

٣٧

الهيئة العامة
لمصايد أسماك
البحر الأبيض المتوسط



نُشر هذا المطبوع أصلاً باللغة الانكليزية عام 2010 من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ويحمل العنوان التالي:
Report of the thirty-seventh session. Split, Croatia, 13–17 May 2013.
FAO General Fisheries Commission for the Mediterranean No. 37

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-608206-0 (طباعة)

E-ISBN 978-92-5-608207-7 (PDF)

© FAO, 2014

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تقرير الدورة السابعة والثلاثين

سبليت، كرواتيا، ١٣-١٧ مايو/أيار ٢٠١٣

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي الصيغة النهائية للتقرير المعتمد في سبليت خلال الدورة السابعة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)، بتاريخ 17 مايو/أيار 2013.

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. 2014
تقرير الدورة السابعة والثلاثين. سبليت، كرواتيا، 13-17 مايو/أيار 2013.
التقرير رقم 37 للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. روما، منظمة الأغذية والزراعة.. 140 ص.

ملخص

حضر الدورة السابعة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)، بما في ذلك الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السابعة للجنة الامتثال، ممثلون عن 21 بلداً من الأطراف المتعاقدة، وبلد غير عضو في الهيئة، و11 مراقباً. وقد استعرضت الهيئة أنشطة فترة ما بين الدورات للجنة العلمية الاستشارية واللجنة المعنية بتربية الأحياء المائية، فضلاً عن نتائج فريق المهام الذي أنشئ لتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة.

ومن بين التدابير التي اعتمدها الهيئة هذا العام، ترد توصية بشأن خطة الإدارة متعددة السنوات وبشأن تدابير الصون الانتقالية لمصايد الأسماك المتعلقة بأرصدة أسماك السطح الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، وقد حددت هذه التوصية الإجراءات الرامية إلى التقليل من خطر الصيد المفرط وتدهور الأرصدة وتشجيع الاستغلال المستدام لهذه الأنواع المستهدفة الهامة مع الحفاظ على غلات مستقرة. وفي منطقة البحر الأسود، اعتمدت الهيئة توصية بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد أسماك الترس وحفظ الحيتانيات، بغية ضمان حماية صغار أسماك الترس إلى أن تبلغ حجم التكاثر المساهم في تجديد هذه الفئة من سكان البحر الأسود. كما يتطلع هذا الإجراء إلى وضع معايير لمصايد أسماك الترس وذلك للحد من الصيد العرضي للحيتانيات. وبالإضافة إلى هذه التوصيات الملزمة، وافقت الهيئة على قراراتين لتعزيز تنفيذ المناطق البحرية المحمية (بما في ذلك المناطق التي يحظر فيها الصيد) ولاعتماد خطوط توجيهية بشأن إدارة طاقات الصيد وفقاً لتوافر الموارد من أجل تعزيز مراقبة ورصد جهد الصيد وطاقته. وقد تمثلت نتيجة أخرى من نتائج الدورة في اعتماد خطوط توجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية الهادفة إلى التخفيف من آثار غير مرغوب فيها على الأرصدة، وتحسين الربحية الاقتصادية لمصايد الأسماك. وفي مجال تربية الأحياء المائية، وافقت الهيئة على إنشاء أول منصة متعددة أصحاب المصلحة تعمل على إشراك جميع الفاعلين في هذا القطاع، آخذة بعين الاعتبار الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، ومعترفة بضرورة تعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وقد اعتمدت اللجنة ميزانيتها المستقلة لعام 2013، والبالغة قيمتها 1940 973 دولار أمريكي، مع برنامج عملها للفترة ما بين الدورتين، بما في ذلك بموجب برنامج الهيئة الإطاري الأول للفترة 2013-2018. وتم الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل جديدة : ثلاث مجموعات عمل معنية بمنهجيات التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ومصايد الأسماك الحرفية/الصغيرة، ومصايد الأسماك الترفيهية، وذلك تحت إشراف اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة عمل تقاطعية معنية بالمناطق البحرية المحمية تشارك فيها جميع اللجان الفرعية، ومجموعة عمل لمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة. وقد تميزت دورة هذا العام باتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام لدعم عملية الإصلاح التي تم إطلاقها في 2009 بهدف تحديث الإطار المؤسسي وضمان أداء أكثر كفاءة للهيئة. وسوف تدعى مجموعة العمل المعنية بمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة إلى تأدية دور جوهري في عملية الإصلاح هذه، التي ينبغي أن تفضي إلى تعزيز التعاون الإقليمي الفرعي، وإنشاء آليات فعالة لضمان الامتثال للقرارات الملزمة، وإنشاء خارطة طريق لمكافحة الصيد غير القانوني، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الاستدامة الطويلة الأجل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وستبحث دورة استثنائية، من المقرر عقدها في 2014، نتائج عملية الإصلاح هذه.

بيان المحتويات

1	افتتاح الدورة
2	اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة.....
3	تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في الفترة 2012-2013
6	تقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار المرحلة الأولى من برنامج العمل الإطاري للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم نشاطات فريق المهام
8	اقتراحات تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللوائح الإجرائية
8	والمالية المتصلة بها والمسائل الأخرى المتعلقة بعمل الهيئة
9	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط.....
20	برنامج العمل للفترة ما بين الدورات في 2013-2014.....
32	تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال
32	تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية
33	ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لعامي 2013 و2014.....
34	انتخاب مكتب الهيئة
34	القضايا المتعلقة بانتخاب مكتبي اللجنة العلمية الاستشارية ولجنة تربية الأحياء المائية، بما في ذلك إقرار تعيين منسقين
35	أية مسائل أخرى.....
35	موعد ومكان انعقاد الدورة المقبلة
35	اعتماد تقرير الدورة السابعة والثلاثين للهيئة

المرفق

- 36 المرفق ألف: جدول الأعمال.
- 37 المرفق باء: قائمة بالمشاركين
- 49 المرفق جيم: بيانات الجلسة الافتتاحية.
- 59 المرفق دال: قائمة بالوثائق
- المرفق هاء: القرار GFCM/37/2013/1 عن إدارة مصايد الأسماك القائمة على المنطقة، بما في ذلك من خلال إقامة مناطق صيد محمية في المنطقة المشمولة باتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وبالتنسيق مع مبادرات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط
- 61 المرفق واو: القرار GFCM/37/2013/2 بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- 65 المرفق زاي: التوصية GFCM/37/2013/1 بشأن خطة الإدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط- المنطقة الجغرافية الفرعية 17 (شمال بحر الأدرياتيكي)، وتدابير الصون الإنتقالية لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 (جنوب بحر الأدرياتيكي)
- 73 المرفق حاء: التوصية GFCM/37/2013/2 بشأن إنشاء مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد أسماك الترس والحيتانيات في البحر الأسود
- 87 المرفق طاء: خطوط توجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية بانتظار وضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمصايد الأسماك ذات الصلة على المستويات الإقليمية الفرعية في المنطقة التي تغطيها الهيئة
- 90 المرفق ياء: خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ في البحر الأسود
- 99 المرفق كاف: تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال
- 105 المرفق لام: نتائج اجتماع مجموعة العمل غير الرسمية التابعة للجنة الامتثال
- 112 المرفق ميم: جدول إشاري عن حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من جانب الأطراف المتعاقدة
- 114 المرفق نون: رسالة نموذجية بشأن الإيضاحات المطلوبة عن حالة تنفيذ توصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من جانب الأطراف المتعاقدة
- 123 المرفق سين: رسالة نموذجية تتعلق بتحديد الأطراف المتعاقدة غير الممتثلة
- 124 المرفق عين: رسالة نموذجية عن تحديد غير الأعضاء وفقاً للتوصية GFCM/34/2010/3
- 125 المرفق فاء: تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية
- 127

- المرفق صاد: استمارة موحدة لتقديم أوراق التفويض إلى الدورات القانونية للهيئة العامة
 لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط..... 135
- المرفق قاف: صلاحيات مجموعة العمل المعنية بمراجعة اتفاق إنشاء الهيئة العامة
 لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط..... 137
- المرفق راء: الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2013 .. 139
- المرفق شين: الاشتراكات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام
 2013 140

افتتاح الدورة

1- عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها السابعة والثلاثين، والدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السابعة للجنة الامتثال في مدينة سبليت، بكرواتيا خلال الفترة من 13-17 مايو/ أيار 2013. وحضر الدورة 96 مشاركا من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والمشروعات الإقليمية للمنظمة ومكاتب الهيئة، ولجنة الإدارة والمالية، ولجنة الامتثال، واللجنة العلمية الاستشارية، ولجنة تربية الأحياء المائية، إضافة إلى أمانة الهيئة. وترد قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين في المرفق باء.

2- وافتتح الدورة السيد Stefano Cataudella، رئيس الهيئة، الذي توجه بالشكر إلى كرواتيا على استضافتها الاجتماع. وأعطى الكلمة للسيد Ljubomir Kucic، مساعد وزير الزراعة في كرواتيا، الذي رحب بالمشاركين، وأبرز السيد كوشيك Kucic أهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لكل من كرواتيا والهيئة، وأشار إلى أن كرواتيا ستستمر في دعم الهيئة في النهوض بالمهام الصعبة مثل جمع البيانات الموثوقة ووضع تدابير فنية قادرة على معالجة خصوصيات الإقليم. وأشاد بالهيئة على تصرفها لما فيه من مصلحة للصيادين وللأسماك وشجع على بذل المزيد من الجهود للترويج لدور تربية الأحياء المائية في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

3- وتناول السيد Árni Mathiesen المدير العام المساعد في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة، الكلمة نيابة عن المدير العام للمنظمة السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا José Graziano da Silva. وتوجه بالشكر إلى كرواتيا على التنظيم الممتاز للدورة وأعرب عن ارتياحه لمستوى المشاركة الجيد فيها، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الهيئة ونتيجة لذلك، شدد على أن الهيئة ستظل خيارا استراتيجيا بالنسبة إلى المنظمة لتنفيذ السياسات ذات الصلة (مثلاً، الحوكمة بما في ذلك خطط الإدارة متعددة السنوات، ومصايد الأسماك صغيرة الحجم، وجمع البيانات، الخ) في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بفضل الصلة القوية القائمة مع المنظمة. وشدد السيد Árni Mathiesen على أن الهيئة تأخذ بزمام قيادة الاستعراض الجاري للهيئات المنشأة بموجب المادة الرابعة عشرة الذي تقوم به المنظمة. كما أشار إلى الدور الفعال الذي تضطلع به الهيئة في البحر الأسود وأعرب عن أمله في إحراز المزيد من التقدم لصالح جميع البلدان المتشاطئة. وتم التذكير بالمشاركة النشطة للمنظمة في المسائل المتعلقة بالمحيطات ومصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. ونادت لجنة مصايد الأسماك في المنظمة بخاصة بأن تكون الهيئة وغيرها من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أداة لتنفيذ سياسات المنظمة على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي. وفي الختام، دعا المشاركون إلى إبداء آرائهم بشأن المبادرة التي أطلقتها المنظمة لإعادة النظر في الدور الاستراتيجي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

4- وفي وقت لاحق، ألقى الرئيس كلمة أشار فيها إلى أن فريق المهام الذي أنشأته الهيئة لم يستمر فحسب، خلال فترة ما بين الدورات، في الإشراف على عملية التعديل الجارية لاتفاقية الهيئة، وإنما أصبح أيضا نقطة مرجعية للمنظمات الأخرى في ضوء نهجها الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة والشفاف والقائم على المشاركة. وأما فيما يخص عملية تعديل اتفاقية الهيئة، فقد قدم الرئيس تعليقات خصوصا بشأن اعتماد نهج إقليمي فرعي يتوقع أن يؤدي إلى تحسين أداء الهيئة. وتمت الإشادة بالمساهمة الجارية التي يقدمها برنامج العمل الإطاري للهيئة من جهة أخرى بالنسبة إلى نتائج الاجتماعات التي عقدت على المستوى الإقليمي الفرعي بشأن جمع البيانات

وخطط الإدارة متعددة السنوات ومكافحة الصيد غير القانوني. وتوجه بالشكر إلى المشاريع الإقليمية للمنظمة والمنظمات الأطراف المعنية على مشاركتها في هذه الاجتماعات وإلى الجهات المانحة (أي الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وإيطاليا) على دعمها لبرنامج العمل الإطاري.

5- وأعربت السيدة Monique Pariat من وفد الاتحاد الأوروبي عن امتنانها لكرواتيا لاستضافة الدورة لدى الترحيب بانضمامها المقبل إلى الاتحاد الأوروبي. كما شكرت الأمانة على العمل المضطلع به خلال فترة ما بين الدورات، مع الإشارة بشكل خاص إلى إنجازات فريق المهام الهادفة إلى تحديث الهيئة. وأفت الانتباه إلى الاقتراحات المختلفة التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي في إطار متابعة الخطوط التوجيهية بشأن خطط الإدارة المتعددة السنوات التي اعتمدها الهيئة في دورتها السادسة والثلاثين. واعتبر التقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود بأنه جدير بالثناء. وسعيا إلى الاستفادة من الجهود التي تبذلها الهيئة، حثت مندوبة الاتحاد الأوروبي على دعم عمليات اتخاذ القرارات بخطط مراقبة وتفتيش تعزز التعاون بين الأعضاء وغير الأعضاء. فهذا من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تهيئة فرص متكافئة في الإقليم، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية لقطاع مصايد الأسماك.

6- يرد النص الكامل للكلمات الافتتاحية التي أُلقيت في المرفق جيم لهذا التقرير.

اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة

7- أشار الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والوارد في الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/Inf.3.

8- وبعد عرض جدول الأعمال الذي اعتمده الهيئة دون إدخال أية تغييرات والوارد في المرفق ألف، قدم الأمين التنفيذي للهيئة، السيد عبد الله سرور، المشاركين وأحاطهم علما بترتيبات الاجتماع.

9- وترد قائمة بالوثائق المعروضة على الهيئة في المرفق دال.

تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في الفترة 2012-2013 أنشطة اللجنة العلمية الاستشارية

10- عرض السيد Henri Farrugio رئيس اللجنة العلمية الاستشارية أنشطة اللجنة وأجهزتها الفرعية بالاستناد إلى الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/2 والوثيقة GFCM:XXXVII/2013/Inf.6. وأشار إلى الاجتماعات الأربعة عشر التي عقدت خلال فترة ما بين الدورات، إضافة إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة العلمية الاستشارية ودورات لجانها الفرعية والاجتماعات التي عقدت ضمن برنامج العمل الإطاري على النحو التالي:

- الدورة الخامسة عشرة للجنة العلمية الاستشارية التي عُقدت في المقر الرئيسي للمنظمة في روما في أبريل/نيسان وفرت المشورة العلمية بشأن مسائل عدة؛
- قدمت "حلقة العمل حول تحديد عمر صفيحيات الخياشيم في المنطقة التي تغطيها الهيئة" معلومات عن قراءة العمر بالاستناد إلى مكون للتدريب وأعدت دليلاً فنياً عن تحديد عمر صفيحيات الخياشيم.
- وفرت "حلقة العمل حول معدات الصيد في البحر الأبيض المتوسط وتكنولوجيا الصيد والانتقاء" التدريب للمشاركين على أساليب التقييم الانتقائي وعلى الجوانب البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتصميم المعدات وبنائها.
- صادقت مجموعتنا العمل المعنيتان بتقدير أرصدة الأنواع القاعية والأنواع السطحية الصغيرة على 29 ورقة فنية عن الأنواع القاعية، و12 ورقة فنية عن الأنواع السطحية الصغيرة. وبشكل إجمالي، تَمَّت تغطية 16 منطقة جغرافية فرعية للأنواع القاعية، و9 مناطق جغرافية فرعية للأنواع السطحية الصغيرة.
- ركزت "اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية" على المسودة الأولى من الخطة الإقليمية للإدارة التكتيكية للمرجان الأحمر، وعلى نتائج حلقات العمل حول تحديد عمر صفيحيات الخياشيم وعن التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا وانتقاء معدات الصيد، وعلى الأنشطة المشتركة مع الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي لاستكشاف البحار وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- استعرضت "اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات" التقدم المحرز في جمع البيانات، وحالة تقديم البيانات ونظم المعلومات وفي تعزيز نظام الشبكة الداخلية - الخارجية الذي أنشئ لتيسير المتابعة والاتصالات بين الأعضاء والأمانة. كما عرض إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات.
- استعرضت "اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية" دراسات مختارة قامت بها المشاريع الإقليمية التابعة للمنظمة تتعلق بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والنماذج البيولوجية والاقتصادية لمصايد الأسماك ونظرت في اقتراح بشأن "الندوة الإقليمية عن مصايد الأسماك الحرفية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود". وتم اقتراح إنشاء ثلاث مجموعات عمل (أي التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ومصايد الأسماك الصغيرة، ومصايد الأسماك الترفيهية).
- قامت "اللجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصدة" بالنظر والمصادقة على حالة أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة والقاعية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود واستعرضت عملية إعداد التقارير عن حالة الأرصدة.

11- وتوجهت الهيئة بالشكر إلى رئيس اللجنة العلمية الاستشارية، وأشادت بالعمل الكبير الذي أنجز داخل اللجنة بدعم من الأمانة خلال فترة ما بين الدورات، بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن الهيئة في دورتها السادسة والثلاثين.

12- ورأى مندوب الجزائر أنه ينبغي إشراك أصحاب المصلحة من مجتمع مصايد الأسماك بشكل أكبر من أجل تعزيز عمل اللجنة العلمية الاستشارية. ومن شأن منظمة من المهنيين من البحر الأبيض المتوسط أن تساعد على مراعاة شواغلهم المتعلقة بإدارة موارد مصايد الأسماك. وأشار إلى أن السياسات التي تنطلق من القاعدة إلى القمة التي تقودها الهيئة ستكون مفيدة جداً لإزالة وطأة الضغط عن الموارد البحرية.

13- وقدمت ممثلة الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة مشروعاً مشتركاً بين الهيئة والاتفاق بشأن الصيد العرضي لأنواع المهددة بالانقراض والحد من السلب في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأفادت بأن المشروع سيركز أولاً على غرب البحر الأبيض المتوسط. وعقب اجتماع عقد في طنجة (أبريل/نيسان 2013)، تم تحديد الأهداف ودراسات الحالة التي سيعالجها المشروع.

أنشطة اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

14- قدم السيد François René رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية تقريراً عن أنشطة اللجنة والأجهزة الفرعية التابعة لها والمشاريع استناداً إلى الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/3 والوثيقة GFCM: XXXVII/2013/Inf.7، ولخص الإنجازات التي تحققت على النحو التالي:

- استعرضت اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية في دورتها الثامنة، بما في ذلك دورة خاصة حول نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، والتي عقدت في فرنسا، التقدم المحرز على صعيد الأنشطة المتصلة بتربية الأحياء المائية.
- نفذت "مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية" أنشطة ضمن مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط، ركزت بالخصوص على وضع الصيغة النهائية للدليل لاستخدام مؤشرات لرصد التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية.
- نفذت "مجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والقدرة الاستيعابية" أنشطة ضمن مشروع تطوير اختيار المواقع والقدرة الاستيعابية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ضمن المناطق المناسبة لتربية الأحياء المائية، ركزت على تنظيم حلقتين تدريبيتين عن المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في المغرب وتركيا (فبراير/شباط 2013)، ونظمت هذه الأخيرة بالتعاون مع مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، واجتماع عن مخطط الرصد البيئي لتربية الأحياء المائية البحرية (المغرب، فبراير/شباط 2013).
- هدفت أنشطة نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط إلى تحسين مكونات تكنولوجيا المعلومات استناداً إلى متطلبات التوصية GFCM/35/2011/6، والنسخة المحدثة من "دليل البداية السريعة للمنسقين الوطنيين" ومشروع نسخة أولية من الكتاب السنوي لإحصاءات تربية الأحياء المائية الصادر عن الهيئة.
- أدرجت أهم إنجازات مشروع الاجتماع الثاني المعني بالتفاعل بين تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية في البحيرات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط بشأن "إدارة البحيرات الشاطئية في البحر الأبيض المتوسط: التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والمصايد الطبيعية" في وثيقة يجري نشرها في إطار سلسلة الدراسات والاستعراضات الصادرة عن الهيئة. وشكلت عناصر أساسية قاعدية "للخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للبحيرات الشاطئية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود".

- تناولت أنشطة "مجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات تربية الأحياء المائية" دراسة استقصائية أولية جارية بشأن منظمات مستزعي تربية الأحياء المائية بالتعاون مع المنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى (EUROFISH).
- 15- وعلاوة على ذلك، أدرجت مسودة مسرد مصطلحات عن تربية الأحياء المائية وتمت المصادقة على شكل موحد لإعداد التقارير الوطنية عن أنشطة البحوث.
- 16- وأشاد مندوب مصر بالعمل الذي أنجزته لجنة تربية الأحياء المائية وشدد على أهمية التنسيق في البيانات المقدمة من الأعضاء. وشجع الأعضاء على توفير بيانات موثوقة واقترح وضع حوافز لزيادة عدد الموظفين المسؤولين عن هذه المهمة على المستوى الحكومي. وفي هذا الصدد، اقترح أن تقوم الأمانة، من خلال زيارات وطنية، بتقديم مشورة الخبراء والمساعدة الفنية إلى الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالبيانات وبشكل أعم بخصوص تربية الأحياء المائية، بالاستناد أيضا إلى النتائج التي حققتها لجنة تربية الأحياء المائية.
- 17- وأعربت الهيئة عن تقديرها لما قامت به لجنة تربية الأحياء المائية، وأعربت عن شكرها لرئيس اللجنة. كما أقرت بالإنجازات التي حققتها اللجنة في مختلف المواضيع ذات الصلة بتربية الأحياء المائية المستدامة.

الأنشطة المتعلقة بالبحر الأسود

- 18- قدم السيد Simion Nicolaev، منسق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، تقريرا عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال فترة ما بين الدورات، بما في ذلك الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (بلغاريا، أبريل/نيسان 2013) استنادا إلى الوثيقة: GFCM:XXXVII/2013/Inf.9 وهي تشمل: "الاجتماع التنسيقي الأول لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود التابعة للهيئة" (رومانيا، يناير/كانون الثاني 2012)، بمشاركة خبراء البحر الأسود في "مجموعات العمل المعنية بتقدير الأرصد السمكية" التابعة للهيئة، (كرواتيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، "وحلقة العمل المشتركة بين الهيئة وهيئة البحر الأسود بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود" (تركيا، فبراير/شباط 2013)، "دورة تدريبية/حلقة عمل عن المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية" (تركيا، فبراير/شباط 2013)، "والاجتماع المخصص عن تنويع أنواع تربية الأحياء المائية في البحر الأسود" (تركيا، فبراير/شباط 2013). وأعرب السيد Nicolaev عن ارتياحه لمشاركة جميع البلدان المتشاطئة في بعض هذه الأنشطة.

- 19- وأعربت الهيئة عن تقديرها للعمل الذي أنجزته مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود وشكرت السيد Nicolaev. كما أقرت بإنجازات مجموعة العمل هذه بشأن مختلف القضايا ورحبت بإنشاء منصب نائب منسق ثان لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود مكلف بقضايا تربية الأحياء المائية.

تقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار المرحلة الأولى من برنامج العمل الإطاري للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم نشاطات فريق المهام

- 20- عرض السيد Miguel Bernal، من أمانة الهيئة، الأنشطة التي نفذت ضمن المرحلة الأولى من برنامج العمل الإطاري في سياق برامج العمل الخمسة (أي الحوكمة، وجمع البيانات، وتربية

الأحياء المائية، ومصايد الأسماك صغيرة الحجم والتعاون الإقليمي الفرعي)، استناداً إلى الوثيقتين GFCM:XXXVII/2013/Dma.1 و GFCM:XXXVII/2013/2.

21- وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتعلق بالحوكمة، بيّنت أمانة الهيئة أن الأنشطة المنصوص عليها تشمل تلك المتعلقة بوضع خطط إدارة متعددة السنوات، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني)، وتنسيق مؤشرات حالة المجموعات المستغلة من خلال نهج النظام الإيكولوجي. وانصب تركيز خاص على نتائج حلقة العمل حول وضع خطة إدارة متعددة السنوات للأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأديرياتيكي (كرواتيا، مارس/آذار 2013) التي أحييت إلى الدورة. وكان من المتوقع عقد اجتماعات مماثلة لأقاليم فرعية أخرى.

22- وعقد عدد من الاجتماعات الإقليمية الفرعية لتعزيز نظم جمع البيانات وتقديمها (كرواتيا، مارس/آذار 2013؛ إيطاليا، مارس/آذار 2013؛ بلغاريا، أبريل/نيسان 2013)، أسفر عن تحليل نقدي لقواعد بيانات الهيئة، وبروتوكولات تقديم البيانات، ونظم جمع البيانات الوطنية للأعضاء. وشدّدت الاستنتاجات المنبثقة عن التحليل على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لتعزيز أنظمة جمع البيانات، واتخاذ خطوات لتحسين الاتصالات، ووضع الصيغة النهائية لإطار جمع البيانات المرجعي الذي وضعته الهيئة.

23- وأشير بشكل خاص إلى "الندوة الإقليمية الأولى حول مصايد الأسماك الحرفية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" بالاستناد إلى المذكرة المفاهيمية المقدمة في الوثيقة GFCM: XXXVII/2013/Inf.15. وأحييت الدورة علماً بأن الندوة تُنظّم بالتعاون مع المنظمة، بما في ذلك مشاريعها الإقليمية، وشركائها العديدين مثل الصندوق الدولي للطبيعة، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و Istituito Agronomico Mediterraneo di Bari -IAM، ومجلس التوجيه البحري، إلخ) وأنها ستعقد في مالطة في 25-28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وسيكون هدفها توفير حيز عمل يمكن فيه للأعضاء وأصحاب المصلحة دراسة القضايا المتكررة الرئيسية الخاصة بمصايد الأسماك الحرفية، بما في ذلك على أساس الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم الصادرة عن المنظمة.

24- وقدم تحديث موجز عن مبادرة "العمل المنسق من أجل لبنان" على نحو ما هو وارد في الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/Inf.14. وأعلن أنه سيتم عقد اجتماع متابعة في سبتمبر/أيلول 2013 في بيروت.

25- ورحب مندوب الجزائر، بتأييد من عدة وفود، بالإنجازات الملحوظة بموجب برنامج العمل الإطاري وخاصة بعقد الندوة الإقليمية بشأن مصايد الأسماك الحرفية. وشدّد على أهمية إنشاء شبكة من الصيادين وأصحاب الشأن الذين ينبغي أن يشاركوا في وضع سياسات للقطاع.

26- وشدّد مندوب موناكو على أهمية معالجة استدامة الموارد البحرية، والصيد غير القانوني، وتربية الأحياء المائية من خلال برنامج العمل الإطاري وشجع على مواصلة العمل من أجل وضع التدابير المناسبة.

أنشطة المشاريع الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة

27- عرضت السيدة Constantina Karlou-Riga، منسقة مشروع EastMed، نيابة عن المشاريع الإقليمية للمنظمة، الأنشطة والإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال فترة ما بين الدورات بالاستناد إلى الوثيقة GFCM: XXXVII/2013/Inf.16. وفيما يتعلق بمشروع CopeMedII، أشارت إلى الأنشطة

الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات، ودعم البحوث المتصلة بمصايد الأسماك (التقديرات المشتركة للأرصدة من الأنواع السطحية الصغيرة والأنواع القاعية)، وتنفيذ أنشطة التدريب ذات الصلة بتقدير الأرصدة والانتقائية وتكنولوجيا الصيد وتطوير التعاون. وأما فيما يخص مشروع AdriaMed، فإنها أشارت إلى أنه بغية دعم إنشاء نظام متعدد التخصصات لرصد مصايد الأسماك على المستوى الإقليمي الفرعي، فإن المشروع دعم تنظيم مجموعات دراسة ومجموعات عمل بشأن الأنواع السطحية الصغيرة والأنواع القاعية، والتدريب أثناء العمل والدراسات الاستقصائية في البحر. وأحالت بعد ذلك إلى الأنشطة التي تركز على العلوم الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك، ونظم المعلومات وتربية الأحياء المائية فضلا عن تيسير عمليات الإدارة. وفيما يتعلق بمشروع MedSudMed، ذكرت الأنشطة المتصلة بتوحيد المنهجيات وتحديد الأرصدة المشتركة، ودعم عمليات الإدارة وتنمية القدرات. وفيما يخص مشروع EastMed، عرضت الأنشطة التي تدعم التعزيز المؤسسي، والتدريب على جمع البيانات والاختبارات التجريبية. ثم تناولت الأنشطة التجريبية الجارية بشأن جمع البيانات، وتقييم موارد المياه العميقة في الإقليم والأنشطة الرامية إلى زيادة المشاركة والتعاون. وفيما يتعلق بمشروع MedLME، تمت الإشارة إلى إشراك المنظمة في تحسين مشاركة المجتمعات المحلية في المغرب بالإضافة إلى إدارة الصيد العرضي في خليج قابس. وأخيرا، سلطت الضوء على مفهوم التنسيق والتعاون والتآزر فيما بين المشاريع، والهيئة والجهات المانحة، بما في ذلك دعم المشاريع للمشاركة والتدريب إضافة إلى برنامج العمل الإطاري.

28- وتم الإعراب عن الامتنان للجهات المانحة، وهي الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وإسبانيا واليونان، والتي مكنت المشاريع الإقليمية للمنظمة من إنجاز عملها الذي اعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الهيئة.

29- كما أعرب عدة مندوبين عن دعمهم القوي للمشاريع، وأبرزوا دورها الأساسي في الإقليم. أشار مندوب ليبيا أيضا إلى التزام بلاده المتجدد حيال كل من المشاريع والهيئة بعد حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد.

30- وتمت التوصية بتعزيز الروابط بين برنامج العمل الإطاري والمشاريع وبالإقرار بأهمية المشاريع في تمهيد الطريق لعمل الهيئة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

اقتراحات تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللوائح الإجرائية والمالية المتصلة بها والمسائل الأخرى المتعلقة بعمل الهيئة

31- عرضت أمانة الهيئة نتائج اجتماع "التصديق الثاني لفريق المهام" بشأن التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء الهيئة والقواعد الإجرائية والمالية المتصلة بها، استنادا إلى الوثيقة GFCM: XXXVII/2013/Inf.8. وأشارت بشكل خاص إلى أن هدف الاجتماع تمثل في تقييم مدى اتساق التعديلات المقترحة مع التوصيات التي قدمها فريق المهام. كما تم التشديد على ضرورة الاتفاق على الخطوات المقبلة من خلال عملية تعديل اتفاقية الهيئة.

32- وأشار الرئيس إلى أهمية الشفافية والمشاركة والانخراط التي تم ضمانها على مدى عملية تعديل اتفاقية الهيئة بفضل فريق المهام. وشجع الأعضاء على الاستمرار في هذا الاتجاه.

33- وأعربت الهيئة عن دعم عام للعمل المتفاني الذي قامت به الأمانة. واعتبرت أن التعديلات المقترحة تتماشى مع التوصيات الصادرة عن فريق المهام على الرغم من أنه اعتُبر أن عدداً من المجالات يقتضي المزيد من العمل من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مجموعة توافيقية من التعديلات. وأشار إلى ضرورة المبادرة مبدئياً إلى وضع الصيغة النهائية لمسرد مصطلحات الهيئة الواجب استخدامها في الاتفاقية المعدلة.

34- ووافقت الهيئة على ضرورة إجراء مشاورات واسعة، على أن تكون مفتوحة أمام كل من الأعضاء وغير الأعضاء. وسعيًا إلى ضمان وضع الصيغة النهائية وفي الوقت المناسب لمجموعة جديدة من التعديلات المقترحة، اقترح إنشاء مجموعة عمل واحدة أو أكثر. كما تم النظر بشكل إيجابي في فرصة عقد دورة استثنائية عندما تكون مجموعات العمل قد استنفدت ولايتها.

35- وتمت التوصية بشدة بضرورة قيام الأعضاء بتحديد خبراء قانونيين في مستوى المهام الصعبة المرتبطة بعملية تعديل اتفاقية الهيئة بهدف اتخاذ خطوات مستقبلية.

36- قدم مندوب الاتحاد الأوروبي اقتراحاً يتعلق بولاية "مجموعة عمل معنية بمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة"، موضحاً أن مجموعة العمل هذه سوف تزاوّل عملها في إطار فريق المهام حرصاً على المشاركة والمرونة. كما أنها ستشرف على تنظيم العمل اللازم لوضع اللمسات الأخيرة على عملية تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة في مجالات عدة، بما في ذلك من خلال مشاورات واسعة النطاق بمشاركة جميع الأطراف من منظمات وأصحاب مصلحة.

37- وأيدت الهيئة اقتراح تشكيل "مجموعة العمل المعنية بمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة"، وفقاً للصلاحيات الموفرة في المرفق قاف.

إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط

المشورة الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية

38- قدم رئيس اللجنة العلمية الاستشارية الاستنتاجات الرئيسية والمشورة المنبثقة عن اللجنة العلمية الاستشارية استناداً إلى الوثيقتين GFCM: XXXVII/2013/2 و GFCM: XXVII/2013/Inf.6. وتتناول القضايا المتصلة بتقدير الأرصد، والبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية، والإحصاءات والمعلومات، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإدراج الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة في دورتها الخامسة عشرة.

39- وفيما يخص قضايا البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية، قدم الرئيس مشورة اللجنة العلمية الاستشارية بشأن صون صُفيحيات الخياشيم، وخيارات التخفيف للحد من الصيد العرضي، وآثار الأنواع الدخيلة، وإدارة المناطق البحرية المحمية. وأشار بشكل خاص إلى الأهداف التشغيلية المقترحة في خطة الإدارة الإقليمية للمرجان الأحمر التي وضعتها الأمانة من أجل تنفيذها المحتمل.

40- وفيما يتعلق بالمشورة بشأن الإحصاءات والمعلومات، فقد تم لفت انتباه الهيئة إلى التوصية الخاصة بتيسير تقديم بيانات عن الأسطول من جانب الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الأمانة من خلال النظر إلى التفاعلات الممكنة مع نظام سجل الأساطيل في الاتحاد الأوروبي، وإلى ضرورة تشجيع المشاركة المنتظمة لكافة جهات الاتصال الوطنية في تقديم البيانات. كما تمّ تسليط الضوء على توصية اللجنة العلمية الاستشارية بوضع أول إطار مرجعي لجمع البيانات للهيئة.

41- وأما فيما يخص تقدير الأرصد، وبناء على المشورة العلمية بشأن 41 من الأرصد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أبرز الرئيس أن ما مجموعه 22 من أرصد أسماك القاع تتعرض لضغوطات صيد أكبر من الضغوطات الموصى بها (الاستغلال المفرط)، وأن اثنين يعانين من مستويات في الكتلة الحيوية أدنى من تلك الموصى بها (يفرط في استغلالهما). واعتُبر أن اثنين من أرصد الأنواع السطحية الصغيرة يتعرضان لاستغلال مفرط. وفي ظل هذا الوضع، نصحت اللجنة بالحد من معدل النفوق في هذه الأرصد.

42- وخلال المناقشة التي تلت، أعرب مندوب الاتحاد الأوروبي عن قلقه حيال حالة الأرصد. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد تقدم باقتراح توصية للحد من معدل نفوق الأسماك بناء على مشورة اللجنة. كما استرعى المندوب الانتباه إلى حالة الأرصد في البحر الأسود وشدد على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال، (لا سيما بالنسبة إلى أسماك الترس).

43- وأعرب مندوب تونس أيضاً عن قلقه حيال الاستغلال المفرط لعدد من الأرصد وأشار إلى ضرورة متابعة الأبحاث بخصوص سمك البخاخ، وهو أحد الأنواع الغازية السامة. وأشار أيضاً إلى ضرورة بحث حالة بعض أرصد الأسماك السطحية الصغيرة من منظور نهج النظام الإيكولوجي.

44- وأيدت الهيئة كلمة مندوب الجزائر الذي لفت الانتباه إلى آلية اتخاذ القرار التي اقترحتها فريق المهام. وأشار المندوب إلى أن المشورة العلمية بشأن حالة الأرصد التي أسدتها اللجنة الاستشارية العلمية ينبغي أن تستند إلى بيانات علمية سليمة، وإلى أن التوصيات التي يتعين تقديمها وفقاً لذلك ستتطوي على آثار اقتصادية واجتماعية. واقترح أيضاً الأخذ في الاعتبار لجوانب أخرى مثل التلوث وما قد يترتب عنه من آثار على الموارد السمكية، واقترح وضع نظام للإنذار المبكر في ما يخص المشاكل ذات طبيعة بيولوجية مثل الأنواع الغازية السامة.

45- وأكد رئيس اللجنة الاستشارية العلمية أن المشورة لا تقدم سوى بخصوص الأرصد التي كانت توجد بشأنها أسس علمية سليمة، بما في ذلك المعلومات من مصائد الأسماك والبيانات السمكية المستقلة. وأشار أيضاً إلى أن مشورة اللجنة المتعلقة بحالة الأرصد كانت متناسقة على مر السنوات. وأوضح أن ثمة دراسات تبين بشكل واضح أن عوامل أخرى غير الصيد لها أثر على الموارد. إلا أنه ذكر أن السبيل الوحيد لتحسين حالة الأرصد في ظل أي نوع من الإجهاد يكمن في الحد من ضغط البشر عليها.

46- وفيما يتعلق بقضية الأنواع السامة الغازية، أشار منسق مشروع EastMed إلى الوثائق والمنشورات الفنية البارزة الصادرة بشأن هذا الموضوع، أي بخصوص سمك البخاخ والأنواع الدخيلة (عوامل الهجرة، وعلم الأحياء، والسمية، وما إلى ذلك).

47- وأوضح الأمين التنفيذي أنه، تمشياً مع التوصية التي قدمها فريق مهام الهيئة، فإن الآلية التي تدعّم من بين أمور أخرى عملية اتخاذ القرار سوف تيسر أيضاً تنفيذ الخطوط التوجيهية التي اعتمدها الهيئة بشأن خطط الإدارة متعددة السنوات، وأنه بإمكانها أن ترفع إلى الهيئة، استناداً إلى المشورة العلمية للجنة اقتراحات للتوصيات. وعلى هذا الأساس، ستكون الهيئة في موقع يسمح لها بتحديد مجرى العمل الملائم (أي اعتمادها أو إحالتها إلى الهيئة العلمية الاستشارية لمزيد من التنقيح). وأشار الأمين التنفيذي أيضاً إلى أنه يمكن في الوقت الحاضر لأي بلد عضو في الهيئة تقديم اقتراحات جديدة تنظر فيها الهيئة بناء على المشورة ذات الصلة للجنة الاستشارية العلمية.

48- وسلط رئيس الهيئة الضوء على أهمية تطبيق النهج التحوطي الذي انبثق عن المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية تطبيقاً صحيحاً. وشدد أيضاً على جدوى اعتماد نهج النظام الإيكولوجي وعلى ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الأبعاد البيئية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن خطط الإدارة متعددة السنوات تعتبر ضرورية لوضع استراتيجيات متناسقة لضمان استدامة استغلال الأرصدة، وأن الهيئة مدعوة إلى تأدية دور مهم في تعزيزها.

49- وتوجهت الهيئة بالشكر إلى اللجنة الاستشارية العلمية ورئيسها على الجهود التي بذلت لإسداء المشورة العلمية السليمة، وأشادت بجميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية.

المشورة الصادرة عن لجنة تربية الأحياء المائية

50- عرض رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية أهم الاستنتاجات والاقتراحات بشأن إدارة تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، كما هو وارد في الوثيقتين GFCM:XXXVII/2013/3 و GFCM: XXXVII/2013/Inf.7.

51- فيما يتعلق بإدارة البحيرات والتفاعلات بين تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية، أحال إلى "الخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للبحيرات الشاطئية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" (كما يرد في المرفق بـ من الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/3) الهادفة إلى توفير توجيهات عامة وعناصر أساسية لإدارة البحيرات الشاطئية في المنطقة الخاضعة للهيئة.

52- وفيما يخص استدامة تربية الأحياء المائية، شدد على ضرورة إجراء الدراسات التجريبية حول المؤشرات مع الأخذ في الاعتبار أيضاً لتربية الأحياء المائية في البر وتربية الرخويات. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة وضع خطوط توجيهية بالاستناد إلى: (1) استخدام المؤشرات لتعزيز تصور الجمهور لتربية الأحياء المائية، والقدرة التنافسية في الأسواق، والاستدامة البيئية، والتقبل الاجتماعي؛ (2) نهج النظام الإيكولوجي ومتعدد أصحاب المصلحة إزاء تربية الأحياء المائية؛ (3) بروتوكول فني لتنفيذ المؤشرات والقيم المرجعية المرتبطة بها.

53- وفيما يتعلق بانتقاء الموقع والقدرة الاستيعابية، اعتبر تعزيز استخدام المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية كأداة مناسبة للتخطيط المكاني لإدماج تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية مسألة مهمة. وينبغي تركيز الاهتمام على: (1) تقديم الدعم إلى البلدان في تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية؛ (2) التعاون بين المؤسسات البحثية وأصحاب المصلحة الآخرين لرفع الوعي برصد البيئة المحيطة بالمزارع في البحر.

54- وركزت مشورة أخرى بارزة قدمتها اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية على إنشاء إطار مرجعي إقليمي لتربية الأحياء المائية، مع مراعاة عدم تجانس القطاع وخصوصياته في المنطقة التابعة للهيئة، وعلى إجراء "استعراض إقليمي للوضع الحالي لتربية الأحياء المائية وخصائصها في المنطقة الخاضعة للهيئة"، بما في ذلك من خلال دراسة استقصائية إقليمية للاطلاع على حالة تربية الأحياء المائية.

55- هنا المندوبون رئيس لجنة تربية الأحياء المائية على جهوده وأعربوا عن تقديرهم للعمل المثير للإعجاب الذي قامت به اللجنة ودعمته الأمانة.

56- وشدد مندوب الاتحاد الأوروبي على أهمية المواضيع المعالجة وأشار إلى الاعتماد الأخير للخطط التوجيهية الإستراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في الاتحاد الأوروبي". ورغم أنها وثيقة للاتحاد الأوروبي، اقترح النظر فيها داخل الهيئة. كما أكد على الميزة الخاصة الهامة للهيئة باعتبارها منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك تتمتع باختصاصات في مجال تربية الأحياء المائية.

57- وأبرز عدة مندوبين أهمية هذا القطاع النامي في العديد من البلدان، وأفادوا أنهم يتابعون التطورات في هذا القطاع باهتمام بالغ. وبهدف تعزيز الدور الذي يُتوقع من أنشطة تربية الأحياء المائية أن تؤديه في المستقبل، شددوا على الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى دعم التنمية المستدامة لهذا القطاع، مع الأخذ في الاعتبار لأبعاده على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، والبيئي، وعلى صعيد الحوكمة، وكذلك تفاعله مع قطاعات أخرى وبصورة خاصة، مصايد الأسماك.

58- وذكر مندوب تونس بأنه يجب اعتبار مسألة تنوع أصناف تربية الأحياء المائية البحرية أولوية، وفقاً أيضاً لاستدامة السوق، وشدد على أهمية العمل على علف الأسماك والجوانب المرصية.

59- وشدد مندوب الاتحاد الأوروبي من جهته على الصعوبات في سدّ الثغرات بين الاستهلاك والإمداد، وعلى الدور الذي قد تُدعى الإدارات العامة إلى تأديته لتوجيه عملية وضع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتربية الأحياء المائية على نحو مستدام يراعي البيئة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة التعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في هذه القضايا.

60- ولفت مندوب المغرب الانتباه إلى أهمية تنمية قطاع تربية الأحياء المائية بوجهه السوق دعماً للمهنيين، وإلى أهمية ضمان تآزر أفضل بين الأنشطة البحثية واتساق المعايير التنظيمية.

61- وشدد مندوب الجزائر على أهمية النظر على نحو أكبر في المسائل المتصلة بالجوانب البيئية في تربية الأحياء المائية، والرصد، ومزارع تربية أسماك التونة زرقاء الزعانف. ومن أجل تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية في المنطقة التي تغطيها الهيئة، أقرّ بضرورة الأخذ في الاعتبار للمسائل المتصلة بالسوق وتيسير مشاركة القطاع الخاص.

62- وأقرت الهيئة بأهمية إقامة نظم سليمة لإصدار الشهادات والتتبع بهدف توفير حركة أكثر اتساقاً لمنتجات تربية الأحياء المائية، وفي هذا الخصوص، أشارت ممثلة البرنامج السمكي لأوروبا Eurofish إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وأشارت إلى أنه بإمكان المنظمين أن تعظّما تعاونهما في الجوانب ذات الاهتمام المتبادل، كتلك المذكورة في المناقشات.

63- وعلى الرغم من الثناء على الحماسة حيال تربية الأحياء المائية، شدد مندوب مصر على أن التنمية لا ينبغي أن تتم على حساب أنشطة مصايد الأسماك في البحر وفي البحيرات الساحلية. وينبغي صون الميزات الهشة في البحيرات الساحلية مع الأخذ في الاعتبار للأنشطة الاقتصادية التي تجريها الركائز المختلفة في قطاع تربية الأحياء المائية (المنتجون، والقطاع الخاص، والبحوث) وينبغي أن يتم تناولها وفقاً لنهج أصحاب المصلحة المتعددين.

64- وفي هذا الصدد، أقر عدة مندوبين بالمساهمة الهامة اللازم تقديمها للخطوط التوجيهية المعنية بالإدارة المستدامة للبحيرات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي تضعها لجنة تربية الأحياء المائية.

65- نظراً إلى أن العديد من الإجراءات الرئيسية لتحقيق تنمية تربية الأحياء المائية رُبط بتعزيز لجنة تربية الأحياء المائية، فإن الأمين التنفيذي دعا الهيئة إلى إطلاق عملية استعراض معمّقة لإيجاد أساليب عمل جديدة تتيح توطيد الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الهيئة العامة لإدارة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في مجال تربية الأحياء المائية، وتقديم اقتراحات ملموسة في هذا الصدد لدعم الدور الجديد الذي سوف تضطلع به الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في مجال استدامة تربية الأحياء المائية.

66- ورحّبت الهيئة بصورة خاصة بفكرة وضع منصة إقليمية متعددة أصحاب الشأن خاصة بتربية الأحياء المائية دعماً للأنشطة الحالية والمستقبلية. وقد يكون إنشاء هذه المنصة مفيداً لتحديد البحوث الإستراتيجية في مجالات مختلفة (مثل قابلية التتبع، والسوق، والأمراض، والتغذية، إلخ) ولدفع الاستثمارات في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

67- وذكر الأمين التنفيذي بأن تربية الأحياء المائية تشكل إحدى الأولويات الإستراتيجية في برنامج العمل الإطاري لدى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وبأنه تمّ تحديد الأنشطة وفقاً لهذا الإطار. وقد أشار أيضاً إلى الرسالة الدورية التي أرسلها مشروع AquaMed الممول من الاتحاد الأوروبي حيث تقرّ بأهمية التعاون المحدد الهدف مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من خلال لجنة تربية الأحياء المائية.

68- ودعم رئيس الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط فكرة إقامة منصة متعددة أصحاب الشأن كأداة من جيل جديد لتحسين إستراتيجية تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية. وبما أن تعزيز قيمة المنصة من خلال استخدام الأدوات المتاحة، ومع مراعاة الأبعاد المختلفة للاستدامة، سيكون هاماً، ذكّر بالتجربة الإيجابية لفريق المهام من حيث المشاركة والإشراك.

69- وافق رئيس لجنة تربية الأحياء المائية على الحاجة إلى إقامة المنصة بهدف تعزيز التعاون، وإشراك أصحاب الشأن في المنطقة برمتها، ومواصلة العمل الذي بدأ في إطار مشروع أكواميد، في لجنة تربية الأحياء المائية.

70- وفي المناقشة التي تبعت ذلك، رحبت الهيئة بفكرة إنشاء هذه المنصة دعماً لأنشطة لجنة تربية الأحياء المائية. وتم الاتفاق على إقامة المنصة متعددة أصحاب الشأن كجهاز فرعي للجنة تربية الأحياء المائية في سياق إعادة تنظيمها.

مشروع قرار بشأن إدارة المناطق المحمية بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط في مجال اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

71- قدّم الأمين التنفيذي مشروع القرار الوارد في الوثيقة GFCM:37/2013/5 والمتعلق بإدارة المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك مناطق الصيد المحمية والمناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط. وذكّر بأنه عقب توقيع مذكرة التفاهم مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمشياً مع القرار الذي اتخذته الهيئة في دورتها السادسة والثلاثين، وضعت الأمانة اللمسات الأخيرة على نص يهدف، من بين أمور

أخرى، إلى تيسير التعاون مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حالة تصادف مناطق الصيد المحمية مع المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط.

72- واقترحت ممثلة الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة بأن تشارك منظماتها بصورة مباشرة أكثر في العمليات التي يلحظها هذا الاقتراح.

73- وعبر مندوب الجزائر وموناكو عن دعمهما للاقتراح، بما في ذلك على ضوء التعليقات التي قدّمتها الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة.

74- واقترح ممثلاً منظمة أوسيانيا والصندوق الدولي للطبيعة التأكد من أن يشمل نطاق هذا الاقتراح المنظمات ذات الصلة بحيث تساهم بصورة خاصة في تحديد مناطق الصيد المحمية.

75- وأقرّ مندوب الاتحاد الأوروبي بأن الاقتراح أتى نتيجة مناقشات طويلة، وأنه يهدف إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة ذات الصلة المعنية بحماية التنوع البيولوجي البحري. وأشار إلى أن بعض الجوانب تتطلب مزيداً من الإيضاحات والتحسينات على الرغم من أن نطاق العمل مقبول.

76- ورحب ممثل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المركز الإقليمي للأنشطة في المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالاقتراح وأشار إلى التكرارات المختلفة بين الخدمات القانونية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة. ورأى أن هذا الاقتراح يعكس نتيجة عملية تشاورية امتدت سنتين، على الرغم من أنه من المقبول إشراك منظمات إضافية.

77- وتمّ توضيح أن أحد الأهداف الأساسية للاقتراح هو تعزيز التعاون مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاتساق في ما يخصّ تحديد المعايير لإقامة مناطق محمية، وبأن منظمات أخرى سوف تشارك أيضاً في هذه العملية.

78- واعتمد مشروع القرار بشأن إدارة المناطق المحمية مع بعض التغييرات، وهو يرد في المرفق هاء.

خطة عمل إقليمية لإدارة طاقات الصيد

79- عرضت السيدة Pilar Hernandez، من أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط القرار الذي لم يُبت بعد بشأن إدارة طاقات الأساطيل استناداً إلى الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/4. وذكرت بعملية إعداد هذا المشروع عقب المناقشات التي جرت خلال الدورة السادسة والثلاثين للهيئة، وشرحت أن التعليقات الواردة من البلدان الأعضاء قد أُدرجت في النص.

80- وذكر المندوبون من لبنان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب بالشواغل التي عبّروا عنها خلال انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للهيئة، مع إشارة خاصة إلى تجريد طاقة الصيد. وقد أشاروا إلى أهمية الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، مع تحديد نقاط مرجعية ومعايير، وتفصيل

أكبر لبعض المبادئ المقترحة، وإلى ضرورة الأخذ في الاعتبار لمدى استغلال الموارد من جانب الأعضاء لدى تناول مسألة إدارة طاقة الصيد.

81- وأوضح الأمين التنفيذي طبيعة المشروع، وأشار بصورة خاصة إلى أن مجموعة الإجراءات الوطنية المحددة فيه تهدف إلى تمثيل الاقتراحات التي يتعين على الأعضاء أن يأخذوها في الاعتبار على ضوء أولوياتهم وسياساتهم الوطنية. وشجّع الأعضاء على العمل على نصّ المسودة على أن يُقوا نصب أعينهم ما يتسم به من طبيعة برامجية وطوعية تمشياً مع خطوط "خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة طاقة الصيد".

82- وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى الطابع غير الإلزامي للمشروع كما يظهر ذلك في أهدافه وإجراءاته التي لم تفرض التزامات بشأن تخفيض الطاقة. وذكّر أن المسودة عكست نتيجة عمل تشاركي مهم جرى لفترة دامت أكثر من سنتين، وأعرب عن رأي مفاده أن ضمانات وخيارات كثيرة وُضعت وفقاً للإجراءات المستقبلية التي اعتبرها الأعضاء ملائمة.

83- أيد مندوب المغرب اعتماد القرار المقترح فيما اعتبر أن ثمة جوانب لم يعالجها النص بالكامل من بينها الأرصدة المستهدفة والأدوات المالية والتقنية وتجميد طاقة الصيد. وذكّر بهذا الخصوص بأنّ المغرب قد بادر بالفعل إلى تجميد طاقة الصيد وإلى إدارة أسطول صيده تبعاً لذلك على المستوى الوطني على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الأطلسي على حد سواء. وعلاوة على ذلك، اتخذ المغرب بالفعل، في إطار خطط الإدارة، قرارات أخرى للحد من أسطول الصيد لديه بواسطة البرنامج الوطني للتخلي عن الشباك العائمة.

84- بعد تلقي عدد من التعليقات على مسودة الاقتراح بشأن إدارة طاقة الصيد، تمّ اعتماد القرار GFCM/37/2013/2، كما هو مبين في الملحق و.

مشروع خطة إدارة إقليمية تكيفية للمرجان الأحمر في مجال اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

85- قدّمت أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط عرضاً مفصلاً عن مشروع الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر، بما في ذلك الجوانب التشغيلية الرئيسية والأهداف، والنقاط المرجعية والاستراتيجيات الوطنية. وقد تمّ التشديد بصورة خاصة على خارطة طريق ممكنة لتنفيذ هذه الخطة وإجراء تنقيح إضافي عليها.

86- وقد رحّب المندوبون من تونس والجزائر والمغرب بالخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر التي بدت على اتساق مع تشريعاتهم الوطنية، باستثناء بعض الجوانب فيها من قبيل الرصد والمراقبة والإشراف، وبرامج البحوث، والمراقبين على متن السفن، والتتبع، ومسائل متصلة بالسوق. واقترح أن تُعالج هذه الجوانب خلال حلقات عمل مخصصة لها.

87- وأقرّ الاتحاد الأوروبي بأن الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر توفر أساساً متيناً يُبنى عليه من أجل إتمام صكّ ملائم للإدارة، واقترح إتمامه من خلال مشاورات بين الدورات وحلقات عمل ممكنة حول مسائل ذات الصلة (قابلية التتبع، والدعم لتنفيذ الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر).

88- وأشار ممثل الصندوق الاستئماني العالمي لحفظ الطبيعة إلى أنه في خلال ثلاث سنوات فقط، أحرزت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تقدماً ملحوظاً في إصدار

توصيات ملزمة بشأن المرجان الأحمر. وشدد على أهمية خطط الإدارة كتدابير فنية وعلى أهمية الإدارة المشتركة كنهج مشيراً إلى أن البلدان التي تملك حوالي 70 في المائة من هذه الموارد تؤيد مبدئياً اعتماد الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر.

89- ودعم مندوب كرواتيا اقتراح الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن بلاده تنوي حظر استغلال المرجان الأحمر على أنه ينبغي توخي دفع تعويضات لصيادي الأسماك الذين يستهدفون هذه الموارد.

90- ووافقت الهيئة على عقد حلقة عمل مختصة، حسب توافر الأموال، بحيث يمكن تنقيح الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر واعتمادها في الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة.

91- وعرض الاتحاد الأوروبي استضافة حلقة العمل هذه في بروكسل بهدف دعم إتمام مشروع الخطة الإقليمية للإدارة التكيفية لاستغلال المرجان الأحمر.

خارطة الطريق المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم للبحر الأسود (أنظر المرفق لحلقة العمل الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتقارير مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود)

92- عرض السيد Nicola Ferri، من أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود. وذكر بأن هذه الوثيقة اعتمدت خلال حلقة العمل المشتركة بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الخاصة بالبحر الأسود حول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود، وذلك إقراراً بضرورة معالجة العديد من الجوانب السياسية، والقانونية، والعلمية، والفنية، والاجتماعية الاقتصادية، والمسائل المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف. وقد كانت مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد صدقت على خارطة الطريق في اجتماعها الثاني (بلغاريا، أبريل/نيسان 2013).

93- ورحب مندوب الاتحاد الأوروبي بخارطة الطريق التي كانت ثمرة جهود مشتركة بذلتها ستة بلدان مشاطئة للبحر الأسود. وكان ذلك حدثاً تاريخياً برأيه. وعلاوة على ذلك، نظراً إلى أن خارطة الطريق تعتمد نهجاً شاملاً، أعرب عن أمله بأن يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون في مجال مصايد الأسماك في الإقليم. كما تم التذكير بأهمية توسيم معدات الصيد.

94- وشاطر مندوب تركيا آراء الاتحاد الأوروبي إنما أعلن أنه لا يجب المبالغة في حالات حدوث الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود وأنه مع ذلك من الضروري رفع مستوى الرصد والمراقبة والإشراف.

95- وشكر ممثل الاتحاد الروسي أمانة الهيئة على ما بذلته من جهود على صعيد وضع خارطة الطريق. وأكد أنها تشكل وثيقة متينة ومفيدة بالنسبة إلى الهيئة في البحر الأسود والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في مناطق أخرى.

96- وأيدت الهيئة اعتماد خارطة الطريق، والواردة في المرفق ياء، ورحبت بإطلاق مبادرة مماثلة للبحر الأبيض المتوسط في إطار برنامج العمل الإطاري.

اقتراحات جديدة لإدارة مصايد الأسماك

97- قُدمت ثلاثة مقترحات للقرار، كما أعدّها و عرضها الاتحاد الأوروبي، و جرت مناقشتها. وبعد نقاشات كثيفة، اتخذت الهيئة الإجراءات التالية:

- اقتراح توصية بشأن معايير دنيا لمصايد أسماك الترس والحفاظ على الحيتانيات في البحر الأسود.

98- اعتمد الاقتراح كالتوصية GFCM37/2013/2، وأدرج في المرفق حاء.

- اقتراح توصية بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك بالنسبة إلى أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي.

99- ورحب المندوبان من ألبانيا والجبل الأسود بوضع خطط إدارة إقليمية فرعية للأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، وأفادا بأن بلديهما يشاركان في الإجراءات الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة في هذه المصايد. غير أنهما دعيا إلى وضع خطط إدارة تأخذ في الحسبان الاختلافات بين المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18، وبخاصة: (1) غياب تقييم رسمي لحالة هذه الأرصدة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18؛ (2) الطاقة الأدنى للأسطول في المنطقة؛ (3) الاستعداد لتحديث الأسطول من أجل تحسين فعالية تكاليف الاستغلال ضمن حدود مستدامة. وذكر المندوبان أن تقدماً إضافياً على صعيد تقييم الأرصدة سيكون ضرورياً للتمكن من تصميم خطة إدارة ملائمة وكاملة.

100- وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أنه بالنسبة إلى المنطقة الجغرافية الفرعية 18، اقترحت تدابير انتقالية فقط، وعبر عن أمله بأن تتوفر قريباً البيانات العلمية اللازمة للحصول على تقييم كامل لهذه الموارد في البحر الأدرياتيكي بكامله، مع أنه أوضح أنه لم تُفرض قيود زمنية في هذه التدابير الانتقالية. وأثنى الاتحاد الأوروبي على العمل التقني الذي قامت به الأمانة والذي دعمه مشروع AdriaMed، وأشار إلى أنه سيلزم القيام بمزيد من العمل لتنفيذ التدابير الواردة في الاقتراح. وفي هذا السياق، ذكر أن التنسيق الذي تقوم به الأمانة حاسم، وأوصى باقتراح أنشطة إضافية للتقدم في تنفيذ الاقتراح وتوفير البيانات الضرورية المتعلقة بالبحر الأدرياتيكي بكامله خلال الفترة بين الدورات.

101- وأشار مندوب الجزائر إلى وجوب الشروع في وضع خطط للإدارة على الصعيد الوطني، مع تلقي التوجيهات والدعم الملائم من الأمانة من خلال مؤشرات عامة واختصاصات، ومع الأخذ في الاعتبار للميزات المحلية التي يتسم بها كل من النظام الإيكولوجي والبعد الإنساني. وسلط الضوء أيضاً على أهمية إشراك القطاع المهني في هذه العملية. وذكر أنه يمكن للجنة العلمية الاستشارية المصادقة على خطط الإدارة الوطنية، وأنه ينبغي وضع خطط إدارة إقليمية فرعية وإقليمية مع أخذها في الاعتبار. وفي هذا الخصوص، اتفق المندوبون على أنه لا يجب نقل مفهوم مقترح الإدارة الإقليمية الفرعية ومضمونها على نحو مباشر إلى دراسة حالات أخرى في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود.

102- وأفاد ممثل المجلس الاستشاري المعني بالبحر الأبيض المتوسط بأن الإجراءات الموصى بها لم تُناقش مع قطاع مصايد الأسماك في سلوفينيا.

103- وذكر رئيس الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالغاية النهائية لإقامة مصايد أسماك مسؤولة ومستدامة، مشيراً إلى أنه من أجل تحقيق هدف كهذا، من الضروري العمل على البعدين الإيكولوجي والإنساني الملائمين. وفي حالة الأرصد المشتركة، قد يتجاوز البعد الملائم البعد الوطني. وأشار أيضاً إلى وجود نظام سليم لإسداء المشورة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وأنه قد يوفّر اقتراحات متينة استناداً إلى بيانات جيدة النوعية. وفي هذا الخصوص، سلّط رئيس اللجنة العلمية الاستشارية الضوء أيضاً على ضرورة أن تلتزم البلدان بالاستمرار في توفير هذه المعلومات في الوقت الملائم بحيث تضمن مواصلة إسداء المشورة اللازمة لتنفيذ خطة إدارة.

104- وبعد إدراج التوضيح بأنه ينبغي على إجراءات الإدارة المقترحة أن تتناول الحالة الخاصة لمصايد أسماك السطح الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، وبأنه لا يمكن تعميمها لكامل المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اعتمد الاقتراح كالتوصية الواردة في المرفق زاي لهذا التقرير. GFCM37/2013/1

• اقتراح توصية بشأن تدابير الصون الاحترازية لمصايد الأسماك في المنطقة التي تشملها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

105- رحّب العديد من المندوبين بالاقتراح، وأثنوا على نطاق عمله لضمان صون مصايد الأسماك في المنطقة التي تشملها الهيئة. غير أنهم أثاروا بعض الشواغل المتصلة بصورة خاصة بالصعوبات في اعتماد التدابير ذاتها بالنسبة إلى عدد كبير من مصايد الأسماك في مناطق مختلفة، علماً أن مستويات الاستغلال قد تختلف، وبالحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بحيث يمكن توضيح بعض المسائل في الاقتراح.

106- استناداً إلى المناقشات الأولية، اتفقت عدة وفود على إدخال عدد من التعديلات على الاقتراح الأولي وعرضت النسخة المنقحة على الهيئة، على أن يتم اعتماد الاقتراح على شكل قرار يمكن للأعضاء الالتزام به بصورة طوعية.

107- ورحّب المندوبون بالجهود المبذولة لمراعاة مختلف الآراء في هذا الاقتراح واتفقوا على أنه يشكل وثيقة هامة من أجل النهوض بحالة الأرصد في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود ولإرساء إطار مشترك يسهّل تطبيق خطط الإدارة في الإقليم. غير أنّ عدداً من الوفود الأخرى اعتبرت أنّ الوثيقة المعدلة لا تزال تقنية الطابع للغاية وأنه يتعين بالتالي إجراء تقييم لقابلية تنفيذها في كل من الأقاليم الفرعية من جانب العلماء والخبراء في مختلف المواضيع التي شملها الاقتراح. وعلّق كذلك بعض المندوبين على كمية المعرفة والمعلومات العلمية المطلوبة لتقييم التدابير الواردة في الاقتراح، مما تطلب وقتاً لاتخاذ قرارات مستنيرة.

108- وأعلن عدة مندوبين أنه ينبغي تلقي الاقتراحات قبل انعقاد الدورة بوقت كافٍ.

109- وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أنّ الوثيقة تتضمن بشكل رئيسي توجيهات وأمثلة وأنّ هدفها الرئيسي هو التوصل إلى إطار وإجراءات للعمل بغية تيسير تبادل التجارب من أجل التوصل إلى وضع خطط للإدارة.

110- واتفقت الهيئة، بناء على اقتراح الأمين التنفيذي، على اعتماد الاقتراح على اعتباره خطوطاً توجيهية، وعلى أن يُعاد النظر في الوثيقة خلال الدورة المقبلة للنظر في إمكانية تحويلها إلى توصيات. ومن شأن هذا أن يمكّن الأعضاء من مراجعة الأساس التقني والعلمي للوثيقة في

الفترة ما بين الدورات بما في ذلك خلال الدورة المقبلة للجنة العلمية الاستشارية. وترد الخطوط التوجيهية في المرفق طاء.

برنامج العمل للفترة ما بين الدورات في 2013-2014

برنامج عمل اللجنة العلمية الاستشارية

111- فيما يخص الوثيقة GFCM:XXXVII/2013/2، قدم رئيس اللجنة العلمية الاستشارية مشروع برنامج عمل اللجان الفرعية للفترة ما بين الدورات 2013-2014، على النحو الذي اقترحتة اللجنة العلمية الاستشارية في دورتها الخامسة عشرة.

112- وقد أقرت الهيئة برنامج العمل المقترح من قبل اللجنة العلمية الاستشارية على الشكل التالي:

اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الأيكولوجية

- تجميع تدابير الإدارة الوطنية لحماية الفقمة الناسكة وتقديمها إلى اللجنة العلمية الاستشارية (التوصية 5/2011/35/GFCM)؛
- تحليل الخيارات التي من شأنها التخفيف من الصيد العرضي للسلاحف البحرية والطيور البحرية (التوصيتان 3/2011/35/GFCM و 4/2011/35/GFCM)؛
- تقييم آثار الأنواع الغريبة على مصائد الأسماك ووضع إطار ملائم لجمع البيانات بعد مصيدها واستكشاف أسواق بديلة للأنواع الغريبة السامة (علم العقاقير وأحواض السمك ومستحضرات التجميل، وغيرها)؛
- وضع برنامج بحوث على مدى ثلاث سنوات عن صفيحيات الخياشيم،
- وضع كتالوج عن معدات الصيد وتقنياته في المنطقة التي تغطيها الهيئة يستند إلى المعلومات التي جمعتها الشبكة التقنية التابعة للهيئة؛
- تشجيع ودعم برامج البحث المتعلقة بتغير المناخ والنفايات البحرية والضوضاء تحت الماء؛
- تنظيم حلقة عمل ليوم واحد حول الشعاب الصناعية في إطار المؤتمر الدولي العاشر عن الشعاب الصناعية والموائل المائية ذات الصلة (سبتمبر/أيلول 2013، إزمير، تركيا)؛
- إدراج المتغيرات البيئية في استثمارات تقييم الأرصد، وعلى وجه الخصوص للأنواع السطحية الصغيرة؛
- وضع برامج بحث لمنتصف المدة لتحديد تدابير الصون وتعزيز الاستخدام المستدام لموائل أعماق البحار (الجبال البحرية والوديان وجموع المرجان العميقة) والأرصد السمكية ذات الصلة؛
- جمع معلومات بيئية وبيولوجية عن الجبال البحرية.

اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات

- تسهيل تقديم البيانات حول أساطيل الصيد من جانب الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الأمانة عبر إيجاد تفاعلات مجدية مع نظام سجل أسطول الاتحاد الأوروبي؛

- تماشيا مع أول إطار مرجعي للهيئة لجمع البيانات (الإطار المرجعي)، استعراض وتيرة جمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية حاليا في إطار المهمة 1-3، فضلا عن تحديد المجالات الواردة في سجلات السفن لدى الهيئة العامة التي تُعتبر إلزامية؛
- تنظيم حلقة عمل حول البيانات الجديدة وأطر تقديم التقارير على النحو المحدد في الإطار المرجعي الأول؛
- تيسير أمور المستخدمين النهائيين عبر تزويدهم بوثائق (كتيبات، أدلة) لاستغلال الإمكانيات الكاملة لنظم شيربوينت (SharePoint) المنشأة حديثا من قبل الأمانة.
- تنظيم الاجتماعات ذات الصلة والأنشطة المنصوص عليها في البرنامج الإطاري الأول.

اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية

- تنظيم أول ندوة إقليمية عن مصايد الأسماك الحرفية المستدامة؛
- تنظيم أول حلقة عمل عن مصايد الأسماك الترفيهية، إذا أمكن في أعقاب ندوة إقليمية عن مصايد الأسماك الحرفية المستدامة؛
- جمع البيانات عن آثار سمك الينفوخ (*Lagocephalus sceleratus*) في شرق البحر الأبيض المتوسط؛
- إعداد استعراض عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في نطاق المهمة 1-3 لكي يصادق عليها فريق خبراء بواسطة منصة لشيربوينت (SharePoint) قد خصّصت لهذه الغاية؛
- إعداد وثيقة بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأنواع الغازية المختارة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛
- إعداد استعراض لمنهجيات التقييم الاقتصادي لمصايد الأسماك الترفيهية؛
- وضع منهجية مشتركة لتنفيذ التحليل الاجتماعي والاقتصادي لدعم إدارة مصايد الأسماك؛
- إنشاء ثلاث مجموعات عمل معنية بمنهجيات التحليل الاجتماعي والاقتصادي للمصايد الحرفية/الصغيرة، والمصايد الترفيهية؛
- تنظيم حلقة عمل مشتركة بين اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية واللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، عن آثار تغير المناخ بتركيز خاص على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأنواع الغازية.

اللجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصدة

- تنظيم مجموعات عمل بشأن الأنواع السطحية الصغيرة والأنواع القاعية واجتماعات اللجان الفرعية (واحدًا تلو الآخر)؛
- تنظيم حلقة عمل حول تحديد النقاط المرجعية وتقديرها فيما يخص أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة والأنواع القاعية، وفقا للخطوط التوجيهية للهيئة لوضع خطط الإدارة المتعددة السنوات؛
- إصدار مطبوع كل سنتين عن حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما يشمل لمحة عامة عن أنشطة البحث الرئيسية الجارية؛
- إيجاد أساليب وإجراء دراسات بشأن تحديد وحدة المخزون وأنماط الهجرة ومعدلات التبدل بين المجتمعات الفوقية؛
- تحقيق أرصدة الأنواع الليسبسية التي تتنافس مع أرصدة الأنواع المحلية، أو التي تحل محلها بوصفها الأهداف السمكية الرئيسية، لكونها قادرة على تحمل ضغط كبير في مجال الصيد؛

- استعراض تقييمات الأرصدة مع الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات البيئية، ولا سيما بالنسبة للأنواع السطحية الصغيرة (مثل السردين والأنشوجة).

مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (مكوّن مصايد الأسماك)

- وضع كتالوج لمعدات الصيد وأنواع السفن المستخدمة في البحر الأسود (ليكمل الكتالوج الذي وضعته اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية)
- استكمال إحصاء الصكوك القانونية الحالية المتصلة بمصايد الأسماك في البلدان المشاطئة للبحر الأسود
- إعداد استعراض لحالة مصايد الأسماك الحرفية في البحر الأسود ليقدّم إلى الندوة الإقليمية الأولى حول مصايد الأسماك الحرفية (مالطة، نوفمبر/تشرين الثاني 2013)
- تحديث استعراض حالة مصايد أسماك البحر الأسود واستكمالها بالمعلومات الموجودة ذات الصلة بأنشطة مصايد الأسماك وحالة الأرصدة
- تنظيم حلقة عمل عن اتساق منهجيات الاستقصاء في البحر الأسود.

اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية

113- وافقت الهيئة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات التالية في فترة ما بين الدورات:

المكان/الزمان	الاجتماع اللجنة العلمية الاستشارية
إزمير، تركيا 27 سبتمبر/أيلول 2013	حلقة عمل اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية حول الشعاب الصناعية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (بالتعاون مع مشروع شرق المتوسط EastMed) (يوم واحد)
يُحدّد لاحقاً	مجموعة العمل المعنية بتقييم أرصدة الأنواع القاعية التابعة للجنة الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة (5 أيام)
يُحدّد لاحقاً	مجموعة العمل المعنية بتقييم أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة التابعة للجنة الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة (5 أيام)
يُحدّد لاحقاً	حلقة عمل حول تحديد وتقدير النقاط المرجعية لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (4 أيام)
تونس يُحدّد لاحقاً	مجموعة العمل المعنية بالمنهجية المشتركة لتنفيذ التحليل الاجتماعي والاقتصادي التابعة للجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية (يومان)
يُحدّد لاحقاً	دورات اللجان الفرعية (4 أيام)
طرابزون، تركيا يُحدّد لاحقاً	الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
يُحدّد لاحقاً	الدورة السادسة عشرة للجنة العلمية الاستشارية (5 أيام)
تونس يُحدّد لاحقاً	حلقة عمل عن ثعبان البحر الأوروبي
يُحدّد لاحقاً	حلقة عمل عن اتساق منهجيات الاستقصاء في البحر الأسود (مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود) (3 أيام)

114- واتفقت الهيئة على عقد حلقة عمل عن ثعبان البحر الأوروبي مع قيام اللجنة الفرعية للبيئة والنظم الإيكولوجية البحرية بتحديد اختصاصاتها استناداً على تلك الواردة في مذكرة التفاهم مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار.

115- أحاطت الهيئة علماً بتعليقات مندوبي تونس والجزائر اللذين اقترحا إجراء المزيد من الأعمال لمعالجة مسائل من قبيل تأثيرات الأسماك المنتخفة نظراً إلى سميّة هذه الأنواع؛ ومسائل اجتماعية واقتصادية.

116- عملاً باقتراح منظمة أوسيانيا، وإدراجاً لتعليقات مندوب المغرب بشأن النظر في مكونات النظام الإيكولوجي والمكونات البشرية، ولإشراك جميع اللجان الفرعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية في هذا النشاط، وافقت الهيئة على تشكيل مجموعة عمل مشتركة معنية بالمناطق البحرية المحمية وعلى أن تكون اختصاصاتها كالآتي:

- استعراض حالة المناطق البحرية المحمية الموجودة حالياً في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود بما في ذلك تقييم حالة النظام الإيكولوجي والبعد البشري والامتثال للقرارات وعملية الرصد.
- استعراض حالة الاقتراحات الموجودة لاستحداث مناطق بحرية محمية جديدة بما في ذلك التطورات والشروط اللازمة للتشجيع على إنشاء آليات للحماية كمناطق الصيد المحمية أو المناطق المحمية بشكل خاص وذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط.
- اقتراح حلول تقنية لتوحيد مختلف المعايير الخاصة بإنشاء خطط عمل لإدارة الصيد ومناطق صيد محمية، بما في ذلك استناداً إلى القرار GFCM/37/2013/1
- تحديد مناطق جديدة تصلح لأن تكون مناطق صيد محمية بما يشمل إجراء تحليل للنظام الإيكولوجي وللأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتحديد الاحتياجات لتقديم اقتراح رسمي للحماية وستعمل مجموعة العمل على وجه التحديد على تقييم فوائد مناطق الصيد المحمية بالنسبة إلى حماية الأرصد المعرضة للخطر/المستغلة بصورة مفرطة واستعادتها في منطقة عمل الهيئة.
- تقييم نظم الرصد الحالية للمناطق البحرية المحمية واقتراح ما يلزم من تحسينات وتعديلات.

برنامج عمل لجنة تربية الأحياء المائية

117- تمت الموافقة على برنامج لجنة تربية الأحياء المائية، بناء على الوثيقتين GFCM:XXXVI/2012/3 و GFCM:XXXVI/2012/Inf.9 على الشكل التالي:

مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية

- تحديد النقاط المرجعية والمعايير للمؤشرات المختارة؛
- اختبار المؤشرات المختارة على المستوى المحلي ونشر النتائج؛
- تنفيذ دراسات تجريبية جديدة بشأن مؤشرات الاستدامة، بما في ذلك الأنظمة الأخرى لتربية الأحياء المائية ومجموعات الأنواع.

مجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والقدرة الاستيعابية

- التقدم على صعيد النقاط المرجعية لمعايير الجودة البيئية لرصد تربية الأحياء المائية؛
- تنفيذ برنامج لنشر النتائج الفنية والنواتج الناجمة عن أنشطة مشروع تطوير تحديد الموقع والحمولة الحيوية لتربية الأحياء المائية في المتوسط SHoCMED في المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية والمناطق المؤثرة المسموح بها؛
- إنشاء منتدى لتكنولوجيا المعلومات بشأن اختيار الموقع والقدرة الاستيعابية لتقاسم البيانات؛

- إعداد دليل عن الرصد البيئي المتسق لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط

- متابعة التقدم المحرز في جمع البيانات عن: مراكز الإنتاج، وإحصاءات الإنتاج والسوق؛
- إتمام عملية دمج الأنشطة وقواعد البيانات المتصلة بنظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط في مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود ومتابعة المساعدة المقدمة إلى البلدان في مجال تقديم بيانات عن تربية الأحياء المائية؛
- إعادة تنشيط قاعدة البيانات حول "برامج البحث والتنمية" والتعاون مع مؤسسات أخرى ذات صلة تعمل على وضع قواعد بيانات إقليمية خاصة بتربية الأحياء المائية بهدف تقاسم البيانات، من قبيل مشروع AquaMed.

إدارة البحيرات والتفاعل بين تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية

- تحديد مؤشرات للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية وأنشطة مصايد الأسماك الطبيعية ضمن البحيرات الشاطئية؛
- مواصلة تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالبحيرات الشاطئية استناداً إلى التقارير القطرية وصحائف البيانات التي جرى إعدادها في إطار مشروع LaMed-2 وإتاحتها على شبكة الويب.

مجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات تربية الأحياء المائية

- العمل مع مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية على وضع مؤشرات ونقاط مرجعية لتحقيق استدامة تربية الأحياء المائية في المسائل الاقتصادية والتسويقية؛
- وضع اللامسات الأخيرة، بالتعاون مع الشركاء، على الدراسة الاستقصائية الإقليمية لمنظمات المستزرعين، وإعداد استعراض للتشريعات والوضع الحالي لمنظمات المنتجين ومنظمات المستزرعين في البلدان الأعضاء في الهيئة؛
- التعاون في تنظيم مائدة مستديرة حول "نهج موجه نحو السوق لاستدامة تنمية تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط" مع الشركاء والأطراف المهتمة.
- إقامة منصة متعددة أصحاب الشأن في لجنة تربية الأحياء المائية.

الأنشطة الأخرى المقترحة

- إجراء دراسة استقصائية إقليمية حول صحة الحيوانات المائية والأمن الحيوي في تربية الأحياء المائية؛
- إجراء دراسة استقصائية إقليمية حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بإصدار الشهادات والتتبع في مجال تربية الأحياء المائية؛
- إعداد مشروع لإجراء استعراض إقليمي للوضع الحالي لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة، وتنظيم حلقة عمل أخيرة لنشر النتائج (سيُدرَج ذلك في برنامج العمل الإطاري باعتباره مقترح مشروع)؛
- تنظيم الاجتماع الأول لإقامة منصة متعددة أصحاب الشأن في مجال تربية الأحياء المائية على أن يركّز على أهداف هذه المنصة، واختصاصاتها، وجدول أعمالها، وأدواتها؛
- إصدار تقرير حول "حالة قطاع تربية الأحياء المائية في البلدان الأعضاء في الهيئة" يصدر كل سنتين؛
- وضع الصيغة النهائية لمسودة المصطلحات الخاصة بتربية الأحياء المائية واعتمادها؛

مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (مكون تربية الأحياء المائية)

- إعداد خطوط توجيهية بشأن الأنشطة الرشيدة لأغراض إعادة تكوين الأرصد السمكية وتعزيزها؛
 - إنهاء جرد مزارع تربية الأحياء المائية البحرية والمعتدلة الملوحة ومراكز الإنتاج ذات الصلة في منطقة البحر الأسود؛
 - إعداد برنامج لإجراء دراسة تجريبية عن مشاريع تربية الأحياء المائية (بما في ذلك تنفيذ مراكز الإيضاح العلمي)؛
- دعم البلدان في تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية.

اجتماعات لجنة تربية الأحياء المائية (بما في ذلك ضمن برنامج العمل الإطاري)

118- وافقت الهيئة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات التالية في فترة ما بين الدورات:

الزمان/المكان	اجتماعات لجنة تربية الأحياء المائية (بما في ذلك ضمن برنامج العمل الإطاري)
أكتوبر/تشرين الأول 2013 موناستير، تونس	مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية - مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط - دراسة تجريبية في تونس (الخطوة 3) بشأن تنفيذ نظام مؤشرات خاصة باستدامة تربية الأحياء المائية.
يوليو/تموز 2013 يُحدّد لاحقاً	مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية - مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط - (الخطوة 1) في الجبل الأسود من الدراسة التجريبية AdriaMed بشأن تحديد مؤشرات لاستدامة تربية الأحياء المائية.
نوفمبر/تشرين الثاني 2013 يُحدّد لاحقاً	مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط - مشروع تطوير اختيار المواقع والحمولة الحيوية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط - حلقات عمل حول تحديد النقاط المرجعية للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بتربية الأحياء المائية.
ديسمبر/كانون الأول 2013 المضيق، المغرب	مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية - مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط - دراسة تجريبية في المغرب (الخطوة 2) بشأن تقييم المؤشرات وتحديد إطار مرجعي كمي.
يُحدّد لاحقاً	مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية - مشروع مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط - دراسة تجريبية في إسبانيا بشأن تحديد مؤشرات لتربية الأحياء المائية المستدامة (الرخويات).
يُحدّد لاحقاً	الاجتماع التنسيقي السادس لمجموعات العمل التابعة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية
الربع الأول من عام 2014 يُحدّد لاحقاً	الدورة الخامسة عشرة لنظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط
الربع الأول من عام 2015 المغرب	الدورة التاسعة للجنة تربية الأحياء المائية

119- واقترحت الهيئة وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للبحيرات الشاطئية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أعدتها لجنة تربية الأحياء المائية حتى يتسنى عرضها في الدورة القادمة للنظر فيها، واعتمادها المحتمل.

برنامج عمل لجنة الامتثال

120- عرض مشروع برنامج عمل لجنة الامتثال استنادا إلى الوثيقة COC:VII/2013/2.

121- ووافقت الهيئة على تنظيم ثلاثة اجتماعات وفقا للاختصاصات التالية:

اجتماع ما بين الدورات لمجموعات العمل المختصة التابعة للجنة الامتثال

- تحليل المعلومات المتاحة عن حالة تنفيذ قرارات الهيئة من قبل الأعضاء لأغراض التوصية GFCM/2010/34/3؛
- تحليل ردود الأعضاء على طلبات رسالة الإيضاح المرسلة استنادا إلى المرفقات ذات الصلة من تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال؛
- استنادا إلى التحليل الذي تم إجراؤه، تحديد الحالات التي يعتبر فيها الأعضاء في حالة عدم امتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة؛
- إشعار الأعضاء المعنيين، وفقا للتوصية GFCM34/2010/3، واستنادا إلى الرسالة النموذجية لتحديد الأعضاء التي وافقت عليها الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين؛
- تحديد الحالات التي تحدث فيها أنشطة الصيد من قبل غير الأعضاء في منطقة عمل الهيئة وتقييم ما إذا كانت تحدث وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة أم لا؛
- إشعار غير الأعضاء المعنيين، وفقا للتوصية GFCM/34/2010/3، واستنادا إلى الرسالة النموذجية لتحديد غير الأعضاء التي وافقت عليها الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين.

مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن وأنظمة المراقبة ذات الصلة في منطقة عمل الهيئة

- تحديد الوسائل الكفيلة بتيسير تنفيذ التوصية GFCM/33/2009/07، بما في ذلك ما يتعلق بنقل المعلومات عن قائمة الهيئة للسفن المرخص بها والنظر في عمليات تنقيح ممكنة لنصها؛
- تقييم القيود الإدارية والفنية والقانونية المتعلقة بأنظمة المراقبة، بما في ذلك نظام رصد السفن؛
- دراسة ما إذا كان ينبغي إنشاء نظام مركزي لرصد السفن ضمن الهيئة وبحث التطورات الأخيرة المتعلقة بأدوات الرصد والمراقبة والإشراف الأخرى؛
- التحقق من المتطلبات لتعزيز المشاريع الإقليمية/ الإقليمية الفرعية بشأن تنفيذ أنظمة المراقبة، بما في ذلك نظام رصد السفن؛
- تقديم اقتراحات لإعمال "الخطوط التوجيهية لبرنامج التعاون التقني في رصد سفن الصيد في منطقة اختصاص الهيئة"؛
- تحديد احتياجات المساعدة الفنية لدى الأعضاء الذين يتعين دعمهم ، بما في ذلك اختبار أدوات مراقبة بديلة لنظام رصد السفن بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة.

مجموعة العمل المعنية بالتشريعات ومجموعة قرارات الهيئة

- العمل، بما في ذلك من خلال استبيانات مخصصة، على جمع أحدث التشريعات الوطنية واللوائح التنظيمية والتعديلات على النصوص القانونية المعمول بها بشأن مصايد الأسماك وقانون البحار، من قبل الأعضاء وغير الأعضاء في الهيئة؛
- تحديث دراسات المقارنة التي أعدتها الهيئة بشأن التشريعات الوطنية، بما في ذلك الجداول والقوائم، بالاستناد إلى المعلومات المجمعة في إطار النقطة 1؛
- إدراج تصديقات أعضاء الهيئة وغير الأعضاء فيها على معظم الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة في مجالي مصايد الأسماك وقانون البحار؛
- التواصل مع مكتب الشؤون القانونية للمنظمة والمشاريع الإقليمية التابعة لها في القيام بالأنشطة المذكورة أعلاه وكذلك في تيسير ترجمة المعلومات التي تجمع في إطار النقطة 1 إلى لغات العمل في الهيئة، بما في ذلك نسخة عمل باللغة الإنكليزية؛
- العمل، ربما بالتعاون الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية للمنظمة والمشاريع الإقليمية التابعة لها، على إنشاء والحفاظ على شبكة من الخبراء في مجال التشريعات الوطنية؛
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية عن التشريعات، يمكن دمجها مع المجموعة الإلكترونية لقرارات الهيئة.

اجتماعات لجنة الامتثال (بما في ذلك ضمن برنامج العمل الإطاري)

122- وافقت الهيئة على عقد الاجتماعات التالية أثناء فترة ما بين الدورات، بما في ذلك ضمن اختصاص برنامج العمل الإطاري:

المكان/الزمان	اجتماعات لجنة الامتثال (بما في ذلك ضمن برنامج العمل الإطاري)
يُحدد فيما بعد	اجتماع ما بين الدورات لمجموعات العمل المختصة التابعة للجنة الامتثال عن الامتثال
يُحدد فيما بعد	مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن وأنظمة المراقبة ذات الصلة في منطقة عمل الهيئة
يُحدد فيما بعد	مجموعة العمل المعنية بالتشريعات ومجموعة قرارات الهيئة
يُحدد فيما بعد	الدورة الثامنة للجنة الامتثال (يوم واحد)

برنامج عمل لجنة الإدارة والمالية

123- ذكّرت الهيئة بإنشاء "مجموعة عمل لمراجعة اتفاقية الهيئة"، وأحاطت علماً بجدوى ولايتها بالنسبة إلى لجنة الإدارة والمالية.

124- ولفت المندوبون الانتباه إلى ولاية مجموعة العمل هذه وإلى ضرورة استكشاف خيارات لتحسين عملية اتخاذ القرار. وأقرت الهيئة أنه، إضافة إلى وضع ولاية آلية اتخاذ القرار التي اقترحتها فريق المهام، فإنه يمكن لمجموعة العمل المذكورة أن تقترح أيضاً خيارات لإطلاق الآلية على أساس تجريبي.

برنامج العمل ضمن البرنامج الإطارى

125- تمت الإحاطة علما بقائمة الاجتماعات المتوقعة ضمن البرنامج الإطارى لعام 2013:

المكان/الزمان	اجتماعات البرنامج الإطارى
18-14 أكتوبر/تشرين الأول 2013؛ بوخارست، رومانيا	المجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة للبحر الأسود عقب التدريب على أساليب تقييم الأرصدة
نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2013؛ يحدد لاحقا	حلقة عمل لاختبار جدوى تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات في البحر الأسود.
30-27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013؛ مالطة	الندوة الإقليمية الأولى حول مصايد الأسماك الحرفية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
عام 2013 (يحدد لاحقا)، مقر الهيئة، روما	انطلاق اجتماع مشروع "تعاون متوسطي للاستخدام المستدام للموارد البيولوجية البحرية".
(يحدد لاحقا)؛ تونس	حلقة عمل إقليمية فرعية لاختبار جدوى تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (في غرب المتوسط ووسطه وشرقه).
يحدد لاحقا	(اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات/ اللجنة الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة/اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية) حلقة عمل مشتركة بين اللجان الثلاث حول البيانات الجديدة وأطر تقديم التقارير، بما في ذلك إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات.
يحدد لاحقا	حلقة عمل حول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك الرصد والمراقبة والإشراف وأسطول الصيد (البحر الأبيض المتوسط)

126- فيما يتعلق بحلقة العمل الإقليمية الفرعية لاختبار جدوى تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات في البحر الأبيض المتوسط، أعرب مندوبا تونس والجزائر عن اهتمامهما بمناقشة دراسة حالة ثعبان البحر الأوروبى في هذا المنتدى.

اقتراحات أنشطة جديدة ناشئة عن الدورة السابعة والثلاثين للهيئة

127- عُرضت الاقتراحات التالية خلال دورة الهيئة:

المكان / الزمان	الاجتماعات الجديدة
بروكسيل يحدد لاحقاً	حلقة عمل عن الخطة الإقليمية لإدارة المرجان الأحمر
يحدد لاحقاً	حلقة عمل / دورة تدريبية عن تنفيذ خطة إدارة المرجان الأحمر وتتبعها
يحدد لاحقاً	اجتماعات لمجموعة العمل المخصصة المعنية بتعديل اتفاقية إنشاء الهيئة
يحدد لاحقاً	حلقة عمل لدعم خطط الإدارة متعددة السنوات في البحر الأدرياتيكي
يحدد لاحقاً	دورة استثنائية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
مصر يحدد لاحقاً	الاجتماع الأول للبرنامج المتعدد اصحاب المصلحة التابع للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية (Aquamed)
فرنسا يحدد لاحقاً	اجتماع عن الاسماك الصفيحية الخيشوم
فرنسا أكتوبر/تشرين الأول 2013 (يؤكد لاحقاً)	الاجتماع الاول لمجموعة العمل عن إدارة المناطق البحرية المحمية

128- وافقت الهيئة على أنه ينبغي تنفيذ برنامج العمل المقترح لجميع الأجهزة الفرعية وفقاً لتوافر الأموال، إما من خلال الميزانية المستقلة أو من خارج الميزانية.

129- في ما يتعلق بمختلف الأنشطة المرتقبة لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود والواردة ضمن خطط عمل اللجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية والتي يتعين الاضطلاع بها في إطار برنامج العمل العادي وفي إطار البرنامج الإطارى، أعرب مندوب تركيا عن تأييده الكامل وعن استعداد بلاده للمساهمة.

130- ورحب مندوب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود وشدد على أن التعاون في منطقة البحر الأسود يتسم بأهمية حاسمة.

131- وأعرب مندوب الاتحاد الروسي بدوره عن دعمه لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود مشيراً إلى أن بلاده ستواصل مشاركتها فيها.

132- وأحاطت الهيئة علماً بالعرض السخي الذي قدمه بعض الأعضاء لاستضافة اجتماعات مختلفة للأجهزة الفرعية، رهنا بتأكيد السلطات المختصة في بلدانهم.

133- وأقرت الهيئة خطة العمل المقترحة لأجهزتها الفرعية لعامي 2013 و2014.

تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال

134- عرض رئيس لجنة الامتثال السيد سمير مجدلاني تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال التي عُقدت في مدينة سبليت في كرواتيا بتاريخ 14 مايو/أيار 2013. وقد حضر الدورة مندوبون من 21 من الأعضاء وبلد واحد غير عضو هو الاتحاد الروسي وممثلون عن عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

135- وقبل اعتماد التقرير (المرفق كاف)، ذكّر الرئيس بنوع خاص بأنّ المناقشات ركزت على حالة تنفيذ أعضاء الهيئة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة. ودرست اللجنة، استناداً إلى التوصية GFCM/2010/34/3، المسائل المتعلقة بتحديد حالات عدم الامتثال.

136- ولهذه الغاية، أشار إلى تشكيل مجموعة عمل غير رسمية تعالج مسألة حالات عدم الامتثال التي يرد تقرير عنها في المرفق لام، استناداً إلى تحديد جدول إشاري بشأن حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (المرفق ميم). وذكر الرئيس بأنه أعرب عن رأي مفاده أن يتم تحديد الأعضاء على مرحلتين: أولاً، من خلال طلب إيضاح أولي يرسله الأمين التنفيذي نيابة عن الهيئة إلى الإدارات الوطنية المختصة بمصايد الأسماك (الملحق في المرفق نون)، تليه رسالة تحديد يرد شكلها في المرفق سين. ويستخدم لغير الأعضاء شكل آخر من رسالة التحديد، كما يبيّنه المرفق عين.

137- وكان هناك تقدير للتقدم المحرز في حالة تنفيذ التوصية GFCM/33/2009/7 في ما يتعلق بنظام رصد السفن.

138- وقد استعرضت الهيئة التقرير ووافقت على اعتماده.

تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية

139- عرض رئيس لجنة الإدارة والمالية السيد هاشمي ميساوي مشروع تقرير الدورة الرابعة للجنة التي عُقدت في مدينة سبليت، كرواتيا بتاريخ 13 مايو/أيار 2013. وقد حضر الدورة 21 من أعضاء الهيئة بالإضافة إلى مراقبين من غير الأعضاء أي الاتحاد الروسي، ومن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

140- وقبل اعتماد التقرير (المرفق فاء) ذكّر الرئيس بأنّ اللجنة تناولت مسائل تتعلق بالأوضاع الإدارية والمالية لأمانة الهيئة في الفترة 2012-2013 وبمساهمات الأعضاء في الميزانية المستقلة وبالموارد من خارج الميزانية وبالميزانية المؤقتة للهيئة وببرنامج عمل لجنة الإدارة والمالية. وذكر بأنه تمّ اقتراح شكل لاستمارة تقديم أوراق التفويض إلى لاجتماعات القانونية، وتم قبوله (المرفق صاد).

141- وأشار مندوب موناكو في المناقشات اللاحقة أن بلده يدرك مسألة دفع المتأخرات. وتمّت مناقشة المسائل مع الأمين التنفيذي بمناسبة زيارته موناكو، وسوف تتواصل معالجتها بهدف حلها في أقرب وقت ممكن.

142- واستعرضت الهيئة التقرير ووافقت على اعتماده مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة.

ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لعامي 2013 و2014

143- ذكّر الأمين التنفيذي بالأبواب الرئيسية للميزانية المقترحة للفترة المالية 2013-2014 كما عُرضت على الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية، مفصلاً كل بند من بنود الميزانية المقترحة لسنة 2013 مع إيضاح مساهمات الأعضاء خلال السنة نفسها.

144- وعلى الرغم من أن الزيادة في الميزانية قد أثارت بعض المخاوف، فإنّ الهيئة أقرت مراراً وتكراراً بالعمل المكثف الذي تخلل الفترة الفاصلة بين الدورة والأخرى من حيث الإجراءات والأنشطة المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود على حد سواء.

145- وطُلبت إيضاحات حول الزيادة في بعض البنود المحددة من الميزانية لا سيما المتعلقة منها بالتعيينات، وقد أعطى الأمين التنفيذي الشروحات المطلوبة. وقد تم التذكير بالفعل بأن ميزانية سنة 2013 تشمل وظائف تم شغلها في سياق السنة، في حين أنّ ميزانية سنة 2014 تُبرز النفقات السنوية بأكملها بالنسبة إلى تلك الوظائف. وكان هناك تذكير أيضاً بأنّ فئتي الموظفين الفنية والإدارية تخضعان بالنسبة إلى المرتبات للوائح التعيينات الخاصة بالمنظمة.

146- وبناء على طلب تقدم به عدد من الوفود لعرض الميزانية على أساس الأنشطة / المخرجات، قدم الأمين التنفيذي جدولاً لجميع الأنشطة التي تم تحديدها في إطار اللجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية وخطط عمل مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، بما في ذلك الاقتراحات الجديدة الصادرة عن الدورة. وقد عُرضت جميعها مشفوعة بتأثيراتها المالية بالنسبة إلى تلك الخاضعة للميزانية المستقلة، في حين تم التذكير بأنه ستجري الاستعانة بموارد من خارج الميزانية، لا سيما البرنامج الإطاري، لدعم أنشطة الهيئة.

147- وأثنى بهذا الصدد مندوب موناكو على الجهود الحثيثة التي بذلها الأمين التنفيذي والأمانة لتزويد الأعضاء بوثائق مفصلة عن البرنامج الإطاري تُبيّن طاقاته. وأشار إلى أن بلاده سوف تراقب البرنامج الإطاري عن كثب بعدما تم بالفعل تحديد عدد من العناصر الهامة.

148- وشجّع الرئيس الأمين التنفيذي على مواصلة الجهود التي يبذلها لجمع الأموال، مشيراً إلى أنّ المكتب قادر على المساعدة في هذا الصدد.

149- ووافقت الهيئة على أنّ القرار المتعلق بزيادة 8 في المائة الناجمة عن تحسين استرداد التكاليف طبقاً للوائح المنظمة ستؤخذ بعين الاعتبار من قبل مجموعة العمل المعنية بتعديل اتفاقية إنشاء الهيئة نظراً إلى أنها مسألة عامة تتصل بالعلاقة بين الهيئة والمنظمة.

150- نظراً إلى الاستقلالية الوظيفية لأجهزة المادة الرابعة عشرة التي تروّج لها المنظمة، وعلى ضوء العلاقات الهرمية بين الأمانة والمنظمة، دُعي الأمين التنفيذي إلى ضمان متابعة هذه المسألة الهامة، وإلى إطلاع الهيئة بصورة منتظمة، من خلال مكتبها، على أي تطوّر يطرأ بحيث تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

151- واعتمدت الهيئة ميزانية 2013 بقيمة إجمالية قدرها 1 940 973 دولاراً أمريكياً كما يرد في المرفق راء، بالإضافة إلى مساهمات الأعضاء في ميزانية الهيئة (المرفق شين). وتشمل هذه الميزانية حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2013 الانتهاء من تعيين المسؤول عن مصايد الأسماك (المختص بالمسائل القانونية والمؤسسية) (ف-3) بالإضافة إلى تعيين المساعد الإداري (خ ع-3) والحرس (خ ع-2)، علماً أنّ جميع هذه الوظائف كانت وافقت عليها الهيئة في السنوات الماضية. وتمت الموافقة على ترفيع درجة محلل البرامج / النظم (خ ع-5) إلى مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (خ ع-6) اعتباراً من مطلع سنة 2014. وقررت الهيئة أن وظيفة نائب الأمين قد تبقى مجمدة.

انتخاب مكتب الهيئة

152- أُنْتُهت الهيئة على العمل الممتاز الذي قام به مكتب الهيئة و وافقت بالإجماع على انتخابه لولاية ثانية.

153- وفي ظل غياب السيد Haydar Fer soy، انتخبت الهيئة السيدة Esra Fatma Denizci Toslak من تركيا في منصب النائب الأول للرئيس.

القضايا المتعلقة بانتخاب مكتبي اللجنة العلمية الاستشارية ولجنة تربية الأحياء المائية، بما في ذلك إقرار تعيين منسقين

154- في ما يتعلق باللجنة العلمية الاستشارية، تم التذكير بأن انتخاب مكتب جديد لا يزال مسألة معلقة. واتفق على هذا الأساس على الإبقاء على المكتب الحالي إلى حين انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة وعقد الانتخابات خلالها على اعتبار أنه من الأنسب ترك الخيار للجنة لاختيار مكتبها. وأقرت الهيئة أيضاً تعيين منسقي اللجان الفرعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية.

155- وأقرت الهيئة انتخاب مكتب اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية لولاية ثانية بالإضافة إلى نائبي الرئيس الجديدين السيد Pablo Avila (إسبانيا) نائباً أولاً للرئيس، والسيد Houssam Hamza كنائب رئيس ثانٍ وإلى منسقي مجموعات العمل التابعة لها. وأقرت الهيئة اقتراح مجموعة العمل المختصة المعنية بالبحر الأسود تعيين السيد Ilhan Aydin (تركيا) في منصب النائب الثاني للمنسق.

أية مسائل أخرى

156- توجهت الهيئة بالشكر إلى كرواتيا على التنظيم الممتاز للدورة السابعة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وعلى حفاوة الاستقبال في مدينة سبليت الخلابية.

157- وأعرب مجدداً عن التقدير لأمانة الهيئة على العمل الممتاز الذي قامت به والجهود التي بذلتها في التحضير للدورة وخلال انعقادها.

موعد ومكان انعقاد الدورة المقبلة

158- أخذت الهيئة علماً بالدعوة الكريمة الموجهة من وفد اليونان من أجل استضافة الدورة الاستثنائية للهيئة في حال تقرر عقد هذه الدورة خلال الفترة الفاصلة بين الدورة والأخرى، رهنا بتأكيد رسمي من قبل السلطات المختصة.

159- وطبقاً لما درجت عليه العادة، وفي ظل غياب أي دعوة لاستضافة الدورة السنوية، فمن المقرر أن تُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للهيئة في روما في شهر مايو/أيار 2014.

160- نظراً إلى عبء العمل الملحوظ، فإن الدوريتين المقبلتين للهيئة وللجنة العلمية الاستشارية سوف تستمران يوماً إضافياً.

اعتماد تقرير الدورة السابعة والثلاثين للهيئة

161- اعتمد التقرير ومرفقاته يوم الجمعة 17 مايو/أيار 2013.

المرفق ألف

جدول الأعمال

- 1- افتتاح الدورة
- 2- اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة
- 3- تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في الفترة 2012-2013
- 4- تقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار المرحلة الأولى من برنامج العمل الإطاري للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم أنشطة فريق المهام
- 5- تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية
- 6- تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال
- 7- اقتراحات تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللوائح الإجرائية والمالية المتصلة بها والمسائل الأخرى المتعلقة بعمل الهيئة
- 8- إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط
- 9- برنامج العمل في الفترة ما بين الدورات في 2013-2014، بما في ذلك برنامج العمل الإطاري
- 10- تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال
- 11- تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية
- 12- ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لعامي 2013 و2014
- 13- انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- 14- إقرار انتخابات مكتب الأجهزة الفرعية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- 15- أية مسائل أخرى
- 16- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين
- 17- اعتماد التقرير واختتام الدورة

المرفق بـاء

قائمة بالمشاركين

المشاركون الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

ألبانيا

Mimoza COBANI
Fishery & Aquaculture specialist
Fisheries Directorate
Ministry of Environment, Forestry and
Water Administration
Rruga e Duresit, Nr.27
Tirana
Tel.: +355 672055778
E-mail: cobanimimi@yahoo.com

Arian PALLUQI
Director, Fishery expert
Fishery Aquaculture Research Centre
HYDRA
Rr. "Medar Shtylla" Pall 142/4/56
Tirana
Tel.: +355 068 23 14 180
E-mail: arian.palluqi57@yahoo.com

الجزائر

Hamid BENDERRADJI
Conseiller du Ministre chargé des relations
extérieures et de la coopération
Ministère de la Pêche et des Ressources
Halieutiques
Rue des quatre canons
Alger
E-mail: h.benderradji@mpeche.gov.dz

Samia LOUNIS ABBOUN
Ministère de la Pêche et des Ressources
Halieutiques
Rue des quatre canons
Alger
Tel. : + 213 21433954
E-mail: s.abdoun@mpeche.gov.dz

Nahla LAHMER
Attachée de Recherche
Ministère de la Pêche et des Ressources
Halieutiques / CNRDPA
11, Blvd Colonel Amirouche, Bou-Ismaïl
Tipaza
Tel.: + 213 24 46 23 77
Fax: + 213 24 46 19 06
E-mail: lahmer_nahla@hotmail.fr

بلغاريا

Konstantin PETROV
Executive Agency for Fisheries and
Aquaculture (EAFA)
Ministry of Agriculture and Food
17 Hristo Botev Blvd
1606 Sofia
Tel.: +359 898432976
Fax: +359 28051686
E- mail:
konstantin.petrov@iara.government.bg

كرواتيا

Ljubomir KUČIĆ
Assistant Minister
Ministry of Agriculture
Ulica Grada Vukovara 78
10000 Zagreb
Tel.: + 385 16443 185
E-mail: miro.kucic@mps.hr

Josip MARKOVIĆ
 Marine Resources Management
 Department
 Directorate of Fisheries
 Ministry of Agriculture
 Ulica Grada Vukovara 78
 10000 Zagreb
 Tel.: + 38516106626
 E-mail: josip.markovic@mps.hr

Božena VIDOVIĆ
 Head of unit
 Ministry of Agriculture
 Ulica Grada Vukovara 78
 10000 Zagreb
 Tel.: +385 21308202
 E-mail: bozena.vidovic@mps.hr

Vlasta FRANIČEVIĆ
 Head of Aquaculture
 Directorate of Fisheries
 Ministry of Agriculture
 Ivana Mazuranica 30
 23000 Zadar, Croatia
 Tel.: + 385 23309820
 E-mail: mps-uprava-ribarstva@zd.t-com.hr

Ivan KATAVIĆ
 Institute of Oceanography and Fisheries
 Set. I. Mestrovica 65
 21000 Split
 Tel.:+385 21 408044
 Fax:+385 21 358650
 E-mail:katavic@izor.hr

Nedo VRGOČ
 Senior Scientist
 Institute of Oceanography
 and Fisheries
 Šetalište I. Meštrovića 63
 21000 Split
 Tel.: +385 21 408-051
 Fax: +385 21 358650
 E-mail: vrgoc@izor.hr

Ana LUKIN
 Senior Advisor
 Directorate of Fisheries
 Ministry of Agriculture
 Ivana Mazuranica 30
 23000 Zadar
 Tel.: +385 23309820
 E-mail: ana.lukinmprrr@gmail.com

Miljana GRUJA
 Senior Adviser
 Directorate of Fisheries, field office
 Rijeka demetrova 3
 51 000 Rijeka
 Tel.: +385 51321293
 E-mail: miljana.grujamprrr@gmail.com

Barbara ZORICA

Vanja ČIKEŠ KEČ

Milan BOŽIĆ

Vladan BOJIĆ

Lav BAVČEVIĆ

Ivana PETRINA

Milivoj ZORIĆ

Josip FURČIĆ

Anita DELIĆ

Đorđe PERUAČA

قبرص

Lavrentios VASILIADES
 Fisheries Officer
 Department of Fisheries and
 Marine Research
 Vithleem 101 Street
 Nicosia 1416
 Tel.: +357 99478348
 Fax: +357 22775955
 E-mail: lvasiliades@dfmr.moa.gov.cy

مصر

Madani Ali MADANI
 General Director
 International Agreements Dept.
 General Authority for Fish Resources
 Development (GAFRD)
 4, Tayaran st., Nasr City
 Cairo
 Tel.:+202 22620117 / 22620118
 Fax:+20222620117 / 22620130
 E-mail: madani_gafrd@yahoo.com

Nasser EL SHAARAWY
 Head
 Central Dept. of Projects and Development
 General Authority for Fish Resources
 Development (GAFRD)
 4, Tayaran st., Nasr City
 Cairo
 Tel.: +20 1111196664
 E-mail: n_sha3rawe@hotmail.com

Atif Salah MEGAHED
 Manager of Fisheries
 General Authority for Fish Resources
 Development (GAFRD)
 4, Tayaran st., Nasr City
 Cairo
 Tel.: +20 1111196664
 E-mail: atif_gafrd@yahoo.com

الاتحاد الأوروبي منظمة عضو

Monique PARIAT
 Director
 Directorate D: Mediterranean and Black Sea
 Directorate General for Maritime Affairs and
 Fisheries
 European Commission of the European Union
 Rue Joseph II, 99
 1049 Bruxelles
 Tel.:+32 2 29953188
 E-mail: monique.pariat@ec.europa.eu

Fabrizio DONATELLA
 Head of Unit
 Fisheries Conservation and Control in the
 Mediterranean and Black Sea
 Directorate General for Maritime Affairs and
 Fisheries
 European Commission of the European Union
 200 rue de la Loi - J 99
 1049 Bruxelles
 Tel.:+32 2 29968038
 Fax:+32 2 2950524
 E-mail: fabrizio.donatella@ec.europa.eu

Franco BIAGI
 Adviser
 Directorate D: Mediterranean and Black Sea
 Directorate General for Maritime Affairs and
 Fisheries
 European Commission of the European Union
 200 rue de la Loi
 1049 Bruxelles
 Tel.:+32 2 2994104
 Fax:+32 2 2950524
 E-mail: franco.biagi@ec.europa.eu

Antonio CERVANTES
 Fisheries Conservation and Control in the
 Mediterranean and Black Sea
 Directorate General for Maritime Affairs and
 Fisheries
 European Commission of the European Union
 200 rue de la Loi
 1049 Bruxelles
 Tel.: +32 2 2965162
 E-mail: antonio.cervantes@ec.europa.eu

Anna MANOUSSOPOULOU
 Directorate General for Maritime Affairs and
 Fisheries
 European Commission of the European Union
 200 rue de la Loi
 1049 Bruxelles
 E-mail: Anna.Manoussopoulou@ec.europa.eu

Klavs SKOVSHOLM
 Secretariat General of the
 Council of the European Union
 175 rue de la Loi
 1048 Brussels
 Tel.: +32-2-281-8379
 E-mail:
 klaus.skovsholm@consilium.europa.eu

Sheila O'NEIL
 Secretariat General of the
 Council of the European Union
 175 rue de la Loi
 1048 Brussels
 E-mail: Sheila.O'Neill@dfa.ie

فرنسا

Philippe MARAVAL
 Chargé de mission Affaires Internationales
 Direction des Pêches Maritimes et de
 l'Aquaculture
 Ministère de l'Ecologie et du Développement
 Durable
 1 place des degrés, La Défense
 Tel.: +33 0140818936
 E-mail: philippe.maraval@developpement-
 durable.gouv.fr

Philippe FERLIN
 Membre du Conseil Général de
 l'Alimentation, de l'Agriculture et des
 Espaces Ruraux
 Ministère de l'Agriculture, de l'Agro-
 alimentaire et de la Forêt
 251 rue de Vaugirard
 75732 Paris Cedex
 France
 Tel.: + 33(0)149555655
 Fax : +33(0)149555212
 E-mail: philippe.ferlin@agriculture.gouv.fr

François RENÉ
 Station expérimentale de l'Ifremer
 Chemin de Maguelone
 34110 Palavas les Flots
 Tel.:+ 33663266901
 Fax:+33 4 67682885
 E-mail: francois.rene@ifremer.fr

اليونان

Dimitra SAVVOPOULOU
 Head of Department of Overseas Fisheries
 Directorate of Marine Fisheries
 General Directorate of Fisheries
 Ministry of Rural Development and Food
 150 Sygrou Avenue
 17671 Athens
 Tel.: +30 2109287179
 Fax.: +30 2109287110
 E-mail: syg022@minagric.gr

إسرائيل

إيطاليا

Mauro BERTELLETTI
 Direzione Generale della Pesca e
 dell'Acquacultura
 Ministero per le Politiche Agricole, Alimentari
 e Forestali
 Viale dell'Arte 16
 00144 Rome
 E-mail: m.bertelletti@mpaaf.gov.it

Vincenzo DE MARTINO ROSAROLL
 Direzione Generale della Pesca e
 dell'Acquacultura
 Ministero per le Politiche Agricole, Alimentari
 e Forestali
 Viale dell'Arte 16
 00144 Rome
 E-mail: pemac3@mpaaf.gov.it

Giovanna MARINO
 Head of Aquaculture Department
 Istituto Superiore Protezione e Ricerca
 Ambientale ISPRA
 Via Brancati 60
 Rome
 E-mail: giovanna.marino@isprambiente.it

اليابان

لبنان

Samir MAJDALANI
 Head
 Department of Fisheries & Wildlife
 Ministry of Agriculture
 Embassies Street, Bir Hassan
 Beirut
 Tel.: +961 3384421
 E-mail: sem@cyberia.net.lb
 smajdalani@agriculture.gov.lb

ليبيا

Ahmed ABUKHDER
 Technical Cooperation Office
 General Authority for Marine Wealth
 Tripoli
 Tel.: +218 091 3866651
 E-mail: abukh_53@yahoo.com

Nureddin ETBENI
 General Authority for Marine Wealth
 Tripoli
 Tel.: +218 091 3223907
 E-mail: nurabdala@live.co.uk

مالطا

Susan PORTELLI
 Senior Manager (Fisheries Management)
 Department of Fisheries and Aquaculture
 Ministry for sustainable development, the
 environment and climate change (MSDEC)
 Ghammieri
 Tel.: +356 22921259
 E-mail: susan.a.portelli@gov.mt

Jean-Philippe BERTANI
 Deputy Permanent Representative of Monaco
 to the FAO
 Embassy of Monaco in Italy
 Via Antonio Bertoloni 36
 00197 Rome
 Italy
 Tel.: +39 3388513413
 E-mail: jbertani@gouv.mc
 Tidiani COUMA
 Secretary of External Relations
 Office of International Affairs
 Ministry of Foreign Affairs
 Principauté de Monaco
 Tel.: +377 98 98 86 77
 Fax: +377 98 98 19 57
 E-mail: tcouma@gouv.mc

الجبل الأسود

Srdjan MUGOSA
 Adviser for fisheries
 Ministry of Agriculture and Rural
 Development
 Rimski trg br.46
 81000 Pogodolica
 Tel.: +38220482292
 E-mail: srdjan.mugosa@mpr.gov.me

Aleksandar JOKSIMOVIC
 Director
 Institute of Marine Biology
 Dobrota bb
 85330 Kotor
 Tel.: +282 32 344 569
 E-mail: acojo@ac.me

موناكو

المغرب

Abdellah MOUSTATIR
 Chef de la division des structures de la pêche
 Département de la pêche maritime
 Ministère des Pêches Maritimes et de
 l'Agriculture
 E-mail: moustatir@mpm.gov.ma

Hicham GRICHAT
 Chief of Service
 Department of Marines Fisheries
 Ministère des Pêches Maritimes et de
 l'Agriculture
 B.P 476 , Agdal Rabat
 Tel.: +212 665857694
 E-mail: grichat@mpm.gov.ma

Soumia KAMAL
 Chef de service
 Direction de la coopération et des affaires
 juridiques
 Division des affaires juridiques
 Ministère des Pêches Maritimes et de
 l'Agriculture
 E-mail: kamel@mpm.gov.ma

Mohamed MALOULI
 Chercheur
 Institut national de recherche halieutique
 INRH Centre de Tanger
 E-mail: malouliinrh@yahoo.fr

Latif LAKHSSASSI
 Chef de la division commerciale
 Office National des Pêches
 E-mail: l.lakhsassi@onp.ma

Mohamed Amine MANSOURI
 Agence Nationale pour le Développement de
 l'Aquaculture
 Avenue Annakhil, Immeuble les Patios
 Rabat
 Tel.: +212 657731343
 E-mail: a.mansouri@anda.gov.ma

رومانيا

Simion NICOLAEV
 Director
 National Institute for Marine Research and
 Development "Grigore Antipa"
 900581 Constanta, Blv. Mamaia 300
 Tel.: +4 0241 543288
 Fax: +4 0241 831274
 E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

سلوفينيا

Roman ČIČMIRKO
 Senior Adviser
 Fisheries and Hunting Sector
 Ministry of Agriculture and the Environment
 Republic of Slovenia
 Dunajska cesta 22
 1000 Ljubljana
 Tel.: +386 41356573
 E-mail: roman.cicmirko@gov.si

إسبانيا

Encarnación BENITO REVUELTA
 Jefa de Area
 SG Caladero Nacional, Aguas Comunitarias y
 Acuicultura
 Dirección General de Recursos Pesqueros y
 Acuicultura
 Secretaría General de Pesca
 Ministerio de Agricultura, Alimentación y
 Medio Ambiente
 C/ Velázquez 144 - 28071 Madrid
 Tel. / Fax: +34 913476161 / 6046
 E-mail: ebenitor@magrama.es

الجمهورية العربية السورية**تونس**

Hachemi MISSAOUI
 Directeur Général de la pêche et de
 l'aquaculture
 Ministère de l'agriculture et des ressources
 hydrauliques
 30 rue Alain Savary, 1002 Tunis Belvédère
 Tel.:+216 71 892253
 Fax:+216 71 799401
 E-mail: missaoui.hechmi@inat.agrinet.tn

Ridha M'RABET
 Directeur Général
 Institut National des Sciences et Technologies
 de la Mer (INSTM)
 28 rue 2 mars 1934
 2025 Salammbô
 Tel.:+ 216 71730548
 Fax:+216 71732622
 E-mail: ridha.mrabet@instm.nrnt.tn

تركيا

Esra Fatma DENIZCI TOSLAK
 Fisheries Engineer
 General Directorate of Fisheries and
 Aquaculture
 Ministry of Food, Agriculture and Livestock
 Eskişehir Yolu 9.km Lodumlu Çankaya
 Ankara
 E-mail: esrafatma.denizci@tarim.gov.tr

Hasan KILIC
 Agricultural Engineer
 General Directorate of Fisheries and
 Aquaculture
 Ministry of Food, Agriculture and Livestock
 Eskişehir Yolu 9.km Lodumlu Çankaya
 Ankara
 Tel.: +90 3122873360
 E-mail: hasan.kilic@tarim.gov.tr

Korkut Gökhan KURTAR
 European Union Expert
 General Directorate of EU and External
 Relations
 Ministry of Food, Agriculture and Livestock
 Eskişehir Yolu 9.km Lodumlu Çankaya
 Ankara
 Tel.: +90 287 3360 3062
 E-mail: gokhan.kurtar@tarim.gov.tr

Çağla TOZLU
 Assistant EU Expert
 General Directorate of EU and External
 Relations
 Ministry of Food, Agriculture and Livestock
 Eskişehir Yolu 9.km Lodumlu Çankaya
 Ankara
 Tel.: +90 5547930468
 E-mail: caglatozlu@gmail.com

المراقبون من الدول غير الأعضاء في الهيئة

الاتحاد الروسي

Alexander OKHANOV
Cousellor
Permanent Representation of the Russian
Federation to FAO
Via Gaeta 5
00185 Rome
Tel.: +39 068557749
E-mail: rusfishfao@mail.ru

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

ACCOBAMS

Marie-Christine GRILLO-COMPULSIONE
Executive Secretary
Jardin de l'UNESCO
Les Terrasses de Fontvieille
98000 Monaco
Tel.: +377 98 98 80 10
E-mail: mcgrillo@accobams.net

ICCAT

Driss MESKI
Executive Secretary
Corazón de María 8,
28002, Madrid
Spain
Tel.: +34 91 416 5600
Fax: +34 91 415 2612
E-mail: driss.meski@iccat.int

INFOSAMAK CENTRE

Abdellatif BELKOUCH
Managing Director
71, Bd Rahal El Meskini, Casablanca
Morocco
Tel.: +212 05 22 54 08 56
E-mail: abdellatif.belkouch@infosamak.org

MEDPAN

Purificacio CANALS
President
48, rue Saint-Suffren, 13006 Marseille
France
Tel.: +33 645733383
E-mail: pcanals@tinet.org

RAC MED

Snezana LEVSTIK
Second Vice President
Adviser specialist for fisheries
Veliki trg 12, 6310 Izola
Slovenia
Tel.: +386 56400162
E-mail: sneza.levstik@go.kgzs.si
segreteria@racmed.eu

UNEP/MAP- RAC SPA

Daniel CEBRIAN MENCHERO
Marine Biology Expert
SAP BIO Programme Officer
Bd. Du Leader Yasser Arafat – BP 337
1080 Tunis Cedex
Tunisia
Tel.: +216 71 947 162
Fax: +216 71 947 173
E-mail: daniel.cebrian@rac-spa.org

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

AQUAMED

Giovanna MARINO
 Head of Aquaculture Department
 ISPRA - Istituto per la Ricerca e la Protezione
 Ambientale
 60, Via Brancati
 Rome
 Tel.: +39 06 61570495
 Fax: +39 06 61561906
 E-mail: giovanna.marino@isprambiente.it

EUROFISH

Aina AFANASJEVA
 Director
 H.C Andersens Boulevard 44-46
 1553 Copenhagen
 Denmark
 Tel: + 45 333 777 68
 Fax: + 45 333 777 56
 E-mail: aina.afanasjeva@eurofish.dk

IWMC – WORLD CONSERVATION TRUST

Marco PANI
 Vice-President for Europe
 Piazza dei Mercanti 2, Rome
 Italy
 Tel.:+39 347 3741260
 E-mail: pani.marco@gmail.com

OCEANA

Maria José CORNAX
 Fisheries Campaigns Manager
 Leganitos 47, 28013 Madrid
 Spain
 Tel.:+ 34 911 440 880
 Fax:+ 34 911 440 890
 E-mail:mcornax@oceana.org

Amélie MALAFOSSE
 Fisheries Policy Advisor
 Rue Montoyer 39, 1000 Bruxelles
 Belgique
 Tel.:+32 25132242
 E-mail: amalafosse@oceana.org

Pilar MARIN
 Marine Scientist and MedNet Project
 Coordinator
 Leganitos 47, 28013 Madrid
 Spain
 Tel.: + 34 911 440 880
 Fax: +34 911 440 890
 E-mail: pmarin@oceana.org

WWF MEDITERRANEAN

Sergi TUDELA
 Head of Fisheries
 WWF Mediterranean
 Canuda 37, 08002 Barcelona
 Spain
 Tel.: +34 93 305 6252
 E-mail: studela@atw-wwf.org

GFCM Bureau

Stefano CATAUDELLA
 Chairperson
 Università di Tor Vergata
 Via Orazio Raimondo, 8
 00173 Rome
 Tel: +39 0672595954
 Fax: +39 062026189
 E-mail: stefano.cataudella@uniroma2.it

Philippe FERLIN
 Second Vice Chairperson
 Membre du Conseil Général de
 l'Alimentation, de l'Agriculture et des
 Espaces Ruraux
 Ministère de l'Agriculture, de l'Agro-
 alimentaire et de la Forêt
 251 rue de Vaugirard
 75732 Paris Cedex
 France
 Tel.: + 33(0)149555655
 Fax : +33(0)149555212
 E-mail: philippe.ferlin@agriculture.gouv.fr

Chairperson of the Scientific Advisory Committee (SAC)

Henri FARRUGIO
 3 Rue de la Gymnase
 34110
 La Peyrade
 France
 Tel. : +33687165530
 E-mail: henri.farrugio@ifremer.fr

Chairperson of the Committee on Aquaculture (CAQ)

François RENÉ
 Station expérimentale de l'Ifremer
 Chemin de Maguelone
 34110 Palavas les Flots
 Tel.:+ 33663266901
 Fax:+33 4 67682885
 E-mail: francois.rene@ifremer.fr

Chairperson of the Compliance Committee (CoC)

Samir MAJDALANI
 Head
 Department of Fisheries & Wildlife
 Ministry of Agriculture
 Embassies Street,
 Bir Hassan, Beirut
 Tel.:+961 3384421
 E-mail: sem@cyberia.net.lb
 smajdalani@agriculture.gov.lb

Chairperson of the Committee on Administration and Finance (CAF)

Hachemi MISSAOUI
 Directeur Général de la pêche et de
 l'environnement
 Ministère de l'agriculture et des ressources
 hydrauliques
 30 rue Alain Savary, 1002 Tunis Belvédère
 Tel.:+216 71 892253
 Fax:+216 71 799401
 E-mail: missaoui.hechmi@inat.agrinet.tn

Coordinator of the Working Group on the Black Sea (WGBS)

Simion NICOLAEV
 Director
 National Institute for Marine Research and
 Development "Grigore Antipa"
 900581 Constanta, Blv. Mamaia 300
 Tel.: +4 0241 543288
 Fax: +4 0241 831274
 E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

Árni M. MATHIESEN
 Assistant Director-General
 Fisheries and Aquaculture Department
 Food and Agriculture Organization of the
 United Nations (FAO)
 Tel.: +39 06 570 56423
 E-mail: Arni.Mathiesen@fao.org

Annick VAN HOUTTE
 Senior Legal Officer
 Legal Office
 Food and Agriculture Organization of the
 United Nations (FAO)
 Tel.: (+39) 06 57054287
 Fax.: (+39) 06 57054408
 E-mail: annick.vanhoutte@fao.org

**المشاريع الإقليمية لمنظمة الأغذية
والزراعة**

AdriaMed/MedSudMed

Enrico ARNERI
 Project Coordinator
 Fisheries and Aquaculture Resources Use and
 Conservation Division (FIRF)
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+ 39 06 57056092
 Fax:+ 39 06 570 53020
 E-mail:enrico.arneri@fao.org

Luca CERIOLA
 Fisheries and Aquaculture Resources Use
 and Conservation Division (FIRF)
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+ 39 06 570 54492
 Fax:+ 39 06 570 53020
 E-mail: luca.ceriola@fao.org

Nicoletta MILONE
 Fisheries and Aquaculture Resources Use
 and Conservation Division (FIRF)
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+ 39 06 570 55467
 Fax:+ 39 06 570 53020
 E-mail: nicoletta.milone@fao.org

CopeMed

Juan A. CAMIÑAS
 Project Coordinator
 Fisheries and Aquaculture Resources Use
 and Conservation Division (FIRF)
 Fisheries and Aquaculture Department
 Food and Agriculture Organization of the
 United Nations (FAO)
 Paseo de Sancha 64, 29071 Málaga
 Spain
 Tel.:+349 52478148
 Fax:+349 52463808
 E-mail: juanantonio.caminas@fao.org

EastMed

Constantina KARLOU-RIGA
 Project Coordinator
 Fisheries and Aquaculture Resources Use
 and Conservation Division (FIRF)
 Fisheries and Aquaculture Department
 Andron 1,11257, Athens
 Greece
 Tel.:+30 2108847960
 E-mail:konstantina.riga@fao.org

أمانة الهيئة
GFCM SECRETARIAT
Palazzo Blumenstihl
Via Vittoria Colonna 1
00193, Rome, Italy

Abdellah SROUR
 GFCM Executive Secretary
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57055730
 Fax:+39 06 57055827
 E-mail:abdellah.sroure@fao.org

Fabio MASSA
 Aquaculture Officer/CAQ Technical Secretary
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+ 39 06 57053885
 Fax:+ 39 06 57055827
 E-mail:fabio.massa@fao.org

Miguel BERNAL
 Fisheries Resources Officer
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57056537
 E-mail: miguel.bernal@fao.org

Pilar HERNANDEZ
 Information Management Officer
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57054617
 E-mail:pilar.hernandez@fao.org

Federico DE ROSSI
 Data Compliance Officer
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57053481
 E-mail:federico.derossi@fao.org

Dominique BOURDENET
 Scientific Editor/Translator
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57056557
 E-mail: dominique.bourdenet@fao.org

Nicola FERRI
 Legal Consultant
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57055766
 E-mail: nicola.ferri@fao.org

Margherita SESSA
 Consultant
 Policy, Economics and Institutions Service
 Fisheries and Aquaculture Policy and
 Economics Division
 Fisheries and Aquaculture Department
 Tel.:+39 06 57052827
 Fax:+39 06 57055827
 E-mail:margherita.sessa@fao.org

المرفق جيم

بيانات الجلسة الافتتاحية

Mr Ljubomir Kučić, Assistant Minister, Ministry of Agriculture of Croatia

Mister Chairman, Mister Executive Secretary, distinguished delegates, ladies and gentlemen, dear colleagues!

First of all, I would like to, on behalf of the Government of Republic of Croatia and the Ministry of Agriculture, wish you all a warm welcome to Croatia and the heart of Dalmatia. Split is a city which I believe to be a true representative of the GFCM – it has a long history and Mediterranean flavour, traditions are what it was built upon, but it is the future that it is looking towards. I sincerely hope you will find the time to visit and savour the flavours of the Mediterranean which are deeply rooted in this area.

The issue of sustainable and viable fisheries and aquaculture has always been in the very heart of the GFCM activities, and the importance of this Commission and its work in securing the future of the resource we all share, to a greater or smaller extent, needs to be particularly emphasised. We are all aware that the times and the tides are changing, and we all are facing greater and greater challenges. It is becoming increasingly difficult to find the right balance, find the way and find the means to truly take all the steps that need to be taken in order to make sure that there is a tomorrow both for the resources and for the people that depend on this resource. I am confident that this Commission and its efforts are the right forum to tackle these issues and that together we can strike the right note.

Croatia has and shall continue to fully support the efforts and the work of the Commission and its subsidiary bodies. I firmly believe that the scientific advice provided through coordinated work and reliable, validated and verified data is the right basis upon which we can build the future work. This work shall need further support, given the mixed characteristics of the Mediterranean fisheries, and the specific elements of management that significantly differ in such cases from the fisheries where only single stocks are exploited. Stronger support to future scientific work is thus called upon, if we are to achieve our goals in the future.

Furthermore, with the changes of the times and the tides, the Commission itself needs to explore and discuss the way forward. But, as I said – the roots we have are in our traditions and specificities of the Mediterranean and its sub-regions, and it is in these specificities that we have to try and find the way forward. Significant work has already been done in that respect, and the Secretariat of the Commission needs to be commended and recognized for all the work undertaken. Overall, the GFCM has made huge steps towards the future already, and I am confident that further decisions shall be taken during the forthcoming days.

Let me once more impress upon you the importance of the discussions and the decisions to be taken during this session. Managing fisheries includes managing both the fish and the fishermen – and I might add that sometimes it is more difficult to manage the latter. Sustainability rests on securing the long vitality of the stocks, but just as much the long vitality of the sector. Mediterranean fisheries have always been characterized by tradition, and industrial fisheries as is known in other seas are not a common thing in the Mediterranean. Furthermore, this is an area characterized by highly mixed fisheries, and very specific ecological, social, geographical and biological circumstances. All of them need to be taken into account on equal footing, which is never an easy task, but I am confident that this work can be done through joint efforts and cooperation.

Although our focus has been at fisheries more than at aquaculture, allow me to use this opportunity to point out the importance of this activity in the future. Development of the Mediterranean region has always been linked with the sea, and marine aquaculture has been present in this part of the world since the very beginnings of the civilization. But, what shall we do with it in the future? This is the question that needs further discussions, and Croatia is highly interested in further development of this activity.

Ladies and Gentlemen, dear friends, I hope that the meeting will be marked with success and that the outcome will serve to promote sustainable and responsible fisheries in the Mediterranean Sea.

Thank you very much,

L. Kučić

Mr Árni Mathiesen, FAO Assistant Director General – Fisheries and Aquaculture Department

Mr Chairman,

Excellencies,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

on behalf of the Director-General of FAO, Mr José Graciano da Silva, it is with great pleasure that I welcome you here in the beautiful city of Split today for the opening of the 37th Session of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (GFCM), which includes also the seventh Session of the Compliance Committee and the fourth Session of the Committee Administration and Finance.

I would like at the outset to thank Croatia for hosting these very important meetings and to acknowledge the attendance of so many representatives from States, international organizations, non-governmental organizations and various stakeholders. This is yet another unmistakable token of the importance of GFCM in the Mediterranean and the Black Sea.

As you are well aware of, the GFCM is body created under Article XIV of the FAO Constitution. Its regional scope makes it the preferred choice of the FAO for promoting the goals of the Organization in general, and more specifically those linked to fisheries and aquaculture, in the Mediterranean and the Black Sea. Therefore, the everlasting link between the FAO and the GFCM posits an emphasis on sustainable development, food security and poverty alleviation in all policies promoted by the GFCM. This is possible also as a result of the active role that the FAO, through its Fisheries Department, plays in participating to developments and initiatives within the remit of GFCM and which, often times, mirror those envisaged by the Organization. Allow me please to provide you with a few selected and topical examples.

The history of the GFCM reveals the ability of the Commission to make notable efforts to adapt to rising challenges linked to fisheries and aquaculture over the last 60 years and counting. The recent reform of the GFCM, which was inaugurated in 2011 with the establishment of the Task Force for the modernization of the institutional framework of the GFCM and which will be a paramount subject of discussions here in Split, calls to mind the review of all Articles XIV bodies, currently carried out under the auspices of the Organization. Progress made in this review, whose ultimate goal is to enable Article XIV bodies to exercise greater financial and administrative autonomy in the future while remaining within the framework of the FAO, will be examined at the FAO Conference at its Thirty-eighth Session (June 2013). The GFCM has played, through its Secretariat, a key role in providing a lot of useful elements to the review of all Articles XIV bodies which takes stock of existing practices to outline the main characteristics that would allow for greater autonomy, such as an autonomous budget.

As a matter of fact, it has been acknowledged that Articles XIV bodies have a differentiated nature as some of them, like the GFCM, already enjoy a certain degree of autonomy and could be ready to benefit from more flexibility to ensure the successful performance of their functions. This could arise out of, among others, the hierarchal relationships between Article XIV bodies and the FAO as it is proposed that Article XIV bodies should be linked directly to the offices of the relevant Assistant Directors-General, the adoption of donor agreements by Article XIV bodies under a delegation by the Assistant Director-General, Technical Cooperation Department and the possibility for the identification of a clear and unique reporting line between Articles XIV bodies and the Organization. There is a unique opportunity to align, to a greater extent, developments within the

FAO relating to Articles XIV bodies with those expected to occur in connection with the reform of the GFCM. I am positive that this would be beneficial for both the FAO and the GFCM.

Mr Chairman,

Excellencies,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

another subject worth of being singled out is that of small scale fisheries. I acknowledged already at the outset of the recent session of the GFCM Scientific Advisory Committee held in April at the FAO HQ, that there are many commonalities between the work programme of the Fisheries Department and the five work programmes foreseen under the 1st GFCM Framework Programme. In that occasion I noted that synergies could have been jointly promoted by the FAO and GFCM to address all aspects relating to small scale fisheries. I referred on the one hand to the on-going work within the Organization on the “Guidelines on Sustainable Small Scale Fisheries” and, on the other, to the regional “Symposium on Sustainable Small Scale Fisheries in the Mediterranean and the Black Sea”. I am delighted to report that the Fisheries Department and the GFCM Secretariat have further discussed the matter after and came to agreement to work together. As a result, the GFCM is expected to participate to the Technical Consultation which will be convened at the FAO next week to finalize said guidelines whereas the Fisheries Department will be directly engaged in the preparation of the symposium. I am positive that the exchange of respective expertise will be advantageous to States which will be involved in these initiatives.

Mr Chairman,

Excellencies,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

the 37th Session of the Commission will reveal that during the inter-session GFCM has been committed to its work plan and that progress was made in several respects. Meetings that were convened by the GFCM committees and the Framework Programme have allowed for good progress on important issues such as consolidating the statistical frame for data submissions, promoting multiannual management plans at sub-regional level, the monitoring and control of fishing activities, the management of specific resources, the fight against IUU fishing, the establishment of a good environmental status and the development of sustainable aquaculture, including through the implementation of the concept of Allocated Zones for Aquaculture and the promotion of the importance of applying indicators.

A special mention is needed for the effort made by GFCM to continue promoting fisheries and aquaculture in the Black Sea both through its ad hoc Working Group on the Black Sea as well as through ad hoc meetings on specific issues (e.g. IUU and data collection). The outcomes emanating from this meeting and the interest of all six riparian States should be regarded as an unmistakable sign of interest to cooperate within the remit of GFCM. FAO acknowledges the great effort that the GFCM

does in the Black Sea and hope that further progress will be made in the upcoming future in the joint management of Black Sea resources.

Ladies and gentlemen, dear friends,

Fortunately, the oceans, fisheries management and conservation issues linked to them have received much greater attention lately than before. This attention is not always followed by the same amount of understanding of the issues, current situations or what there is at stake for those that rely on the oceans for their livelihoods. Partly due to this attention many large initiatives have recently been taken or are being prepared on ocean and fisheries matters. FAO is involved in one way or another in most if not all of these initiatives. That I believe is a good thing particularly due to our representations of issues that are of importance to those that rely on fisheries for their livelihoods but we find that more support is needed.

RFBs and RFMOs are not always as visible in these initiatives as I think is warranted. There may be reasons for that and one may be the tendency of people for while promoting a cause they have to criticize others and find culprits to blame the state of affairs they mean to rectify. This we have all seen and it is both unfortunate, unjustified and unhelpful. The Department has tried to promote the participation of RFBs and on occasions made quite an effort to do so. I however believe that this situation needs to be changed.

As you all know the FAO as an organization has been undergoing reorganisation. These changes are quite extensive and are related to both the way we work, what we do, how we are structured, and has also led to great changes in senior management. So many major changes are not easy to do in a relatively short time as the case is this time and are bound to affect almost if not just plainly everybody. In general, I believe that these changes, which basically are about introducing a matrix structure and reduce the number of Strategic Objectives, will be positive for the Organization. The Organization will be more focused and more cross cutting in its operations. I think that at present we are as well advanced as can be expected at the stage we are at but still there are major undertakings to be done and major operational decisions still need to be taken before the new Strategic Framework becomes operational at the beginning of next year. It may sound as if I am complaining about the process but I am not and the main reason for that is the opportunities that come up in a process of change like this one. They actually can far exceed the proposed changes themselves, if we want, and give us the opportunity to make changes that we have been talking about for a long time but never really got off the ground.

I believe this applies to RFBs and their work in relation to FI. Both COFI and the Secretariat have been of the opinion and talked about the need for better cooperation, better support and more synchronization in this kind of work for a while. Charity begins at home and even though as yet how the article 6 RFBs will be handled in detail in the new SFW is not clear the department has set up a task force to look at how we can make them more effective, more relevant and more able to participate in wider cooperation to promote their cause. The task force is not only to concentrate on article 6 bodies but also to help us be more effective in cooperation with other RFBs regardless of type or linkage to FI. In the case of the article 14 bodies, GFCM in particular, their position in the SFW is much clearer as they will be a part of a Strategic Objective but with ring fenced resources and under the direct supervision of the ADGS, as mentioned earlier. I therefore find it appropriate since this change will take place at the beginning of next year and my personal involvement will increase to initiate an even closer dialogue with you on how we can better work together in the future, how we can better cooperate together in relation to the many oceans initiatives I mentioned earlier and strengthen our joint position there. Basically in general how we can together better fulfil our mandates.

I am at this stage not proposing a particular process and don't expect you to make this a major issue at this meeting but would welcome the opportunity to interact with you on this issue informally over the next couple of days while I am here. We can then carry on through other methods after the meeting and then if and when we deem it appropriate initiate something more formal, a process in line with what we would jointly see as possible outcome in the future. I raised this issue last week at the IOTC sessions in Mauritius and will in due course take the issue up with other RFBs.

In concluding, I would like to wish that the 37th Session of the Commission will reach our high expectations. In am positive that, thanks to your active participation, we will deliver sound results. The FAO is confident that GFCM will remain its flagship Article XIV body and reference point and reiterates its support to the Commission.

Thank you very much for your attention,

Á. Mathiesen

Mr Stefano Cataudella, Chairperson of the General Fisheries Commission for the Mediterranean

Mr Árni Mathiesen, representative of the DG the FAO,

Excellencies,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

I would also like to welcome you to the 37th Session of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, the seventh Session of the Compliance Committee and the fourth Session of the Committee Administration and Finance as well as to thank you wholeheartedly for your participation. I am particularly grateful to Croatia authorities that in order to host these very important meetings have worked very hard together with the FAO/GFCM over the last months. We can all witness together the excellent result of their efforts both in terms of efficiency and readiness, not to mention the beautiful venue they offered.

In recent years the interest in the GFCM has exponentially increased and I am positive that this trend is bound to continue. My attitude is justified by the importance that the fisheries and aquaculture sectors continue to have in the Mediterranean and the Black Sea. We are all aware of the importance of technical and scientific knowledge to support policy making processes in these sectors, but momentum is being built through the GFCM also in connection with other aspects, such as social aspects, economic aspects, environmental aspects and geopolitical aspects. Last year I referred to the need for the GFCM to help in reconnecting the different fragments that exist in the Mediterranean and the Black Sea at different levels. I think that by the end of this Session of the Commission we will be one step closer to that. Allow me to further elaborate on this.

In 2011 the Commission decided to create a Task Force in recognition of the need to endow the FAO/GFCM with a stronger a more modern mandate. The Task Force has carried out an enormous work last year which resulted in a set of recommendations that were made to the 36th Session of the Commission. An amendment process was launched so that the constitutive texts of the GFCM could be revised on the basis of the recommendations by the Task Force. At the same time, the Commission decided not to terminate the Task Force in light of the positive contribution it gave to the promotion of a bottom up and participatory approach in the work of the GFCM with an active participation of the Members. Because of this, we have just had last week a second validation meeting of the Task Force which helped us to advance in the amendment process which will be a complex and time consuming exercise. It will be our responsibility this week to advise the Commission on those recommendations that have to be made to follow through with this process. I personally think that the GFCM should be given a new set of constitutive texts and I trust on you identifying the means to reach this goal readily.

The reasons why we need a more modern GFCM are clear to everyone. I would like to comment however on a few features that would greatly empower the Commission. We have discussed at length about the need for the GFCM to adopt a sub-regional approach to fisheries management. This option would effectively address the specificities of the GFCM region, from the Western Mediterranean to the Black Sea. That would entail of course a reshuffling of the institutional framework of the GFCM and discussions held so far pointed to the need of harmonization with the FAO Regional Projects. The role of the FAO Regional Projects for the functioning of the GFCM has been of paramount importance and we should make sure that we can capitalize on the excellent work that has been done by the projects thus far. A shift toward a sub-regional approach to fisheries management could build upon the scientific advice by the projects and further assist Members in their efforts to manage fisheries responsibly. Obviously, this would be done in close proximity to the work

by SAC. To this end, I would like to recall the need to facilitate the transposition of the outcomes emanating from SAC's work into the decision making process of the Commission. Although bearing in mind the need to separate scientific advice based on reliable data from political considerations, I think that the time has come for the GFCM to establish some sort of intermediate mechanism to help us in elaborating draft recommendations. This was ultimately reiterated by SAC at its last session.

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

I cannot omit to comment on the 1st GFCM Framework Programme while I have the chance to address you. I deem impressive the progress that was achieved with this instrument that was presented to you only twelve months ago. Thanks to the contribution of those GFCM Members that have supported the launching of selected initiatives, which we will have the chance to review in the days to come, the GFCM Secretariat has tackled challenging matters such as the strengthening of data collection, the establishment of multiannual management plans and the fight against IUU fishing. By adopting the same approach used by the Task Force, through the FWP a network of national focal points was established and Members of the Commission were directly involved, including through new generation electronic means. I am well aware that much is ahead of us, but the FWP was conceived as a five years instrument that will promote sustainable development and cooperation in the GFCM Area through enhanced management of fisheries and aquaculture. The way things started bodes well for what lies ahead of us and I would like to express my gratitude to representatives of Members, but also non Members, for the active cooperation and direct engagement in the activities under the FWP. Indeed, the FWP could help the GFCM to ultimately broaden its membership so that all riparian States in the region could commit to reach shared goals.

I would also like to express again my gratitude to the FAO and to its Regional Projects, AdriaMed, CopeMed, MedSudMed and EastMed, while hoping that their undertakings at sub-regional level will continue to improve cooperation within the framework of the GFCM. It is also my hope that a similar project could be also established for the Black Sea.

In concluding, I would like to remark that the current status of marine living resources calls for increase consciousness in order to promote responsible fisheries against the background of the blue economy in the interest of both fishers and fish in their natural environment. We have to do this while insisting on the important role that regional organizations can have, including within the framework of the FAO. Similarly, we have to recognize that structural reforms have to be supported by new generations approaches for the sake of transparency, participation and representaviness. This means that stakeholders, such as fishermen associations and NGOs, have to be more active in performing their observer roles.

I would like to wish you a successful and fruitful meeting that will bring to the fore clear indications concerning measures to be taken to further increase the efficiency of the GFCM.

Thank you for your kind attention,

S. Cataudella

Ms Monique Pariat, Director, Directorate D: Mediterranean and Black Sea, Directorate
General for Maritime Affairs and Fisheries, European Commission of the European Union

Dear Mr Kucič,

Dear Mr Mathiesen,

Dear Mr President,

Dear Mr Executive Secretary,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen

First of all, on behalf of the European Union I would like to express a special thanks to the Government of Croatia, our future Member state, for hosting this 37th Session of the GFCM in Split, for its warm welcome and kind hospitality and for putting in place all the support needed for this event.

I would also like to thank the GFCM Secretariat for their excellent work during the intersession period and for making sure that our meetings run smoothly and efficiently.

Please allow me to start by underlining the relevance of the work undertaken by the Task Force so far, which provides a valuable basis for the future work on the modernisation of the GFCM. The EU renews its support for the process to assess if the current framework of the GFCM needs to be reviewed.

A second element deserving our special consideration is the outcome of last year's Session in Marrakech. In addition to the adoption of a number of recommendations aimed at improving the conservation state for vulnerable species such as sharks, cetaceans and red coral, an important step has been taken towards increased sustainability of fishing activities in the Mediterranean and Black Seas. The endorsement of the guidelines for a general management framework and presentation of scientific information for multiannual management plans for sustainable fisheries in the GFCM area paved the way for the establishment of management measures targeting shared stocks.

In this context GFCM programmed a number of activities at sub-regional level aimed at improving data collection and the data submission framework in the GFCM area. Subsequently joint workshops to test the feasibility of establishing long term management plans in these sub-regions are being held throughout 2013. We look forward to the outcomes of these tests.

Following the launch last year of the ad hoc Working Group for the Black Sea, a series of activities were planned in this particular sub-region in line with the priorities identified by the group. Today we can state that a number of these priorities such as the fight against IUU, data collection and the improvement of national capacity building for aquaculture have already been addressed. Other important activities in the field of stock assessment and the test for the feasibility of a management plan for turbot are also scheduled for 2013. This confirms the relevant role that GFCM is playing in the Black Sea.

In spite of all these recent positive achievements, we must be realistic and assume that improving the decisional framework of GFCM without providing the necessary tools to ensure its enforcement risks seriously weakening the efforts deployed so far.

I would like to therefore insist on the need to explore the possibility of establishing GFCM control and inspection schemes. This can be achieved by promoting cooperation among the parties and good practices. I am convinced that ensuring a level playing field in the region is an unavoidable condition if we want to harvest the deserved fruits. I therefore take this opportunity to encourage all parties to cooperate to this end.

This year the European Union is tabling three draft proposals in line with the scientific advice and with the recommendations of the SAC. These proposals concern the adoption of a management plan for small pelagic in the Adriatic, precautionary measures with a view to foster future management plans and a set of minimum standards for bottom set nets in the Black Sea. We are convinced that, if adopted, these recommendations will constitute an important milestone for the consolidation of the management framework in the Mediterranean and the Black Sea. These proposals may only have recently been sent from Brussels to the GFCM Secretariat as EU internal procedures require that these proposals be discussed and acknowledged by EU Member states before they are officially tabled. I hope, however, that the Parties have had the time to analyse them. We are looking forward to discussing the proposals in the plenary and we are ready to further improve their drafting and content with the assistance of all other delegations.

We are all facing times of crisis in the Region. We have therefore a collective duty to act in order to ensure a sustainable management of natural resources in the Mediterranean and the Black Sea and to create jobs that could increase our competitiveness and provide hope for the future in this Region. In other words: we need to be ambitious.

GFCM is the place to promote enhanced dialogue and closer cooperation among coastal states. We are all here today to progress in this direction.

We are looking forward to participate in fruitful discussions and to obtain consistent progress in the form of concrete results

Thank you for your attention,

M. Pariat

المرفق دال

قائمة بالوثائق

List of documents

GFCM:XXXVII/2013/1	Provisional agenda and timetable
GFCM:XXXVII/2013/2	Report on intersessional activities for 2012-2013, recommendations and workplan for 2013-2014 related to fisheries issues
GFCM:XXXVII/2013/3	Report on intersessional activities for 2012-2013, recommendations and workplan for 2013-2014 related to aquaculture issues
GFCM:XXXVII/2013/4	Pending decision on the management of fishing capacity in the GFCM area (revised version)
GFCM:XXXVII/2013/5	Draft decision on the Management of Marine Protected Areas, including Fisheries Restricted Areas (FRAs) and Specially Protected Areas of Mediterranean Importance (SPAMIs) in the GFCM Convention Area
GFCM:XXXVII/2013/6	Report of the GFCM Committee on Administration and Finance
GFCM:XXXVII/2013/7	Report of the GFCM Compliance Committee
GFCM:XXXVII/2013/8	Report of the Secretariat on administrative and financial issues
GFCM:XXXVII/2013/9	GFCM budget and Members contributions for 2013
GFCM:XXXVII/2013/10	Draft amended GFCM Agreement and associated rules
GFCM:XXXVII/2013/Inf.1	Provisional List of Documents
GFCM:XXXVII/2013/Inf.2	Agreement for the Establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, Rules of Procedures and Financial Regulations
GFCM:XXXVII/2013/Inf.3	Statement of Competence and Voting Rights by the European Union and its Member States
GFCM:XXXVII/2013/Inf.4	GFCM framework for cooperation and arrangements with Party Organisations
GFCM:XXXVII/2013/Inf.5	Report of the thirty-sixth session of the GFCM (Marrakech, Morocco, 14-19 May 2012)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.6	Report of the fifteenth session of the Scientific Advisory Committee (SAC) (FAO HQ, Rome, Italy, 8-11 April 2013)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.7	Report of the eighth session of the Committee on Aquaculture (CAQ) (Paris, France, 13-15 March 2013)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.8	Report of the second Task Force validation meeting (Split, Croatia, 10-11 May 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.9	Report of the second session of the Working Group on the Black Sea (WGBS) (Bulgaria, 24-26 April 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.10	Report of the Framework Programme sub-regional meeting on data collection for the Black Sea (Bulgaria, 22-23 April 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.11	Report of the Framework Programme sub-regional meeting on data collection for Western, Central and Eastern Mediterranean (Italy, 25-27 March 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.12	Report of the Framework Programme sub-regional meeting on data collection and testing of the feasibility of implementing multiannual management plans in the Adriatic Sea (Croatia, 20-22 March 2013) (Available only in English)

GFCM:XXXVII/2013/Inf.13	Report of the joint GFCM/BSC workshop on IUU fishing in the Black Sea (Turkey, 25-27 February 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.14	Report of the Concerted Action for Lebanon meeting (Italy, 3-4 December 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.15	Conceptual note for the first GFCM regional Symposium on sustainable artisanal fisheries in the Mediterranean and the Black Sea (October/November 2013) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.16	Major activities of the FAO Regional Projects in 2012-2013
GFCM:XXXVII/2013/Inf.17	Draft Regional Management Plan for red coral (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Inf.18	Draft Recommendation on the establishment of a set of minimum standards for bottom-set gillnet fisheries for turbot and conservation of cetaceans in the Black Sea (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Dma.1	First GFCM strategic Framework Programme (2013-2018) in support of Task Force activities (FWP) (Available only in English)
GFCM:XXXVII/2013/Dma.2	Elasmobranchs of the Mediterranean and Black sea: status, ecology and biology. Bibliographic analysis (by Bradai M.N., Saidi B. and Enajjar S.). Studies and Reviews. General Fisheries Commission for the Mediterranean. No. 91
GFCM:XXXVII/2013/Dma.3	Review of jellyfish blooms in the Mediterranean and Black Sea (by Boero F.). Studies and Reviews. General Fisheries Commission for the Mediterranean. No. 92
GFCM:XXXVII/2013/Dma.4	Indicators for sustainable aquaculture in Mediterranean and Black Sea countries. Guide for the use of indicators to monitor sustainable development of aquaculture (by Fezzardi D. <i>et al.</i> , 2013). GFCM Studies and Reviews No. 93
GFCM:XXXVII/2013/Dma.5	Age determination of elasmobranchs, with special reference to Mediterranean species: A technical manual (by Campana S.). Studies and Reviews. General Fisheries Commission for the Mediterranean. No. 94 (Advance copy)
GFCM:XXXVII/2013/Dma.6	Status of alien species in the Mediterranean and Black Sea (by Öztürk B.). Studies and Reviews. General Fisheries Commission for the Mediterranean. No. 87 (Advance copy)

المرفق هاء

القرار GFCM/37/2013/1

عن إدارة مصايد الأسماك القائمة على المنطقة، بما في ذلك من خلال إقامة مناطق صيد محمية في المنطقة المشمولة باتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وبالتنسيق مع مبادرات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإن تستذكر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وخصوصاً المادتين 118 و119، حيث تدعى الدول، من بين جملة أمور أخرى، إلى التعاون بعضها مع بعض بشأن صون الموارد الحية وإدارتها في مناطق أعالي البحار، من خلال منظمات مصايد الأسماك الإقليمية أو الإقليمية الفرعية، كما هو مناسب، وتبادل البيانات والمعلومات العلمية المتصلة بصون الأرصد السمكية من خلال منظمات دولية مختصة.

وإن تستذكر أيضاً اتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 المتعلقة بصون وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية المتداخلة الكثيرة الارتحال، وهدفها ضمان الحفظ الطويل الأجل والاستخدام المستدام للأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك، من بين جملة أمور أخرى، بالطلب من الدول أن تتعاون في هذا الصدد من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك لا سيما في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وأحكام اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية لعام 1993.

وإن تلاحظ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة وخطط العمل الدولية ذات ال خطط العمل الدولية ذات الصلة لعام 1995، والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية التي تعزز الصيد الرشيد وأنشطة مصايد الأسماك التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية جميعها في الوقت الذي تضمن فيه حماية الموارد المائية الحية وبيئاتها والمناطق الساحلية؛

وإن تعي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 105/61 و177/62 و112/63 و72/64 و38/65 و68/66 و69/67 بشأن مصايد الأسماك المستدامة، خاصة تلك الفقرات التي تدعو دول العالم والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك إلى إدارة أرصد الأسماك بشكل مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة بشكل عام، وكذلك إدارة مصايد الأسماك القاعية

في أعالي البحار، للحيلولة دون الآثار السلبية الكبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وضمان استدامة الأرصدة السمكية في المياه العميقة في الأجل الطويل؛

وإن توضع في الاعتبار الخطوط التوجيهية الدولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار لعام 2009، والتي توجه الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك إلى صياغة وتنفيذ التدابير المناسبة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، من خلال مجموعة من أدوات الإدارة والتدابير الضرورية لضمان حفظ الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة وكذلك الموائل المتأثرة؛

وإن تأخذ بالاعتبار دور الهيئة، باعتبارها واحدة من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، وخصوصاً بوصفها الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك لدى منظمة الأغذية والزراعة، المختص بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، في تعزيز تنمية وصون الموارد البحرية الحية وترشيد إدارتها واستخدامها الأمثل، وفي أن تبقى قيد المراجعة، سعياً إلى هذه الغايات، حالة هذه الموارد ومصايد الأسماك التي تركز عليها، وكذلك صياغة التدابير المناسبة والتوصية بها؛

وإن تؤكد أن إدارة مصايد الأسماك القائمة على المنطقة معترف بها كأداة إدارة قائمة على المنطقة تساهم في صيانة و/أو استعادة الموارد البحرية الحية إلى حالة سليمة وحفظ التنوع البيولوجي البحري الهام لاستغلال مستدام ضمن نهج نظام إيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، وأن الهيئة اتخذت بالفعل فيما يتعلق بهذا الشأن إجراءات في هذا الصدد من خلال إنشاء مناطق الصيد المحمية؛

وإن ترحب بالتعاون القائم من خلال التوصية GFCM/31/2007/2 بين أمانة الهيئة وأمانة بيلاغوس على تبادل البيانات المتعلقة بمحمية بيلاغوس للتدبيرات البحرية في البحر الأبيض المتوسط والتي تقر الأطراف المتعاقدة لبروتوكول عام 1995 بشأن المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط التابع لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة) بأنها منطقة مشمولة بحماية خاصة ذات أهمية في البحر الأبيض المتوسط؛

وإن تأخذ في الاعتبار تعريف مناطق الصيد المحمية كما أقرته الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط استناداً إلى صياغة اللجنة العلمية الاستشارية التي تنص على أن منطقة الصيد المحمية هي منطقة محددة جغرافياً تكون فيها جميع أنشطة الصيد أو بعضها محظور أو مقيد بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك لتحسين استغلال وصون الموارد البحرية الحية المصيدة أو حماية النظم الإيكولوجية البحرية؛

وإن تأخذ في الاعتبار تعريف المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط كما جاء في البروتوكول بشأن المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط التابع لاتفاقية برشلونة؛

وإذ تعتبر أن مذكرة التفاهم التي اعتمدها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وخطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبحر الأبيض المتوسط باعتبارها الأداة التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين، ضمن مجال ولاية كل منها، بما في ذلك في مواءمة المعايير المعنية الموجودة لتحديد مناطق الصيد المحمية والمناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للحالات التي قد تكون مواقعها متطابقة، خاصة تلك الواقعة جزئياً أو كلياً في المناطق خارج الولايات الوطنية؛

وإذ ترحب بالتعاون بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة ضمن مذكرة التفاهم التي تدعو إلى التعاون الوثيق في عملية وضع التدابير التي تسهم في صون الحيتانيات في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود؛

تقرر ما يلي:

1- سوف تضطلع الهيئة بتحديد مناطق الصيد المحمية لحفظ وإدارة موارد مصايد الأسماك ضمن نهج نظام إيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك الحالات التي قد تكون مواقعها متطابقة كلياً أو جزئياً مع المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية في البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بالنسبة إلى المناطق الواقعة في أعالي البحار.

2- ولا تخلّ الفقرة 1 بالإجراءات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة في الهيئة و/أو الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة (والمشار إليها مجتمعة فيما يلي بالأطراف المتعاونة من غير الأعضاء) لممارسة حقوقها والوفاء بالتزاماتها لتحديد مناطق الصيد المحمية، بما في ذلك الإجراءات المتصلة بإدارة مصايد الأسماك، داخل المياه الخاضعة لسلطاتها أو لسيادتها.

3- ستقوم الهيئة باختيار مناطق الصيد المحمية بناء على تحديد علمي وفني سليم تسديه اللجنة الاستشارية العلمية، واستناداً، من بين جملة أمور، إلى مقترحات تقدمها الأطراف المتعاونة من غير الأعضاء والمنظمات الأطراف، والمؤسسات العلمية والمراقبين، بهدف صيانة و/أو استعادة الموارد البحرية الحية إلى حالة سليمة، مع ضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري من أجل اسغلال مستدام. على أن يتبع تحديد مناطق الصيد المحمية، كمعيار أدنى، المعايير والشروط التي ينص عليها "النموذج الموحد" للهيئة.

4- وفي حالة اعتزام الهيئة اختيار منطقة صيد محمية قد تقع كلياً أو جزئياً داخل منطقة مشمولة بحماية خاصة ذات أهمية في البحر الأبيض المتوسط، فإنه لا ينبغي اتخاذ مثل هذا القرار إلا إذا تم التعاون والتنسيق المناسبان بين الهيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، من قبيل الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة.

5- لا تخلّ الأحكام الواردة في الفقرات 1 و3 و4 بأي تعاون قد تمارسه الهيئة مع المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي البحري بهدف الاستغلال المستدام في المنطقة التي تحددها اتفاقيتها، بما في ذلك البحر الأسود.

المرفق واو

القرار GFCM/37/2013/2
بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة
لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إنّ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إذ تذكر أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحيّة وصونها وإدارتها بصورة رشيدة واستخدامها على النحو الأفضل؛

وإذ تذكر أيضاً أن بإعلان المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في البندقية، إيطاليا، يومي 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2003؛

وإذ تلاحظ خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد التي وضعت في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التي تدعو الدول إلى التعاون، حسب الاقتضاء، من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من أشكال التعاون، بهدف ضمان الإدارة الفعالة لطاقة الصيد؛

وإذ تقر التوصية GFCM/33/2009/3 حول تنفيذ المصفوفة الإحصائية في إطار المهمة 1 للهيئة، والتوصية GFCM/33/2009/5 حول إنشاء سجل إقليمي للأساطيل، والتوصية GFCM/33/2009/6 حول إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 متراً والمرخص لها بالعمل في منطقة عمل الهيئة العامة، والتوصية GFCM/34/2010/2 حول إدارة طاقة الصيد؛

وإذ ترى أنه وفقاً لمشورة اللجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، يعتبر معظم مخزونات أسماك السطح وأسماك القاع معرضاً لاستغلال مفرط، وترتفع بالنسبة إلى بعضها مخاطر الصيد الجائر، وتتطلب الإدارة المستدامة اتخاذ تدابير تهدف إلى السيطرة على جهود صيد الأسماك أو تخفيضها من 10 في المائة وصولاً إلى 40 في المائة وأكثر؛

وإذ تؤكد أنه في الحالات حيث لا تتوفر المعلومات العلمية حول حالة مصايد الأسماك والموارد البحرية المستغلة، لا بد من اعتماد نهج تحوطي؛

وإذ تقر أن أي قيد ممكن على قدرة الأسطول على المستوى الإقليمي لا يمنع أو يعوق قابلية نقل قدرة أسطول صيد الأسماك من عضو في الهيئة إلى آخر ومن منطقة جغرافية فرعية إلى أخرى، شريطة أن يبقى استغلال مصايد الأسماك المستهدفة مستداماً وألا يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإجمالية؛

تقرر ما يلي:

التعاريف

"القدرة": تقدير قائم على أساس المدخلات (أي أعداد السفن، وحجمها (العرض، الطول الإجمالي)، وقوة المحرك (كيلوات)، أو تقدير قائم على أساس المخرجات (أي الحد الأقصى للصيد المحتمل أو النتيجة التي يمكن تحقيقها لو أن الإنتاج لا تحده سوى عوامل ثابتة). وأقله، يجب أن يستخدم عرض السفينة و/أو قوة المحرك كمعيار مشترك لتحديد القدرة.

"طاقة الصيد": حمولة سفينة الصيد حسب عرضها و/أو المجموعة الإجمالية المسجلة وقوة المحرك بالكيلوات ويحدد مستوى طاقة الصيد لكل بلد من البلدان الأعضاء في الهيئة على أنه مجموع السفن محددًا بالحمولة (عرض السفينة و/أو المجموعة الإجمالية المسجلة) وقوة المحرك (كيلوات).

"القدرة المفرطة": من حيث المدخلات، يقصد "بالقدرة المفرطة" توفر أكثر من الحد الأدنى للأسطول والجهد اللازمين لتحقيق مستوى إنتاج معين (مثل كمية المصيد)؛ ومن حيث المخرجات، يقصد بالقدرة المفرطة أن الحد الأقصى لمستوى المصيد الذي يمكن لصياد سمك تحقيقه انطلاقاً من مستويات معينة من المدخلات (مثل الوقود، وكمية معدات الصيد، والتلج، والطعم، وقوة المحرك، وحجم السفينة) يتجاوز المستوى المطلوب من المصيد.

المبادئ

تنطبق المبادئ التالية على إدارة طاقة الصيد:

الإدارة المسؤولة من أجل استغلال مستدام: تتم مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير المتخذة لمعالجة القدرة المفرطة، بما في ذلك تلك التي توقف أنشطة الصيد وتحد من طاقة الأسطول. والوصول المفتوح إلى مصايد الأسماك ليس بالخيار المتوافق مع الاستغلال المستدام لمصايد الأسماك.

طاقة الصيد الإجمالية: تحدد مستويات طاقة الصيد الإجمالية في منطقة عمل الهيئة على أساس الخطط القطرية لإدارة طاقة الصيد والمشورة العلمية.

طاقة الصيد المثلى: تعكس الطاقة المثلى في كل مصيد من مصايد الأسماك التوازن بين الاستغلال الاقتصادي والاستغلال المستدام من الناحية البيولوجية.

قياس القدرة: يضمن أعضاء الهيئة التنفيذ الناجح والكامل للسجل الإقليمي للسفن ويستخدمون وحدات قياس طاقة الصيد الإقليمية المحددة في التوصيتين GFCM 33/2009/5 و GFCM 34/2010/2، على التوالي.

نهج الإدارة القائمة على النتائج: يسعى أعضاء الهيئة إلى تطبيق نهج إدارة قائمة على النتائج فيما يتعلق بإدارة طاقة الصيد.

الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل: لا ينبغي أن تؤدي الربحية على المدى القصير إلى استثمارات تقوّض الكفاءة الاقتصادية طويلة الأمد.

السلامة: لا تحول إدارة طاقة الصيد دون النظر في قضايا مثل السلامة، بما في ذلك تصميم السفن، وحجمها، وقدرتها على صيد الأسماك، فضلاً عن أفضل الممارسات في مناوله الأسماك والنظافة والجودة مع ضمان عدم زيادة طاقة الصيد الإجمالية.

التكنولوجيات الجديدة: تراعي إدارة طاقة الصيد دمج تكنولوجيات دائمة التطور وسليمة بيئياً لصيد الأسماك في جميع مصايد الأسماك في منطقة عمل الهيئة.

التكامل والتماسك والاتساق: يعمل أعضاء الهيئة على ضمان تكامل الجهود المبذولة لمعالجة مسألة إدارة طاقة الصيد، وتماسكها واتساقها مع الأنشطة والإجراءات والالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

المرونة والقدرة على التكيف والشفافية والمساءلة: إنّ مبادئ المرونة والقدرة على التكيف والشفافية والمساءلة هي عناصر أساسية لخطط إدارة طاقة الصيد.

الهدف

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة المشورة العلمية الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية، بما في ذلك، ومن بين جملة أمور أخرى، بشأن تقييمات الأرصد المحدث، وبشأن آثار توسيع/خلق مناطق اقتصادية خالصة ومع الدراسات الموافقة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، توفر التوجيهات اللازمة لتطوير الإجراءات على المستوى القطري وتنفيذها من أجل إدارة طاقة الصيد بحيث يتسنى ترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي.

ليس الغرض من هذا النص إلا أن يكون بمثابة خطوط توجيهية، وهو لا يعدّ بأي حال من الأحوال ملزماً بالنسبة للأعضاء المعنيين.

الإجراءات على المستوى القطري

بانتظار توافر أدلة علمية متينة، يمكن لأعضاء الهيئة والأطراف غير المتعاقدة المتعاونة تنفيذ الإجراءات التالية لإدارة طاقة الصيد (لن تخل هذه الإجراءات بالتدابير الإضافية أو الأكثر صرامة المتخذة أو التي سيتعين اتخاذها لإدارة الأساطيل القطرية والحد منها ويمكن لها النظر في التدابير القائمة في مختلف البلدان الأعضاء في الهيئة):

- مراعاة مشورة اللجنة العلمية الاستشارية حول المستويات الحالية لطاقة الصيد والخيارات القائمة للمستويات المرجوة لهذه الطاقة، بما في ذلك وفقاً للمجموعة الإجمالية المسجلة، فيما يتعلق بتجزئة الأسطول، ونوع الصيد، والأنواع ومعدات الصيد.
- تنفيذ برامج الحد من الطاقة حيث تتوفر الأدلة على الطاقة المفرطة، بما يتفق مع تطبيق النهج التحوطي.
- استخدام وحدات قياس طاقة الصيد الإقليمية، كما هي محددة في التوصية GFCM 33/2009/5.
- تقييم آثار التحديث، وممارسات صيد الأسماك الجديدة، والتطورات التكنولوجية على إدارة طاقة الصيد. وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ برامج تحديث الأساطيل، تقديم الأدلة إلى أمانة الهيئة على عدم زيادة الطاقة الإجمالية.
- النظر في استخدام نظم مصايد الأسماك القائمة على التراخيص في حالات مناطق حظر الصيد، على سبيل المثال وليس الحصر.
- تجميد طاقة الصيد في مستويات تتوافق مع التوصية GFCM 34/2010/2 على أساس سجلات السفن في الهيئة وبالإشارة إليها. وفي حال كان لطرف غير متعاقد متعاون أسطول قديم/أو كان في طور تطوير أسطوله/أو كان يواجه مشاكل هيكلية، ينبغي له أن يبلغ أمانة الهيئة على وجه السرعة بالحالة التي أعاققت تجميد طاقة الصيد وفق المستويات المحددة.
- النظر في إمكانية اللجوء إلى بعض القيود أو آليات أخرى لتفادي التأثيرات السلبية المتأتية عن نقل طاقة الصيد من وحدة تشغيلية إلى أخرى، وهو ما يعرض استقرار التنوع البيولوجي إلى الخطر.
- مع مراعاة الحفاظ على طاقة الصيد الإجمالية، يمكن للأطراف غير المتعاقدة المتعاونة المعنية نقل سفن الصيد التي يتجاوز طولها 15 متراً من منطقة جغرافية فرعية إلى أخرى. وتتنظر الهيئة في تقييم مسألة طاقة الصيد للسفن التي لا يتجاوز طولها 15 متراً، بما في ذلك في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.
- وسيجري وضع آلية لرصد مستويات طاقة الصيد، من خلال السجلات الإقليمية لسفن الصيد ومخططات أخرى لجمع البيانات من خلال جملة أمور. ولهذه الغاية، ستكون أمانة الهيئة مسؤولة عن تحديث المستويات الحالية لطاقة الصيد في البلدان الأعضاء في الهيئة، وعرضها.

وستعتمد الهيئة، من خلال لجنة الامتثال التابعة لها، لرصد تنفيذ هذه الإجراءات من خلال تقارير سنوية ترفعها الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة. وستنظر في إمكانية تحديث/تطوير هذه الإجراءات كل ثلاث سنوات، من خلال جملة أمور منها التوصيات الملزمة وفي ضوء أي تدابير إدارية إضافية يمكن أن تكون اعتمدت في هذه الأثناء.

ترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي

يسهل ترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي من خلال استخدام الأدوات المالية والفنية والإدارية والتشريعية المتاحة.

الأدوات المالية

تستخدم الأدوات المالية بحذر علماً أن المساعدات، وإن اعتبرت "جيدة"، يمكن أن تخلق حوافز لزيادة طاقة الصيد بدلاً من خفضها. وينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى سحب الاستثمارات في قطاع مصايد الأسماك عندما تصير الطاقة المفرطة والاستغلال المستدام مصدر قلق.

تضمن أي أداة مالية مصممة للمساعدة على الحد من الأساطيل انخفاضاً مفيداً من طاقة الأسطول مع مراعاة واقع أن التطورات التكنولوجية المستمرة تؤدي بدورها إلى زيادة قدرات الصيد.

لا تؤدي المساعدة المالية من الأموال العامة لإدارة طاقة الصيد في أي ظرف من الظروف إلى الزيادة في طاقة المصيد أو في قوة محركات سفن الصيد. ومع ذلك، يمكن أن تسهم المساعدة المالية العامة في تحسين السلامة على متن السفن، وفي ظروف العمل، والنظافة، وجودة المنتجات، وتوفير الطاقة، وتحسين الانتقائية في الصيد شريطة ألا تؤدي إلى زيادة قدرة السفن على صيد الأسماك. ولا ينبغي منح أي مساعدة عامة لبناء سفن صيد الأسماك أو زيادة مخزونات الأسماك في السفن.

ويسمح بالاستثمارات/المساعدات المالية من الصناديق الخاصة للعمل فقط ضمن إطار إدارة مصايد الأسماك المنظمة المصممة لضمان الاستغلال المستدام ورصده على أساس المشورة العلمية والإدارة الرشيدة.

الأدوات التقنية

سيتم وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس طاقة الصيد بهدف تقييم التوازن بين طاقة الأسطول وفرص صيد الأسماك.

ستراعي إدارة طاقة الأسطول كفاءة معدات صيد الأسماك والمعدات الإلكترونية، مثل تلك المستخدمة للكشف عن الأسماك.

سيُدمع إدارة طاقة الصيد جمع البيانات على المستوى القطري فيما يتعلق بحالة المخزونات المختلفة – وخاصة المخزونات المشتركة.

يُدمع رصد طاقة الصيد استخدام الأدوات القائمة، مثل السجلات، والنظم الخاصة بمساعدات المصيد، ونظم رصد السفن، حسب الاقتضاء.

الأدوات الإدارية والقانونية

سيتم تنسيق السياسات والأطر التنظيمية لدى الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة المتعلقة بإدارة طاقة الصيد، بما في ذلك على أساس قرارات الهيئة ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة طاقة الصيد وتدابير إدارية أخرى ذات الصلة، مثل الإغلاق المؤقت لمصايد الأسماك لفرض قيود أخرى على جهد الصيد.

سيتم وضع نظام شفاف للدخول/الخروج ينطبق على الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة بهدف تجنب الزيادات المستقبلية في طاقة الصيد الإجمالية.

ستعتمد تدابير لتجميد طاقة الصيد، عند الضرورة، على أساس الأدلة العلمية، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

تنظيم الإنشاءات الجديدة واستيراد سفن الصيد

لا يخل تجميد طاقة الصيد بالأعضاء والأطراف غير المتعاقدة المتعاونة الذين لديهم سفن دون مستوى المعايير المطلوبة (على سبيل المثال قدرات الملاحة والسلامة)، والذين لديهم سفن متقدمة، أو المنخرطين في عملية تطوير/تحديث سفنهم، أو الذين لديهم صعوبات هيكلية أخرى. ويتم تشجيع هذه البلدان على اتباع هذه التوجيهات قدر المستطاع.

فيما يتعلق بالبلدان التي تستطيع الامتثال لهذه التوجيهات، ثم في حالات استثنائية حيث تشير الأدلة العلمية إلى فرص صيد جديدة ومستدامة، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة والشواغل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، يمكن السماح بإنشاءات جديدة و/أو استيراد سفن، إلا أنه سيتم ضمان امتثال جميع المنشآت الجديدة لقرارات الهيئة من قبل السلطات المختصة وأن يتم إبلاغ أمانة الهيئة بها.

وعلاوة على ذلك، في الحالات حيث لا تتاح فرص صيد جديدة لكن ثمة رغبة في منشآت جديدة أو في استيراد سفن، يكون نظام المراقبة على النحو التالي:

- ينبغي أن يكون لجميع المنشآت الجديدة تصاريح رسمية؛
- للترخيص بمنشآت جديدة أو بالاستيراد، من الضروري الإلغاء أو السحب من السجل للحمولة نفسها والقوة نفسها المنوي بناؤها أقله. وينبغي إعطاء الأولوية للحالات التي تسمح بنقل الطاقة من أجزاء الأسطول حيث هناك طاقة مفرطة؛
- تكون حمولة السفينة الجديدة وقوتها مساويتين لحمولة السفينة (السفن) التي ألغيت من سجل السفن النشطة (أي السفن المسجلة والتي تصطاد حالياً) وقوتها أو أقل منهما.

وتنقل تراخيص الصيد الممنوحة للسفن الملغاة من السجل إلى السفن البديلة، مع مراعاة أنّ "وحدة السفن" للنقل غير القابلة للتجزئة تشمل الحمولة زائد القوة زائد رخصة الصيد.

تنمية القدرات البشرية لإدارة طاقة الصيد

سيتم وضع برامج تواصل وتوعية مرتبطة بإدارة طاقة الصيد بين أصحاب المصلحة والجمهور العام لزيادة المعرفة بمشاكل الطاقة المفرطة.

ويدعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات مصايد الأسماك، الوصول إلى المعلومات والتعليم. وينبغي تشجيع التنوع من قبل الصيادين العاملين في أنشطة غير صيد الأسماك.

وتشجع الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة على التماس المساعدة في رصد طاقة الصيد وفي وضع خطط العمل القطرية وتنفيذها لإدارة طاقة الصيد.

المرفق زاي

التوصية GFCM/37/2013/1

بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط - المنطقة الجغرافية الفرعية 17 (شمال بحر الأدرياتيك)

وبشأن إجراءات الصون الانتقالية لمصايد الأسماك بالنسبة إلى أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة

في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 (جنوب بحر الأدرياتيك)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تذكر بأن أهداف الاتفاق بشأن إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تعزيز تنمية الموارد البحرية الحيّة، وصونها، وإدارتها الرشيدة واستخدامها على نحو مناسب؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/27/2002/1 بشأن إدارة أنواع مختارة من الأسماك القاعية والأسماك السطحية الصغيرة، وبخاصة المادة 2 منها؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/30/2006/1 بشأن إدارة بعض مصايد الأسماك التي تستغل الأسماك القاعية والأسماك السطحية الصغيرة، وبخاصة المادتين 2 و 3 منها؛

وإذ تذكر بالخطوط التوجيهية بشأن وضع إطار عام للإدارة وتقديم معلومات علمية عن خطط الإدارة المتعددة السنوات لمصايد الأسماك المستدامة في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والمتفق عليها خلال دورتها السادسة والثلاثين؛

وإذ تشير إلى أنه بالنسبة إلى الأنشوفة والسردين في المنطقة الجغرافية الفرعية 17، نصحت اللجنة الاستشارية العلمية تكراراً بعدم زيادة جهود الصيد ومعدل نفوق الأسماك على الرغم من اعتبار المصايد مستدامة؛

وإذ تشير إلى التغييرات القوية التي طرأت عام 2012 في ما يخص تقييم حالة أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والتي تدعو، بهدف تركيز انتباه العلماء، إلى إنشاء نظام إدارة متعدد السنوات ومتفق عليه على صعيد متعدد الأطراف؛

وإذ تشير إلى أنه بالنسبة إلى أرصدة الأنشوفة والسردين في المنطقة الجغرافية الفرعية 18، ليست اللجنة الاستشارية العلمية بعد في موقع يسمح لها بإجراء تقييم رسمي؛
وإذ تعتبر أنه يجب إبقاء معدل نفوق الأسماك دون المستويات الحدية الأمانة بهدف ضمان غلات مرتفعة في الأجل الطويل، مع الحد من خطر تدهور الأرصدة وكفالة استدامة مصايد الأسماك واستمراريتها؛

وإذ تعتبر أن مصايد الأسماك السطحية الصغيرة تضم أنواعاً متعددة، وأنه يجب بالتالي اتخاذ قرارات الإدارة مع أخذ السردين والأنشوفة معاً على الأقل في الحسبان؛

وإذ تعتبر أن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة دور إيكولوجي جوهري في نقل الكتلة الحيوية والطاقة من شبكات غذائية قصيرة نحو مستويات تغذية أعلى؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تعتبر أنه يجب مراجعة بعض الإجراءات المتصلة بإدارة مصايد الأسماك وتكييفها مع تطوّر حالة الأرصدة المستغلة والمعارف العلمية على السواء، وأنه ينبغي وضع أسلوب ملائم لهذه الغاية؛

تعتمد بمقتضى أحكام الفقرة 1 (ب) و(ح) من المادتين 3 و5 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ما يلي:

الجزء الأول الأهداف العامة، والنطاق، والتعريفات

الأهداف العامة للخطة المتعددة السنوات

1- يجب أن توضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط- المنطقة الجغرافية الفرعية 17 "شمال بحر الأدرياتيك"، وأن تكون متسقة مع النهج الاحترازي، وأن تُصمّم لتوفير غلات مرتفعة في الأجل الطويل تتسق مع الغلة المستدامة القصوى، ولضمان مستوى منخفض من خطر تدهور الأرصدة مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصايد أسماك مستدامة ومستقرة نسبياً.

2- إن الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الذين كانت سفنهم ناشطة في صيد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة بما في ذلك، من بين غيرها، السردين، والأنشوفة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط - المنطقة الجغرافية الفرعية 17 يتفقون على تنفيذ هذه الخطة المتعددة السنوات الخاصة بإدارة مصايد الأسماك المعنية، وبما يتماشى مع الأهداف والإجراءات العامة والخاصة التي تحددها هذه التوصية.

3- يجب أن توضع مجموعة من إجراءات الإدارة الاحترازية الانتقالية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط- المنطقة الجغرافية الفرعية 18 "جنوب البحر الأدرياتيك" من أجل الحرص على أن تبقى الأرصدة ومصايد الأسماك في حالة جيدة، بانتظار مشورة علمية رسمية من اللجنة الاستشارية العلمية.

4- إن الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الذين كانت سفنهم ناشطة في صيد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة بما في ذلك، من بين غيرها، السردين، والأنشوفة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط- المنطقة الجغرافية الفرعية 18 يتفقون على تنفيذ هذه الخطة المتعددة السنوات الخاصة بإدارة مصايد الأسماك المعنية، وبما يتماشى مع الأهداف والإجراءات العامة والخاصة التي تحددها هذه التوصية.

النطاق الجغرافي

5- تنطبق هذه الخطة المتعددة السنوات للإدارة، والتي تلاحظها التوصية الحالية، على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط - المنطقة الجغرافية الفرعية 17 "شمال البحر الأدرياتيك" كما ترد في القرار GFCM/33/2009/2، والتي تمتد شمالاً باتجاه الخط المستقيم الذي

يربط النقطة $41^{\circ} 55'$ شمالاً والنقطة $15^{\circ} 08'$ شرقاً على الخط الساحلي الإيطالي، والحدود البرية بين كرواتيا والجبل الأسود.

6- وتنطبق مجموعة الإجراءات الانتقالية التي تلحظها هذه التوصية على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط- المنطقة الجغرافية الفرعية 18 "جنوب البحر الأدرياتيكي" كما ترد في القرار GFCM/33/2009/2، والتي تمتد من الخطوط الساحلية $41^{\circ} 55'$ شمالاً و $15^{\circ} 08'$ شرقاً (الحدود بين كرواتيا والجبل الأسود) و $40^{\circ} 04'$ شمالاً و $18^{\circ} 29'$ (الحدود بين ألبانيا واليونان).

التعريفات

7- لأغراض هذه التوصية

(أ) السفن التي تمارس الصيد النشط في أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة: تعني أي سفينة مزودة إما بشباك جرّ، أو بشباك جرّافة، أو بأي نوع آخر من الشباك المحيطة حيث تمثل كمية إجمالي المصيد لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة من السردين، والأنشوفة، والإسبرط 50 في المائة على الأقل من المصيد بالوزن الحيّ.

(ب) يوم الصيد: يعني أي فترة متواصلة تمتد على 24 ساعة، أو جزء من هذه الفترة، تكون السفينة موجودة خلالها في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 و/أو غائبة من المرفأ في المنطقة الجغرافية الفرعية 18.

الجزء الثاني

أهداف خاصة في خطة الإدارة المتعددة السنوات للمنطقة الجغرافية الفرعية 17 والإجراءات الانتقالية للمنطقة الجغرافية الفرعية 18

8- بانتظار تحديد نقاط مرجعية مستهدفة تتماشى مع الغلات القصوى المستدامة، ينبغي تحقيق الأهداف العامة للخطة والواردة في البند 1 أعلاه مع الحفاظ في الوقت ذاته على ما يلي:

(أ) معدل استغلال بأقل من 0.4 في السنة لفئات عمرية ملائمة بالنسبة إلى الأنشوفة وأرصدة السردين مع الاعتبار بأن معدل النفوق الطبيعي في الفئات العمرية ذاتها هو 0.81 للأنشوفة و 0.76 للسردين.

(ب) كتلات حيوية احترازية في منتصف السنة للأرصدة في فترة التسرئة، مقدّرة بصورة متسقة حسب المنهجية ذاتها، فوق 109 200 طن للسردين و 250 600 للأنشوفة (المسمّاة في ما يلي الكتلة الإحيائية للأرصدة في فترة التسرئة SSBpa).

(ج) مستويات قدرة أسطول صيد الأسماك وجهود الصيد تكون عند مستويات مجازة ومطبّقة في عام 2011 من أجل استغلال أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الصغيرة 17.

9- وفي حال انخفضت الكتلة الإحيائية للأرصدة في فترة التسرئة عند منتصف السنة إلى ما دون 179 000 طن للأنشوفة أو 78000 طن للسردين (المسمّاة في ما يلي الحد الأقصى للكتلة الحيوية SSBlim)، ينطبق الإجراء الوارد في الفقرة 16 (هـ).

10- الهدف من الإجراءات الانتقالية لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 هو تمهيد الطريق لخطة إدارة مستقبلية مع تقليص الخطر في الوقت ذاته، في غياب تقييم علمي ذي الصلة، بأن ينخفض مستوى الكتلة الإحيائية للأرصدة إلى ما دون القيم المرغوب

فيها مع ما يترتب عليه أيضاً من تداعيات سلبية على الاستمرارية الاقتصادية لمصايد الأسماك المعنية.

الجزء الثالث الرصد العلمي للخطة، وتكييفها، ومراجعتها

11- يضمن الأعضاء والمتعاونون من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط إجراء رصد علمي سنوي ملائم لحالة أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18، وبخاصة من السردين والأنشوفة، ولحالة مصايد الأسماك المعنية.

12- وتقدم اللجنة العلمية الاستشارية بدءاً من عام 2014، وعلى أساس سنوي، المشورة بشأن حالة أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة (السردين والأنشوفة) في المنطقة الجغرافية الفرعية 17، بما في ذلك توقعات المصيد بما يتماشى مع النهج الاحترافي والغلات القصوى المستدامة، وفي المنطقة الجغرافية الفرعية 18.

13- واستناداً إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية، يجوز للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط استعراض محتوى خطة الإدارة.

14- وحين تجد الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، على أساس مشورة اللجنة العلمية الاستشارية، أن معدلات نفوق الأسماك أو معدلات استغلالها وما يرافقها من مستويات الكتلة الإحيائية للأرصدة في فترة التسرئة، والمحددة في الفقرة 8، لم تعد ملائمة لتحقيق الأهداف المحددة في الفقرة 1 أعلاه، يتعين عليها مراجعة معدلات الاستغلال هذه و/أو مستويات الكتلة الإحيائية بناءً عليه.

15- وحين تبين مشورة اللجنة العلمية الاستشارية أن الأهداف العامة أو الخاصة في الخطة المتعددة السنوات لا تتحقق، تقرر الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط اتخاذ إجراءات إضافية و/أو بديلة في مجال الإدارة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

الجزء الرابع إجراءات الإدارة

16- أ- حين تعتبر اللجنة العلمية الاستشارية بأن مستوى الكتلة الإحيائية في فترة التسرئة عند منتصف السنة سوف يستمر في كونه مساوياً لـ أو أعلى من 109 200 طن للسردين و250 600 طن للأنشوفة، في السنة التالية، وأن معدل الاستغلال كان أقل من 0.4، عندها ينبغي الحفاظ على جهود الصيد من حيث القدرة ونشاط الصيد، بالنسبة إلى الأسماك السطحية الصغيرة، عند مستوى عام 2011.

16- ب- حين تعتبر اللجنة العلمية الاستشارية بأن مستوى الكتلة الإحيائية في فترة التسرئة عند منتصف السنة سوف يستمر في كونه مساوياً لـ أو أعلى من 109 200 طن للسردين و250 600 طن للأنشوفة، في السنة التالية، وأن معدل الاستغلال كان أعلى من 0.4، عندها تتخذ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط قراراً بشأن طرائق ضمان تكييف جهود الصيد على نحو ملائم في ما يخص جهود الصيد التي جرت ممارستها في السنة السابقة، إما من حيث القدرة و/أو نشاط الصيد، للأسماك السطحية الصغيرة. 6- ج- حين تعتبر اللجنة العلمية الاستشارية أن حجم الأرصدة هو دون المستوى الاحترافي للكتلة الإحيائية للأرصدة في فترة التسرئة عند منتصف السنة أي 109 200 طن للسردين و250 600 طن للأنشوفة، وأعلى من النقطة المرجعية الحديثة للكتلة الإحيائية أو مساوياً لها، كما هو محدد في الفقرة 9 أعلاه، عندها تتخذ الهيئة العامة لمصايد

أسماك البحر الأبيض المتوسط قراراً بشأن طرائق ضمان أن تكون جهود الصيد التي جرت ممارستها في السنة السابقة، إما من حيث القدرة و/أو نشاط الصيد، متكيفة وفقاً للنسبة الأعلى، بين النوعين، للفرق بين المستوى الاحترازي للكتلة الحيوية والمستوى الحالي للكتلة الحيوية في ما يخص الفرق بين المستوى الاحترازي للكتلة الحيوية والمستوى الأدنى المقبول من الكتلة الإحيائية. (مثلاً $(SSBpa-SSBcurr) / (SSBpa-SSBlim)$).

16- **د-** حين تعتبر اللجنة العلمية الاستشارية أن حجم الأرصدة من أحد النوعين (إما الأنشوفة أو السردين) أعلى من النقطة المرجعية للحد الأقصى للكتلة الإحيائية ($SSBpa$) في حين أن الحجم الحالي لأرصدة الأنواع الأخرى يتراوح بين النقطة المرجعية لحدود الكتلة الحيوية ($SSBlim$) والنقطة المرجعية للحد الأقصى للكتلة الإحيائية ($SSBpa$)، عندها تتخذ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط قراراً بشأن طرائق تضمن بأن جهود الصيد التي مارستها في السنة السابقة أساطيل صيد الأسماك السطحية الصغيرة، إما من حيث القدرة و/أو نشاط الصيد، تكون:

(1) غير متغيرة إذا كان حجم الأرصدة أكبر من المستوى الوسطي بين النقطة المرجعية لحدود الكتلة الحيوية والنقطة المرجعية للحد الأقصى للكتلة الإحيائية.

أو

(2) متكيفة وفقاً للفرق بين المستوى الاحترازي للكتلة الإحيائية والمستوى الحالي للكتلة الإحيائية فيما يخص الفرق بين المستوى الاحترازي للكتلة الإحيائية والمستوى الأدنى المقبول للكتلة الإحيائية (مثلاً $(SSBpa-SSBcurr) / (SSBpa-SSBlim)$).

16- **هـ** حين تعتبر اللجنة العلمية الاستشارية أن حجم الأرصدة من أحد النوعين (إما الأنشوفة أو السردين) أعلى من النقطة المرجعية للحد الأقصى للكتلة الإحيائية ($SSBpa$) في حين أن الحجم لأرصدة الأنواع الأخرى هو دون النقطة المرجعية للحد الأقصى للكتلة الإحيائية ($SSBlim$)، عندها تقرر الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط اتخاذ إجراءات طارئة لضمان النهوض بالأرصدة، بما في ذلك إغلاق مصيد الأسماك

ويجب أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار تقييم اللجنة العلمية الاستشارية لمختلف تصورات الإدارة البديلة، وللأسواق وما قد يترتب على هذه التصورات من آثار اجتماعية واقتصادية.

16- **و-** حين لا تكون اللجنة العلمية الاستشارية، لأي سبب من الأسباب (مثلاً عدم توفر بيانات ملائمة)، في موقع يسمح لها بتقديم مشورة دقيقة عن حالة أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة وعن مستوى الاستغلال، تقرر الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط اتخاذ إجراءات الإدارة الأكثر ملاءمة لضمان استدامة مصايد الأسماك. و ينبغي أن تستند هذه الإجراءات على توصيات اللجنة العلمية الاستشارية مع الأخذ في الاعتبار للعناصر الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بمصايد الأسماك ذات الصلة. وتلغى هذه الإجراءات لدى توفر المشورة العلمية الملائمة.

17- وبدءاً من عام 2015 واستناداً إلى تقييم اللجنة العلمية الاستشارية لتأثير إجراءات الإدارة المشار إليها في المادة 16 (أ) إلى (و)، يجوز للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط أن تنظر في اعتماد إجراءات إضافية، بما في ذلك فرض قيود على المصيد، من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18.

الجزء الخامس تدابير الصون الفنية

18- يُحظر صيد زريعة أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة بكل معدات الصيد في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18.

19- لا يجب صيد أسماك الأنشوفة والسردين الأصغر من الحجم الأدنى للصوصن من حيث الطول الإجمالي كما هو مبين أدناه، ولا إبقاؤها على متن السفينة، أو نقلها من سفينة إلى أخرى، أو نقلها، أو تخزينها، أو بيعها، أو عرضها، أو تقديمها للبيع:

الأنشوفة 9 سنتيمترات
السردين 11 سنتيمتراً

ويجوز تحويل الحجم الأدنى في الطول إلى 110 عينة في الكيلوغرام الواحد من الأنشوفة و55 عينة في الكيلوغرام الواحد من السردين. والعينات الأصغر من الحجم الأدنى للصوصن تسمى بموجبه "العينات دون الحجم الطبيعي".

20- ويجب حماية مناطق تجميع صغار أسماك الأنشوفة والسردين في السنة الأولى من حياتها من أنشطة الصيد، باستخدام معدات صيد ملائمة لصيدها. ويتوجب على الأعضاء إطلاع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على المناطق والفترات المحمية بموجب هذا النطاق من خلال الإشارة إلى الشبكة الإحصائية للهيئة كما هو وارد في التوصية GFCM/35/2011/1¹.

¹ التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وتعديل التوصية GFCM/34/2010/1.

21- على الرغم من أحكام الفقرة 19، حين يتم فعلاً صيد عينات دون الحجم الطبيعي من أسماك الأنشوفة/السردين لظروف لا يمكن تلافيها، يتعين على ربان سفن الصيد أن يسجلوا هذا المصيد (مع الوزن والعدد المقدرين) من العينات دون الحجم الطبيعي في جزء مخصص لهذه الغاية في السجل. ومن دون الإخلال بأحكام الفقرة 19، وحين يكون طرف متعاون غير عضو قد وضع نظاماً لتلافي الصيد المرتجع وموجب إنزال كل أنواع المصيد، لا يجوز لربان سفينة الصيد ارتجاع هذا المصيد، وعليه بالتالي إنزال الأسماك التي تم صيدها بغض النظر عن حجم هذه الأسماك بما يتفق مع الأحكام التي ينص عليها الطرف المتعاون غير العضو. وتُسجل جميع الكميات التي يتم إنزالها ولا تُعرض أو تُقدّم للبيع أو تُستخدم للاستهلاك البشري.

يتوجب على الأطراف المتعاونة من غير الأعضاء التي تطبق مخططاً للالتزامات الإنزال أن تبلغ عن محتوى هذا المخطط وميزاته إلى أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط قبل انعقاد الدورة التالية للهيئة بهدف إطلاع الأطراف الأخرى عليه.

الجزء السادس مراقبة جهود الصيد وقدرة الصيد

22- يبلغ الأعضاء والمتعاونون من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط أمانة الهيئة، في مهلة أقصاها 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قائمة بجميع الشباك الجرافة (المنفردة والمزدوجة)، ومراكب الجرّ، والشباك المحيطة من دون صنابير صيد المُجاز لها صيد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة، والمسجلة في الموانئ الواقعة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18 أو العاملة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 و/أو 18 على الرغم من أنها مسجلة في موانئ واقعة في مناطق جغرافية فرعية أخرى بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013 (المسمّاة في ما يلي قدرة الصيد المرجعية لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة).

وتُصنّف الشباك الجرافة ومراكب الجرّ على أنها تقوم بصيد ناشط لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة حين تمثل أسماك السردين و/أو الأنشوفة 50 في المائة على الأقل من المصيد في الوزن الحي.

وتتضمن هذه القائمة، بالنسبة إلى كلّ سفينة، المعلومات المُشار إليها في الملحق 1.

23- ولا يجوز لأي سفينة صيد غير واردة في القائمة الموضوعه بموجب أحكام الفقرة 22 أعلاه أن تصيد، أو تبقي على متنها أو تنزل أي كمية أكبر من 20 في المائة من الأنشوفة، و/أو من السردين في حال كانت السفينة تقوم برحلة صيد في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 و/أو المنطقة الجغرافية الفرعية 18.

24- ويتعين على الأطراف المتعاونة من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط أن تبلغ على الفور أمانة الهيئة بأية إضافة في أساطيل الصيد، أو حذف منها و/أو تعديل عليها، وفقاً لما هو محدد في الفقرة 22 أعلاه، لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة المُجاز لها العمل في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 و/أو المنطقة الجغرافية الفرعية 18، في أي وقت تطرأ هذه التغييرات.

25- وتحفظ أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بقائمة محدّثة لسفن الصيد المُجاز لها صيد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 و/أو

المنطقة الجغرافية الفرعية 18، ونشرها على الموقع الشبكي الخاص بالهيئة، بصورة تتسق مع متطلبات السرية المحددة من قبل الأعضاء.

26- تضمن الأطراف المتعاونة من غير الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالأمتياز قدرة الأسطول الإجمالية للشباك الجرافة ومراكب الجرّ التي تمارس الصيد النشط في أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17، من حيث الحمولة الإجمالية و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة ومن حيث قوة المحرك على السواء، كما تُسجّل في سجلات الأساطيل الوطنية والخاصة بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، في أي وقت من الأوقات، قدرة الصيد المرجعية لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة، وفقاً لما هو محدد في الفقرة 22 أعلاه.

27- الشباك الجرافة ومراكب الجرّ لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة كما هي محدّدة في البند الثاني من الفقرة 22 أعلاه، وبغضّ النظر عن طول السفينة الإجمالي، لا تعمل لأكثر من 5 أيام صيد في الأسبوع، على ألاّ تتعدّى 180 يوم صيد في السنة الواحدة.

28- يحرص كلّ طرف متعاون غير عضو على وضع آليات ملائمة لتسجيل كل سفينة صيد في سجل وطني للأساطيل، وتسجيل مصيد السفن وجهود الصيد من خلال السجل و الاستشعار عن بُعد ورصد أنشطة سفن الصيد والإنزالات عبر مسوحات استقصائية حول عيّنات المصيد وجهود الصيد وفقاً للقواعد التي ينصّ عليها كل طرف متعاون غير عضو.

ولا تخلّ الفقرة الفرعية الأولى أعلاه بأحكام التوصية GFCM 33/2009/7 المتعلقة بالمعايير الدنيا لوضع نظام لرصد السفن في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

الجزء السابع البرامج الوطنية للمراقبة، والرصد والإشراف

29- توضع برامج المراقبة الوطنية لتنفيذ أحكام هذه التوصية من جانب الأطراف المعنية من خلال خطط محددة. وتتضمن هذه الخطط العناصر الواردة في الملحق الثاني، وتضمن من بين أمور أخرى، عملية مناسبة ودقيقة من الرصد والتسجيل للمصيد الشهري وجهود الصيد المبذولة بحيث توضع آلية على الصعيد الوطني من أجل توافقي تخطي جهود الصيد.

30- وترسل هذه البرامج والخطط الوطنية للمراقبة كلّ عام إلى أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط خلال الربع الأخير من السنة السابقة وفي مهلة أقصاها 30 أكتوبر/تشرين الأول من كلّ عام. وفي حال وجدت الهيئة خطأ فادحاً في الخطط التي يقدّمها طرف متعاون غير عضو، ولا يمكنها المصادقة على الخطة، تقرر بموجب تصويت عبر البريد الإلكتروني، قبل 15 ديسمبر/كانون الأول، تعليق مصايد الأسماك السطحية الصغيرة لدى الطرف المتعاون غير العضو المعني في السنة اللاحقة. وتعتمد لجنة الامتثال قواعد وإجراءات محددة لإعداد الدراسة اللازمة.

31- ولا يجوز للأطراف المتعاونة من غير الأعضاء التي لا تقدّم الخطة في المهلة المحددة في الفقرة 32 أعلاه بأن تواصل العمل في مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة إلى حين تقدّم الخطة وتصادق عليها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

المرفق زاي/الملحق الأول

تتضمن القائمة المُشار إليها في الجزء السادس، البند 22، المعلومات التالية عن كل سفينة:

- اسم السفينة
- رقم تسجيل السفينة (الرمز المسند إليها من جانب الأعضاء)
- رقم التسجيل في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (ISO-3- رمز ألفا للبلد + 9 أرقام، مثلاً xxx000000001)
- مرفأ التسجيل (الاسم الكامل للمرفأ)
- الاسم السابق (إن وُجد)
- العلم السابق (إن وُجد)
- التفاصيل السابقة للحذف من سجلات أخرى (إن وُجدت)
- رمز النداء الراديوي الدولي (إن وُجد)
- نظام رصد السفن (الإشارة إلى نعم/كلا)
- نوع السفينة، الطول الإجمالي، الحمولة الإجمالية و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة، وقوة المحرك بالكيلوات)
- اسم وعنوان المالك، و/أو السفينة و/أو المشغل (المشغلين)
- الأنواع المستهدفة الرئيسية
- المعدات الرئيسية المستخدمة للأسماك السطحية الصغيرة وتخصيص فئة الأساطيل والوحدة التشغيلية كما تمّ تحديدها في المهمة 1 من المصفوفة الإحصائية.
- الفترة الزمنية المجازة للصيد بواسطة الشباك الجرافة للأسماك السطحية الصغيرة أو سفن الجر للأسماك السطحية الصغيرة (في حال وُجدت هذه الإجازة).

المرفق زاي/الملحق الثاني

الخطوط التوجيهية لإعداد خطط خاصة برصد ومراقبة الأسماك السطحية الصغيرة في بحر الأدریاتيك

يجب أن تحدد الخطط الخاصة بالرصد والمراقبة بصورة واضحة ما يلي:

(أ) وسائل المراقبة

وصف للوسائل البشرية، والفنية، والمالية المتوفرة بصورة محددة لتنفيذ الخطط. ويجب إيلاء أهمية خاصة لوصف سفن الدورية، بما في ذلك تفاصيل عن الهيئات التي تقوم بإدارتها إضافة إلى وصف لاستقلاليتها المكانية والزمنية ولمرافق السكن (عدد الأسرة، إلخ).

(ب) خطط الصيد السنوية

تفاصيل أي نظام موضوع لرصد خطة الصيد ومراقبتها على الصعيد الوطني. والمنهجية لضمان احترام قواعد تسجيل المصيد (إنجاز السجلات/تقديمها؛ بيانات الإنزال ومذكرات البيع) والآليات الموضوعية للتدقيق في المعلومات الواردة من أطراف مختلفة، والتحقق منها.

(ج) منهجيات أخذ العينات

يقوم كل بلد بتحديد ووصف استراتيجيات أخذ العينات التي سوف يطبقها للتحقق من وزن المصيد في البيع الأول، إضافة إلى استراتيجيات أخذ العينات الخاصة بالسفن غير الخاضعة لسجل/لقواعد الإعلان عن الإنزال.

(د) بروتوكولات التفتيش

تحديد مهام وإجراءات التفتيش وفقاً لعمليات التفتيش والإجراءات لضمان متابعة القرائن التي جرت ملاحظتها خلال عملية التفتيش.

(هـ) الخطوط التوجيهية

الخطوط التوجيهية التفسيرية للمفتشين، ومنظمات المنتجين والصيادين، في ما يتعلق بمجموعة القواعد الموضوعية لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة:

- ✓ القواعد الخاصة بإنجاز مختلف الوثائق، بما في ذلك إنجاز تقارير التفتيش، وسجلات الصيد، وإعلانات النقل من سفينة إلى أخرى، والإعلانات الخاصة بالإنزال والاستلام، ووثائق النقل، ومذكرات البيع؛
- ✓ الإجراءات الفنية المرعية، بما في ذلك حجم فتحات الشباك و/أو أبعاد فتحات الشباك، وحجم الصيد الأدنى، والقيود المؤقتة، إلخ؛
- ✓ استراتيجيات أخذ العينات؛
- ✓ آليات التحقق

(و) المقاييس المرجعية للتفتيش

- ✓ الهدف

يتعين على كل بلد تحديد المقاييس المرجعية للتفتيش وفقاً للمنهجيات القائمة على المخاطر.

- ✓ الاستراتيجية

يجب أن يركّز التفتيش في أنشطة الصيد ومراقبتها على سفن الصيد التي من المحتمل أن تصيد أسماك سطحية صغيرة. وإضافة إلى مقاييس مرجعية محددة، يجب اللجوء إلى عمليات تفتيش عشوائية لنقل هذه الأنواع وتسويقها كآلية تحقيق مكتملة من أجل اختبار فعالية التفتيش والإشراف. كذلك، ينبغي إدراج الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بمراقبة الأسواق والنقل.

✓ الأولويات

لدى تحديد المخاطر، يجب أن تخضع أنواع المعدات المختلفة إلى مستويات مختلفة من ترتيب الأولويات، حسب مدى تأثير الأساطيل بالقيود المفروضة على فرص الصيد. ولهذا السبب، يتعين على كل بلد تحديد أولويات خاصة به.

✓ المقاييس المرجعية المستهدفة

يجب أن تنفذ البلدان الأعضاء جداول التفتيش الخاصة بها مع الأخذ في الحسبان للمنهجيات القائمة على المخاطر، ومع تحديد غاياتها المحددة. وتُعرّف المقاييس المرجعية الدنيا في ما يلي:

- مستوى التفتيش في المرافئ
 - عامة، يجب أن تكون الدقة الواجب الحصول عليها على الأقل مساويةً للدقة التي يتم الحصول عليها من خلال أسلوب بسيط في أخذ العينات بصورة عشوائية، حيث
 - تغطي عمليات التفتيش 20 في المائة من جميع عمليات إنزال الأسماك السطحية الصغيرة حسب الوزن في البلد.
- مستوى التفتيش على صعيد التسويق
 - تفتيش 5 في المائة من كميات الأسماك السطحية الصغيرة المعروضة كعملية بيع أولى.
- مستوى التفتيش في البحر

المقاييس المرجعية المرنة: ينبغي تحديدها بعد تحليل مفصل لنشاط الصيد في كل منطقة من خلال تحليل مسارات نظم رصد السفن، ونتائج المراقبة الجوية. وتشير المقاييس المرجعية في البحر إلى عدد أيام الدوريات في البحر في المناطق الخاضعة للإدارة.

(ز) العمليات المشتركة

ينبغي على البلدان المعنية أن تحدّد معاً إجراءات مشتركة في البحر وعلى الشاطئ لمكافحة المصيد غير المشروع وغير المسجّل. وتُحدّد الإجراءات المشتركة وفقاً لمعايير وأولويات المراقبة والإشراف المتفق عليها.

المرفق حاء

التوصية GFCM/37/2013/2 بشأن إنشاء مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد أسماك الترس المستخدمة للشباك الخيثومية السفلية وللحفاظ على الحيتانيات في البحر الأسود

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛
وإذ تشير إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، وخاصة خطة التنفيذ الملحقه به؛

وإذ تؤكد من جديد مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تشير إلى النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك؛

وإذ تدرك أن بعض عمليات الصيد التي تجري في منطقة الاتفاقية يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الثدييات البحرية، وأن هناك حاجة إلى تنفيذ تدابير للتخفيف من هذه الآثار السلبية؛

وإذ تدرك أن عمليات الصيد هذه تتسق مع الاستغلال والحفظ المستدامين لأنواع الأسماك المستهدفة؛

وإذ تسعى إلى تحسين المعرفة عن التأثير الذي يمكن أن تسببه مصايد أسماك معينة للثدييات البحرية؛

وإذ تسعى إلى الحد من الصيد العرضي للثدييات البحرية في مصايد أسماك معينة؛

وإذ تضع في اعتبارها مشورة اللجنة العلمية الاستشارية عن ضرورة اتخاذ تدابير للحد من الصيد العرضي للثدييات البحرية؛

تعتمد بما يتفق مع أحكام الفقرة 1 (باء) و(حاء) من المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

الجزء الأول

النطاق

1 - يتخذ أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء تدابير لإدارة مصايد الأسماك في منطقة البحر الأسود لضمان الحفظ السليم لأسماك الترس؛

2 - يتخذ أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء تدابير لإدارة مصايد الأسماك لدراسة الصيد العرضي للحيتانيات أثناء عمليات الصيد، ومراقبته، ومنعه، والحد منه، والقضاء عليه قدر المستطاع.

الجزء الثاني

التعاريف

3 - لأغراض هذه التوصية، تستخدم التعاريف التالية:

- "البحر الأسود" يعني المنطقة الجغرافية الفرعية رقم 29 الخاصة بالهيئة على النحو المحدد في القرار GFCM/33/2009/2؛

- "أسماك الترس" تعني الأسماك التي تنتمي إلى نوع الترس (التربوت) (*Psetta maxima*)؛

- "كلب القطن البحري" يعني الأسماك التي تنتمي إلى فصيلة *Squalus acanthias*؛

- "الشباك الخيشومية السفلية" تعني أية شبكة مصنوعة من قطع منفصلة من الشباك الموضوعة رأسياً في الماء بواسطة زحافات وأثقال ثابتة أو يمكن تثبيتها بأية وسيلة في قاع البحر لتحافظ على وجود معدات الصيد إما قريباً من القاع أو طافية في عمود الماء؛

- "حجم عين الشبكة" يعني:

- بالنسبة للشباك ذات العُقد: المسافة الأطول بين عقدتين متقابلتين في نفس العين عند اتساع العين بصورة كاملة؛
- بالنسبة للشباك بدون عُقد: المسافة الداخلية بين وصلتين متقابلتين في نفس العين عند اتساعها بصورة كاملة على امتداد أطول محور لها.

الجزء الثالث

تدابير إدارة مصايد الأسماك المتعلقة بأسماك الترس في البحر الأسود

4 - يكفل أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء صيد أسماك الترس في مياه البحر الأسود حصرياً باستخدام الشباك الخيشومية السفلية، ومراعاة الشروط التالية:

- يساوي اتساع العين 400 ملليمتر أو أكثر.

يُحدد اتساع عين الشبكة على أساس متوسط قيمة سلسلة من 20 عينا مختارة؛ وفي حالة وجود أحجام مختلفة للعين في شبكة الصيد، يتم اختيار العيون من الجزء في شبكة الصيد الذي توجد به أصغر العيون.

لا تُقاس العيون إلا عندما تكون مبللة وغير مجمدة؛ وتستبعد العيون الممزقة أو التي تم إصلاحها.

- لا يجب صيد أسماك الترس التي يقل حجمها عن 45 سنتيمترا، ويُقاس من قمة الرأس حتى نهاية زعنفة الذيل (الطول الكلي).

الجزء الرابع

تدابير إدارة مصايد الأسماك للحد من الصيد العرضي للثدييات البحرية

- 5 - للتخفيف من تأثير مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك الخيشومية السفلية على جموع الثدييات البحرية، يكفل أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء ألا يتجاوز قطر سلك الشبكة الأحادية الأسلاك الرقيقة 0.5 ملليمتر.

يقدر قطر السلك عندما تكون الشبكة الأحادية الأسلاك الدقيقة غير مجمدة.

يستبعد سلك الشبكة الموجود داخل عين ممزقة أو تم إصلاحها.

- 6 - يوفر أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء رسدا كافيا لتجميع معلومات موثوق بها عن تأثير الشباك الخيشومية السفلية التي تستهدف كلب البحر على جموع الحيتانيات في البحر الأسود.

المرفق طاء

خطوط توجيهية بشأن إجراءات صون احترازية بانتظار وضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمصايد الأسماك ذات الصلة على المستويات الإقليمية الفرعية في المنطقة التي تغطيها الهيئة

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تذكر بأن أهداف الاتفاق بشأن إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تعزيز تنمية الموارد البحرية الحية، وصونها، وإدارتها الرشيدة واستخدامها على نحو مناسب؛

وإذ تذكر بإعلان جوهانسبيرغ بشأن التنمية المستدامة عام 2002، وبخاصة بخطة تنفيذه؛

وإذ تذكر بإعلان المؤتمر الوزاري الثالث بشأن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والذي انعقد في البندقية، إيطاليا في 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2003؛

وإذ تعيد التأكيد على المبادئ الواردة في مدونة سلوك الفاو بشأن الصيد الرشيد، وتذكر بالنهج الاحترازي والإيكولوجي إزاء إدارة مصايد الأسماك؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/2002/1 التي تحث على مراقبة جهود الصيد وتحسين نمط استغلال مصايد الأسماك القاعية؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/27/2002/1 بشأن إدارة أنواع مختارة من الأسماك القاعية والأسماك السطحية الصغيرة؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/30/2006/1 بشأن إدارة بعض مصايد الأسماك التي تستغل الأسماك القاعية والأسماك السطحية الصغيرة، وتدعو إلى وضع برنامج لإدارة جهود الصيد في عدة مناطق جغرافية فرعية وفي مناطق فرعية متاخمة حسبما هو ملائم؛

وإذ تعتبر أنه يجب إبقاء معدل نفوق الأسماك دون المستويات الحدية الآمنة بهدف ضمان غلات مرتفعة في الأجل الطويل، مع تحديد خطر تدهور الأرصدة وكفالة استدامة مصايد الأسماك واستمراريتها؛

وإذ تعتبر أن مصايد الأسماك السطحية الصغيرة تضم أنواعاً متعددة، وأنه يجب بالتالي اتخاذ قرارات الإدارة مع أخذ السردين والأنشوفة على الأقل معاً في الحساب؛

وإذ تعتبر أن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة تضطلع بدور إيكولوجي جوهري في نقل الكتلة الحيوية والطاقة من الشبكات الغذائية القصيرة نحو مستويات إيكولوجية أعلى؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة وضرورة ضمان استدامتها؛

وإذ تعتبر أنه يجب مراجعة بعض الإجراءات المتصلة بإدارة مصايد الأسماك وتكييفها مع تطوّر حالة الأرصدة المستغلة والمعارف العلمية على السواء، وأنه ينبغي وضع أسلوب ملائم لهذه الغاية؛

وإذ تعتبر أن اللجنة العلمية الاستشارية ترى في مشورتها العلمية المتكررة أن العديد من الأرصدة يخضع لمستوى عالٍ من الصيد المفرط، وأن الإدارة المستدامة تستوجب اتخاذ تدابير ترمي إلى مراقبة جهود الصيد أو الحدّ منها وإلى تحسين نمط الاستغلال الذي يحافظ على صغار الأسماك؛

وإذ تذكر بالقرار GFCM/2009/1 بشأن إدارة مصايد الأسماك القاعية في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والذي ينص على وجوب تطبيق تخفيض بنسبة 10 في المائة على الأقل لجهود الصيد بالشباك الجرافة القاعية في جميع المناطق التي تغطيها الهيئة، إلا إذا اعتبرت المشورة العلمية السليمة أن ذلك غير ضروري؛

وإذ تذكر بالخطوط التوجيهية بشأن إطار عام للإدارة وعرض معلومات علمية لخطط إدارة متعددة السنوات لمصايد أسماك مستدامة في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والمتفق عليها في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة (المسمّاة في ما يلي الخطوط التوجيهية للهيئة لخطط الإدارة)؛

وإذ تعتبر أنه يلزم اتخاذ إجراءات وقائية لمكافحة ومراقبة مستويات نفوق الأسماك المفرطة بانتظار وضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات للأرصدة ذات الصلة والمصايد المعنية؛

وإذ هي عازمة على ضمان صون الموارد البحرية الحية المستغلة واستخدامها المستدام في الأجل الطويل مع إيلاء أهمية خاصة إلى الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية التي يستغلها أكثر من بلد عضو واحد في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

تقرر ما يلي:

الجزء الأول تعزيز خطط الإدارة المتعددة السنوات

1- الأعضاء والأطراف المتعاونون غير الأعضاء، الذين تستغل سفنهم إما أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة أو أرصدة الأسماك القاعية كالسفن الواردة في الملحق الأول، والتي قد يستغلها أكثر من طرف واحد متعاون غير عضو في أي من المناطق الجغرافية الفرعية التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة في أعالي البحار، يُشجّعون على وضع إجراءات مشتركة لإدارة مصايد الأسماك، حينما يكون ذلك مستحسنًا ومن خلال تعاون إقليمي وإقليمي فرعي. ومن شأن هذه الإجراءات، التي يمكن أن تستند بصورة مثالية على خطط الإدارة الوطنية، أن تساهم في وضع خطط متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك المختلطة المعنية والتي قد تشكل في وقت لاحق أساساً لخطط الإدارة التي تضعها الهيئة.

وقائمة الأنواع الواردة في الملحق الأول، والتي يمكن للأطراف المتعاونين غير الأعضاء أن يختاروا منها الأنواع أو خليط الأنواع التي يعتبرونها ذات أولوية بالنسبة إلى مصايدهم، لا تعتبر قائمة شاملة ويمكن مراجعتها بناءً على مشورة اللجنة العلمية الاستشارية أو على طلب من الأطراف المتعاونين غير الأعضاء. وعلى الرغم مما ورد في الملحق الأول، وبناءً على طلب

طرف متعاون غير عضو، يجوز للجنة العلمية الاستشارية إضافة أنواع ذات الصلة في تحليل تصورات الإدارة المختلفة لمصايد الأسماك المعنية على المستوى الإقليمي الفرعي.

وتستند إجراءات الإدارة الواجب تحديدها على تقييم تصورات الإدارة المختلفة التي تضعها اللجنة العلمية الاستشارية، وتتماشى مع الخطوط التوجيهية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لخطط الإدارة، وبخاصة مع الأهداف العامة التالية:

- مكافحة و/أو الوقاية من الصيد المفرط بهدف ضمان استمرارية مصايد الأسماك من حيث استدامتها الاقتصادية؛
- توفير غلات مرتفعة في الأجل الطويل؛
- ترميم و/أو الحفاظ، قدر الإمكان، على حجم أرصدة الأنواع المصيّدة أقله عند المستويات التي يمكن أن تنتج الغلة المستدامة القصوى؛
- ضمان مستوى متدنٍ من تجاوز الأرصدة الحدود البيولوجية الآمنة؛
- ضمان حماية التنوع البيولوجي؛
- تلافي تفويض هيكلية النظم الإيكولوجية وعملها.

2- ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطراف المتعاونين غير الأعضاء، كما هو مبين في الفقرة 1، على نحو أكبر بحيث تعتمد الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المزيد من الخطط المتعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك التي تعني أكثر من طرف واحد متعاون غير عضو، بدءاً من عام 2014 إذا أمكن. وعملية وضع واعتماد خطط متعددة السنوات للإدارة غير مقيّدة بأي تاريخ انتهاء لتحقيق هذا الهدف.

3- على الرغم من أحكام الفقرة 1، إن مصايد الأسماك التي تستغل الموارد البحرية الحيّة والموزّعة بصورة حصرية في مياه إقليمية أو في مياه واقعة ضمن الولاية الوطنية لدولة ساحلية، ولا يستغلها أكثر من طرف واحد متعاون غير عضو، لا تندرج في الخطة المتعددة السنوات للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إلا إذا طلب ذلك خصيصاً الطرف المتعاون غير العضو المعني.

4- وبهدف السماح للأطراف المتعاونين غير الأعضاء وضع النهج المُشار إليه في الفقرة 1، يُشجّعون على ضمان ما يلي:

أ- جودة واكتمال البيانات الأولية التي جمعتها في إطار برامجها الوطنية، والبيانات المفصلة والمجمّعة المتأبئة منها والتي تُنقل إلى أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ليجري تحليلها علمياً من جانب اللجنة العلمية الاستشارية كأساس لتقديم المشورة بشأن مختلف تصورات الإدارة لمصايد الأسماك المستدامة.

ب- عملية سنوية علمية ملائمة لرصد وجمع المعلومات بشأن مستويات الاستغلال في مصايد الأسماك لديها وحالة الموارد البحرية الحية التي تستغلها. ولهذه الغاية، ينبغي جمع بيانات ملائمة، وتحليلها، وتوفيرها للاجتماعات التي تعقدها مجموعات العمل التابعة للجنة العلمية الاستشارية ولجانها الفرعية من أجل تقييم الأرصدة.

5- على الرغم من تقديم البيانات من خلال المصفوفة الإحصائية في المهمة 1 وفقاً لما تطلبه التوصية GFCM/33/2009/3، يجوز لأمانة الهيئة، باسم اللجنة العلمية الاستشارية، ومن خلال دعوات خاصة، طلب البيانات المفصلة والمجمّعة اللازمة لإجراء التحليل العلمي لتقييم الأثر.

ويطلب إلى أمانة الهيئة، بمساعدة اللجنة العلمية الاستشارية، وبناءً على المشورة التي تقدمها لجانها الفرعية، أن توفر الشكل المعتمد لتقديم البيانات.

6- وبهدف تعزيز كفاءة وفعالية عملية تقديم المشورة العلمية من جانب اللجنة العلمية الاستشارية، يجوز للأطراف المتعاونين غير الأعضاء أن ينسقوا بين بعضهم على المستوى الإقليمي الفرعي لتيسير عملية تشاطر البيانات وإجراء التحليل العلمي الأولي الذي سيُقدّم لاحقاً ويُناقش في اجتماعات جماعات العمل التابعة للجنة العلمية الاستشارية ولجانها الفرعية. وأمّا التحليل العلمي الذي يُجرى خارج جماعات العمل التابعة للجنة، فيجب أن يُقدّم باستخدام استمارات التقييم المعتمدة في اللجنة العلمية الاستشارية على أن تتضمن جداول المدخلات والنواتج، إضافةً إلى تشخيص الأساليب المستخدمة. وحسبما هو ملائم، يتعين على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة العلمية الاستشارية أن تتخرطاً، بصورة فردية وجماعية، في جهود لبناء القدرات وغيرها من أنشطة البحوث التعاونية من أجل تحسين المعارف بشأن مصايد الأسماك والأرصدة المستغلّة.

7- وبانتظار اعتماد خطط الإدارة المتعددة السنوات التي يجري وضعها من خلال جماعات العمل الإقليمية الفرعية، سوف تُحدّد إجراءات للإدارة (مثلاً جهود الصيد، والإغلاقات الموسمية، والحجم الأدنى، واختيار معدات الصيد وخصائصها، إلخ) على المستوى الإقليمي الفرعي حسب الأرصدة أو مجموعات الأرصدة.

الجزء الثاني تحسين نمط الاستغلال

8- بانتظار اعتماد خطط الإدارة، يتعين على الأطراف المتعاونة غير الأعضاء الترويج لمصايد أسماك أكثر انتقائية من أجل تحسين أنماط الاستغلال لديها بهدف التقليل والحدّ قدر، الإمكان، من الارتجاجات مع تلافى صيد صغار الأسماك أقله دون حجم أدنى معيّن للصون.

9- تُشجّع الأطراف المتعاونة غير الأعضاء على تطبيق، على أساس طوعي، الحجم الأدنى للصون، كما هو مُشار إليه في الملحق الثاني لهذه الخطوط التوجيهية.

10- حين يقرر طرف متعاون غير عضو أن يطبّق حجم الصون هذا، فلا يجب صيد كائن بحري يكون أصغر من الحجم الأدنى للصون المحدّد في الملحق الثاني (المسمّى في ما يلي الكائن البحري دون الحجم الطبيعي)، ولا يجب إبقاؤه على متن السفينة، أو نقله من سفينة إلى أخرى، أو بيعه، أو عرضه على البيع.

11- ويُقاس حجم الكائن البحري وفقاً للمعايير التالية:

- أ- الطول الإجمالي (من الخطم حتى آخر زعفة الذنب) بالنسبة إلى الأسماك الزعنفية،
- ب- بالنسبة إلى القشريات

1- إما طول الذبّل، بموازية الخط الوسطي، من خلف المحجر حتى منتصف الحرف الظهري الأقصى من الذبّل.

أو

2- الطول الإجمالي، من رأس المنقار حتى الطرف الخلفي من التلسون من دون الشعيرات حيث وُجدت.

12- وفي حال أُجيز استخدام أكثر من طريقة واحدة لقياس الحجم، تُعتبر الكائنات البحرية من الحجم المطلوب إذا كان أحد المقاييس على الأقل المُشار إليها مساوياً لحجم الصون الأدنى ذي الصلة أو أعلى منه.

13- لا تخلّ الأحكام الواردة في الفقرات 8 و9 و10 أعلاه بالإجراءات الأكثر صرامة التي يعتمدها طرف متعاون غير عضو.

14- على الرغم من الأحكام الواردة في الفقرات 8 و9 و10، حين يتم صيد كائنات بحرية دون الحجم الطبيعي لظروف لا يمكن تلافيها، يتعين على ربّان سفينة الصيد أن يسجّل هذا المصيد من العينات دون الحجم الطبيعي (مع تقدير وزنها وعددها) في جزء مخصص لهذه الغاية في السجل.

15- ومن دون الإخلال بالأحكام الواردة في الفقرات 8 و9 و10، حين يكون طرف متعاون غير عضو قد وضع نظاماً لتلافي الارتجاع ولفرض التزام إنزال المصيد، لا يُجاز لربان السفينة ارتجاع هذا المصيد، وعليه بالتالي أن ينزل الأسماك المصيدة بغض النظر عن حجمها بما يتفق مع الأحكام التي تنص عليها الأطراف المتعانة غير الأعضاء. وتُسجّل جميع الكميات التي يتم إنزالها، ولا تُعرض، أو تُقدّم للبيع، أو تُستخدم للاستهلاك البشري.

16- ويتعين على الأطراف المتعانة من غير الأعضاء التي تنفذ مخططاً يتناول التزامات الإنزال وفقاً لما تنص عليه الفقرة 17، أن تبلغ أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بمحتواه وخصائصه قبل انعقاد الجلسة العامة للهيئة، بهدف إطلاع الأطراف الأخرى عليه.

17- يُطلب إلى اللجنة العلمية الاستشارية أن توفرّ جداول موجزة عن الموارد القاعية الرئيسية التي تستغلها الوحدات التشغيلية لجرافات القاع وشباك القاع تتضمن المعلومات التالية على الصعيد الإقليمي الفرعي، وعند الإمكان حسب المنطقة الجغرافية الفرعية :

- أ- الحجم الأدنى للنضج
- ب- أحجام النضج الأول (25%؛ 50%؛ و75%)
- ج- الحجم الأدنى عند الصيد
- د- الحجم عند الصيد الأول (25%؛ 50%؛ و75%)

يجب أن تُعطى الأولوية لتغطية المنطقتين الفرعيتين في المنظمة 37.3 (شرق المتوسط) و37.4 (البحر الأسود).

18- يتعين على الأطراف المتعانة من غير الأعضاء التي تنفذ طوعاً الأحكام الواردة في الفقرتين 9 و10 أن تبلغ أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بطرق وشروط التطبيق على الصعيد الوطني، قبل انعقاد الجلسة العامة التالية للهيئة بهدف إعلام الأطراف الأخرى.

المرفق طاء/الملحق الأول

قائمة إشارية بالأنواع* يمكن للأطراف المتعاونة من غير الأعضاء أن تختار منها الأنواع أو خليط الأنواع التي تعتبرها ذات أولوية لمصايدها، والتي يمكن لمصايد الأسماك إدراجها في خطط الإدارة المتعددة السنوات على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي.

الروبيان الأحمر العملاق	ARS	<i>Aristaeomorpha foliacea</i>
أربيان أزرق وأحمر	ARA	<i>Aristeus antennatus</i>
أسماك الدولفين العادية	DOL	<i>Coryphaena hippurus</i>
القاروس	BSS	<i>Dicentrarchus labrax</i>
الأخطبوط ذات قرن	OCM	<i>Eledone cirrhosa</i>
الأخطبوط المسكي	OCM	<i>Eledone moschata</i>
الأنشوفة	ANE	<i>Engraulis encrasicolus</i>
الغرناز الرمادي اللون	GUG	<i>Eutrigla gurnardus</i>
السماك الصخري	BRF	<i>Helicolenus dactylopterus</i>
الخبّار الواسع الذنب	SQM	<i>Illex coindetii</i>
أبو الشصّ ذات البطن الأسود	ANK	<i>Lophius budegassa</i>
أبو الشصّ	MON	<i>Lophius piscatorius</i>
السماك الأبيض	WHG	<i>Merlangius merlangus</i>
القّد الأوروبي	HKE	<i>Merluccius merluccius</i>
السماك الأبيض الأزرق	WHB	<i>Micromesistius poutassou</i>
البوري الرمادي	MUL	<i>Mugilidae</i>
البوري الأحمر	MUT	<i>Mullus barbatus</i>
البوري الأحمر المخطط	MUR	<i>Mullus surmuletus</i>
سمك القرش (Smooth-hound)		<i>Mustelus mustelus</i>
جراد البحر النرويجي	NEP	<i>Nephrops norvegicus</i>
سمك الورقة الإبطي	SBA	<i>Pagellus acarne</i>
سمك القاروس ذات بقع سوداء	SBR	<i>Pagellus bogaraveo</i>

سمك البندورا الشائعة	PAC	<i>Pagellus erythrinus</i>
الربيان الوردي أعماق البحار	DPS	<i>Parapenaeus longirostris</i>
سمك Greater forkbeard	GFB	<i>Phycis blennoides</i>
الترس	TUR	<i>Psetta maxima</i>
سمك الري ذات الظهر الشائك	RJC	<i>Raja clavata</i>
سمك الري النجمي		<i>Raja asterias</i>
سمك الري ذات الظهر الشائك		<i>Raja clavata</i>
سمك الري البني		<i>Raja miraletus</i>
محار (<i>Rapana venosa</i>)	RPW	<i>Rapana venosa</i>
السردين	PIL	<i>Sardina pilchardus</i>
الماكريل	MAZ	<i>Scomber spp.</i>
سمك الصبيد العادي	CTC	<i>Sepia officinalis</i>
سمك موسى العادي	SOL	<i>Solea solea</i>
سمك بكاريل	SPC	<i>Spicara smaris</i>
سمك الإسبرط	SPR	<i>Sprattus sprattus</i>
كلب السمك المروّس	DGS	<i>Squalus acanthias</i>
سمك مانتييس سكويديس المرقط الذنب	MTS	<i>Squilla mantis</i>
الماكريل الفرسي المتوسطي	HMM	<i>Trachurus mediterraneus</i>
الماكريل الفرسي	HOM	<i>Trachurus trachurus</i>
سمك الغرنار	GUU	<i>Trigla lucerna (= Chelidonichthys lucerna)</i>
سمك القد	POD	<i>Trisopterus minutus capelanus</i>

* خاضع لمشورة إضافية تقدمها اللجنة العلمية الاستشارية

المرفق طاء/الملحق الثاني

الحجم الأدنى لصون الكائنات البحرية

الحجم الأدنى	الاسم الشائع	الاسم العلمي
1- الأسماك		
9 سم	<u>الأنشوفة الأوروبية</u>	<i>Engraulis encrasicolus</i> *
20 سم	<u>المهيك</u>	<i>Merluccius merluccius</i>
11 سم	<u>الورقة الحمراء</u>	<i>Mullus</i> spp.
33 سم	<u>القاروس الأحمر</u>	<i>Pagellus bogaraveo</i>
15 سم	<u>سمك الباندورا الشائع</u>	<i>Pagellus erythrinus</i>
11 سم	<u>السردين الأوروبي</u>	<i>Sardina pilchardus</i> **
20 سم	<u>سمك موسى العادي</u>	<i>Solea solea</i>
2- القشريات		
20 ملم طول القشر	<u>جراد البحر النرويجي</u>	<i>Nephrops norvegicus</i>
70 ملم الطول الإجمالي		
20 ملم طول القشر	<u>الربيان الوردي أعماق البحار</u>	<i>Parapenaeus longirostris</i>

(*) الأنشوفة: يجوز للأطراف المتعاونة من غير الأعضاء أن تحوّل الحجم الأدنى إلى 110 عينة للكيلوغرام الواحد؛

(**) السردين: يجوز للأطراف المتعاونة من غير الأعضاء أن تحوّل الحجم الأدنى إلى 55 عينة للكيلوغرام الواحد؛

خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
<p><i>Political and Institutional Aspects</i></p>	<p>Political will of the six Black Sea riparian States will be needed at one point to tackle IUU fishing</p>	<p>To address IUU fishing in any future relevant document to be discussed and agreed upon by the six Black Sea riparian States</p>
	<p>Strengthen mechanisms to facilitate cooperation and coordination among Black Sea riparian States, including through existing international and regional agreements, and encourage governments to integrate their body of law (also see Appendix E) to harmonize fisheries regulations and laws</p>	<p>Efforts to fight IUU fishing in the Black Sea should depart from the implementation of existing measures. Black Sea riparian States should more promptly cooperate with existing international and regional agreements</p>
<p><i>Legal Aspects</i></p>	<p>Develop a regional plan of action to fight IUU fishing and related activities in the Black Sea</p> <p><u>Elaborate an inventory of the existing legal instruments</u></p>	<p>The lack of common rules shared by Black Sea riparian States, coupled with the joint dimension of the problems posed by IUU fishing, calls for the elaboration of a regional plan of action to fight IUU fishing tailored for the Black Sea. This could be done on the basis of the FAO IPOA-IUU/other relevant instruments</p>
	<p>Elaborate a regional strategy to regulate small scale fisheries in the Black Sea</p> <p><u>Prepare a background document about the importance of Artisanal Fisheries for the next Symposium in October 2013</u></p>	<p>Small scale fisheries account for important share of the fish caught in the GFCM area. They have a huge value, also cultural, and have often been overlooked by policy making, including in the Black Sea. Black Sea riparian States are invited to actively participate in the first GFCM Workshop on Sustainable Artisanal Fisheries (Malta, October 2013) and report there on salient aspects of this sector. Also, they are invited to attend the FAO Technical Consultations to be held in May 2013 (Rome)</p>

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
<i>Scientific Aspects</i>	Develop and agree on standard methodologies to evaluate illegal, unreported and unregulated catches in support of stock assessments	Species to be considered are anchovy, horse mackerel, sprat, sturgeon, spiny dogfish, turbot and whiting. A collection of existing studies would be necessary as a basis for the work
	Inventory of data collection frameworks existing at national level <i>Propose to circulate the questionnaires for data collection to the non GFCM members (in collaboration with BSC).</i>	Because data collection is limited in scope and national systems in the Black Sea region lack harmonization, existing gaps and needs should be appraised. The inventory should be carried out within the remit of those GFCM Framework Programme actions relating to data collection (Varna, Bulgaria, April 2013)
	Provide technical assistance to strengthen capacity in the domain of data collection/processing/analysis/sharing <i>Identify training activities for the next WGBS meeting.</i>	Consider the possibility of endowing the BSC and the GFCM with efficient and reliant data submission systems through technical support to Black Sea riparian States
	Strengthen national statistical systems of Black Sea riparian States, including through the elaboration of common formats for reporting of data and establishing regional common database <i>The replies to the questionnaires should be considered first by the AGLFOMR and secondly by the SCSI meetings.</i>	<i>Ad hoc</i> measures should be identified (e.g. separate landings of sprat from those of anchovies) and referred to the ongoing actions relating to data collection within the remit of the GFCM Framework Programme. Focal points of Black Sea riparian States should work together, including by sharing software employed by their fishing vessels, and use as reference point existing statistical frameworks
	Promote scientific research in the Black Sea through FAO Regional	Existing initiatives should be pursued in order to build up regional undertakings in the scientific domain

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
	<p>Projects (e.g. BlackSeaFish), the GFCM Framework Programme and any other relevant project</p> <p><i>Results of ongoing Projects should be reported to the WGBS, which can facilitate identifying priorities for further actions.</i></p>	
Technical Aspects	<p>Elaborate a catalogue of fishing gears and vessel types used in the Black Sea</p> <p><i>The WGBS was informed that a new book, to be published by October 2013, included a chapter on fishing gear in Black Sea. (countries' initiatives). Find complementarities, if any, with the proposed catalogue.</i></p> <p><i>Ensure that the GFCM catalogue includes in the possible additional information could include statistics of the different type of gears used by the different fleet segments.</i></p>	<p>Available information should be collected by Black Sea riparian States and the GFCM could be the repository of this information</p>
	<p>Scientific studies on selectivity should be collected. On the basis of gaps identified in the studies, further papers should be drafted</p>	<p>Particular attention should be given in studies to the implications for reducing by catch, particularly of cetaceans, and discards. The positive and negative implications of monofilaments should be considered</p>
	<p>MPAs have to be properly managed according to existing rules in place in the Black Sea. Further studies should be carried out to assist States in establishing MPAs in the Black Sea</p> <p><i>Establish a Fisheries Restricted Area in the longer term</i></p>	<p>A network of MPAs in the Black Sea should be established and Black Sea riparian States should consider the creation of Fishing Restricted Areas through GFCM, where necessary</p>
	<p>Study the mitigation of the impacts of IUU fishing on cetaceans</p>	<p>In view of mitigating the impacts of IUU fishing on cetaceans, a project should be launched under the auspices of ACCOBAMS, BSC and the GFCM</p>

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
	<p>Standardization of the following instruments of management in the Black Sea would be required: fishing seasons, fishing areas, minimum length size of priorities species, registering and marking of fishing gears, technical specifications for mesh size, mitigation of by-catch and banning or progressive reduction of discards</p> <p><i>The WGBS and BSC should dedicate effort to propose ways of harmonizing existing measures among riparian countries</i></p>	<p>Under the guidance of the GFCM Working Group on the Black Sea, Black Sea riparian States should elaborate recommendations on the basis of relevant technical elements for the States to adopt.</p> <p>Other potential fora should be also considered</p>
<i>Technical Aspects</i>	<p>Perform joint stock assessments of priority species</p> <p><i>The first Working Group on stock assessment for the black sea will be organized in Oct-Nov 2013 together with some training sessions. It is suggested that this first exercise will be for shared stocks. An effort has to be done to collate information from different countries on a limited number of priority species (turbot, sprat, anchovy and whiting) and to be prepared in advance to perform this joint assessment exercise.</i></p>	<p>Black Sea riparian States, including through the FAO and UNEP, should seek funding opportunities to support research in the Black Sea. The results of stock assessments performed for priority species should be brought to the GFCM Working Group on Stock Assessment, the GFCM Sub Committee on Stock Assessment and the BSC</p>
	<p>Carry out joint surveys at sea (demersal and small pelagic species)</p> <p><i>Prepare a cooperation programme for extending the current survey protocols being carried out at present to the other countries.</i></p>	<p>Launch common initiatives, including through the FAO/GFCM framework, for the direct evaluation of the status of the priority species</p>

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
<i>Socio-economic and Educational Aspects</i>	Awareness campaigns for the protection of Black Sea fisheries against IUU fishing should be launched	A network of relevant actors in the Black Sea should be established to raise awareness. The establishment of a network of experts through the BSC and the GFCM could be instrumental to this action
	Facilitate the development and involvement of NGOs, professional associations and the civil society in the management of Black Sea fisheries	The current lack of participation of NGOs should be considered by Black Sea riparian States and their contribution to the conservation of the Black Sea ecosystems and the sustainable use of their living resources could benefit from their involvement
	Invite the public opinion not to criminalize the fishery sector as a whole because of some IUU practices	The alarming recourse to violence in relation to IUU fishing activities in the Black Sea has to be duly addressed. Black Sea riparian States should endeavor to promote the positive role of fisheries
	Promote sustainable aquaculture activities	Opportunities for the development of aquaculture in the Black Sea should be sought. The GFCM, through its CAQ, and EIFAAC, could cooperate to assist Black Sea riparian States

ASPECTS TO BE ADDRESSED	PROPOSED ACTIONS TO FIGHT IUU FISHING IN THE BLACK SEA	OBJECTIVES/METHODOLOGY
<i>MCS related Aspects</i>	Improve market control and traceability mechanisms and take measures to minimize the trade of IUU products	A deterrent system to fight IUU fishing would have to ensure that controls are performed from the net to the plate. Work done by the FAO and the GFCM could be taken into account as well as the requirements by EU regulations. Market related measures should be developed, departing from the IPOA IUU of the FAO
	Joint adaptive inspection schemes and national observer programmes have to be envisaged	Coordination among controlling organs operating at regional level (e.g. coast guard, border guards and financial police) would have to be pursued, including through the existing regional network of coast guards in the Black Sea
	Carry out joint training of fisheries inspectors and other enforcement authorities	Common training based on best practices on controls in the six Black Sea riparian States should be organized. The GFCM could organize training sessions with the cooperation of the EU (European Commission and if so agreed, the European Fisheries Control Agency)
	Reinforce MCS and develop cost effective options to that end	Facilitate, through competent organizations, technical assistance and capacity building opportunities for the control of fishing fleets, including through VMS, in the Black Sea

المرفق كاف

تقرير الدورة السابعة للجنة الامتثال سبليت، كرواتيا، 14 مايو/أيار 2013

افتتاح الدورة

1- عُقدت الدورة السابعة للجنة الامتثال التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في سبليت، كرواتيا في 14 مايو/أيار 2013. وحضر الدورة مندوبون من 21 بلداً عضواً، ومندوب واحد من بلد غير عضو (الاتحاد الروسي)، وممثلون عن العديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

2- وأعلن السيد سمير مجدلاني (Samir Majdalani)، رئيس لجنة الامتثال افتتاح الدورة مرحباً بالمشاركين، وعرض لأنشطة لجنة الامتثال في الفترة بين الدورات استناداً إلى الوثيقة COC:7/2013/2.

3- وأشار الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (الوثيقة COC:7/2013/Inf.4).

اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة

4- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال من دون أي تغييرات، على النحو الوارد في المرفق ألف.

5- ترد الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفق باء.

حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من قبل الأعضاء

6- قدم السيد Federico De Rossi، من أمانة الهيئة، الوثيقة COC:7/2013/Inf.5، وأشار أنه تم تلقي 13 تقريراً وطنياً (ألبانيا، والجزائر، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ولبنان، وليبيا، والجبل الأسود، والمغرب، وتونس، وتركيا) عن حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من قبل الأعضاء، ما يمثل 54 في المائة من البلدان الأعضاء. وأشار إلى أن هذا يشكل تحسناً مقارنة بالعام الماضي. على الرغم من التقدم المحرز، اعتُبر تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من قبل الأعضاء غير متساوٍ. ولا تزال الصعوبات قائمة بصورة خاصة على صعيد تنفيذ التوصيات المتصلة بالرصد، والمراقبة، والإشراف.

7- وفي هذا الخصوص، أكد مندوب مصر أن الرصد، والمراقبة، والإشراف ما زال يشكل مجالاً تكتنفه المشاكل في بلاده، ولا سيما في ما يخص إقامة نظام لرصد السفن بسبب وجود معوقات مختلفة. غير أنه أفاد بأن تعزيز المراقبة سيؤدي إلى تمكين صيادي الأسماك، ومساعدة الإدارات الوطنية في مجال الإدارة المسؤولة لمصايد الأسماك. وأفاد أيضاً أن مصر تختبر تكنولوجيات بديلة لنظام رصد السفن مع مهندسين محليين وبمساعدة الأمانة بهدف إنشاء نظام مراقبة وطني.

8- وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أنه يتم معالجة مسألة تقديم تقارير وطنية إلى الأمانة من خلال عملية استعراض داخلي. وسوف يقدم الاتحاد الأوروبي معلومات بهذا الخصوص إلى الأمانة قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة الامتثال بهدف الإشارة إلى الطريقة التي سوف يعتمدها الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه بالنسبة إلى تقديم التقرير.

تحديد حالات عدم الامتثال لقرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالإشارة إلى التوصية GFCM/34/2010/3

حالة البيانات والمعلومات المقدمة من الأعضاء

9- قدّمت أمانة الهيئة عرضاً لحالة تقديم البيانات والمعلومات استناداً إلى الوثيقة COC/VII/2013/Inf.7. وتمّ التذكير بأن جدولاً ملخصاً يصف الأطر المختلفة لمتطلبات تقديم البيانات والمعلومات متوفر على الموقع الشبكي للهيئة. وعلى الرغم من حصول زيادات كمية ونوعية في البيانات المقدمة، اعتُبر من الضروري بذل جهود إضافية في مجال التبليغ، وبخاصة بالنسبة إلى البيانات المتصلة بالأسطول والمهمة 1. وقد عزّي التقدم المُحرز إلى شبكة جهات الاتصال التي جرى تعيينها ضمن اختصاصات برنامج العمل الإطاري.

10- وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن مسألة تقديم البيانات في بعض الأحيان مرتبطة بإدراج قرارات الهيئة ذات الصلة في التشريعات الوطنية. في بعض الحالات، يقوم هذا التمرين على التنفيذ الذاتي في حين تطلب، في حالات أخرى، إنفاذ إجراءات إضافية. وهذه الحالة الأخيرة لا تعني تماماً عدم الامتثال إذ سيكون من الضروري اعتماد إجراء يتطلب مزيداً من الوقت لتنفيذ قرارات الهيئة.

11- وشرح بأن التقارير الوطنية تشكل الوسيلة الملائمة لتقديم البيانات إذ أنها تتيح للأعضاء الإشارة فيها إلى القيود المحتملة والحالات الخاصة التي قد تعيق تقديم البيانات. وستُستخدم البيانات المقدمة للحصول على معلومات بشأن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لضمان تنفيذ قرارات الهيئة، وتقديم المشورة إلى اللجنة حول مواضيع مختارة (البيانات عن الأساطيل مثلاً ستزود بمعلومات عن الإجراءات الملائمة في مجال قدرات الصيد). كذلك، تمّت الإشارة إلى وضع إطار مرجعي لجمع البيانات الذي من شأنه أن يسهّل المهام المتصلة بالبيانات.

12- واقترح أن تجتمع لجنة الامتثال خلال الفترة بين الدورات لتقديم التوصيات الضرورية بشأن ضمان تقديم البيانات في الوقت الملائم.

شكل رسائل التحديد

13- نظراً إلى أن حالة البيانات والمعلومات المقدمة إلى الأعضاء أشارت إلى حالات ممكنة من عدم الامتثال، أدرج الأمين التنفيذي شكلين لرسائل تحديد حالات عدم الامتثال للأعضاء وغير الأعضاء. وذكر بالأحكام ذات الصلة الواردة في التوصية GFCM/34/2010/3 التي تبرّر، إضافةً إلى ولاية لجنة الامتثال، اعتماد الرسائل المذكورة.

14- ووافقت اللجنة على وجوب تنفيذ التوصية GFCM/34/2010/3 بحيث تُتخذ الإجراءات الضرورية من أجل الحصول على امتثال الأعضاء وغير الأعضاء. وأشار إلى أن التوصية تنطبق بصورة خاصة في حالة عدم تنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالإدارة، في حين أن الالتزامات المتصلة بجمع البيانات لن تعقبها تلقائياً عملية تحديد.

15- ونظراً إلى أن توجيه رسالة تحديد إلى بلد عضو يعني عدم امتثاله لقرارات الهيئة، أُشير إلى

أن هذا قد يعطي انطباعاً سلبياً رغم الجهود الممكنة لضمان التنفيذ. واقترح إرجاء توجيه رسالة التحديد إلى الحكومات من جانب الأمين التنفيذي نيابةً عن الهيئة عن طريق القنوات الدبلوماسية المعتادة، وفقاً لما تلحظه التوصية.

16- وشددت اللجنة على أهمية إقامة شبكة من جهات الاتصال الوطنية تكون مكلفة بالإشراف على القضايا المتصلة بلجنة الامتثال. وهذا سيسمح للأمانة بتقييم حالة تنفيذ قرارات الهيئة، وسيسهل التواصل حين لا تكون البيانات دقيقة أو متوفرة. وعلى ضوء الدور الرئيسي الذي يتعين على جهات الاتصال الوطنية أن تؤديه، دُعيت الأمانة إلى إجراء الترتيبات اللازمة لتمكين الحكومات من المضي قدماً في التعيينات.

17- وقُدِّمت توصية بضرورة القيام بمزيد من الأعمال خلال الفترة بين الدورات لمواجهة المسائل المتصلة بعدم الامتثال، بما في ذلك عمليات التحديد. وكذلك، ينبغي النظر في الثغرات والحاجات على المستوى الوطني لتوفير المساعدة الفنية الرامية إلى تيسير تنفيذ قرارات الهيئة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج العمل الإطاري.

18- وفي ما يخصّ البلدان غير الأعضاء، وافقت اللجنة على شكل رسالة التحديد (الملحق جيم)، وطلبت من الأمين التنفيذي اتخاذ الخطوات الملائمة نيابةً عن الهيئة، وفقاً لما تتوخاه التوصية.

19- وأشار مندوب تركيا إلى أنه في حالة الدول المشاطئة للبحر الأسود والتي هي غير أعضاء حالياً، ينبغي التذكير بوجود مجموعة استشارية معنية بمصايد الأسماك في إطار الهيئة المعنية بالبحر الأسود. ويمكن لهذا المنتدى أن يعمل ضمن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، عملاً بذاكرة التفاهم الموقعة مع الهيئة المعنية بالبحر الأسود، من أجل الحصول على معلومات حول أنشطة صيد الأسماك في جورجيا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا.

20- وأقر مندوب الاتحاد الروسي بأهمية هذه المسألة بالنسبة إلى بلاده، وأبلغ اللجنة أن عملية الانضمام إلى الهيئة تحرز تقدماً على الصعيد الوطني. وأشار إلى أنه في هذه الأثناء، يتعاون الاتحاد الروسي مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض وإلى أن تجربته في مجال الرصد، والمراقبة، والإشراف ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تُعتبر مفيدةً بالنسبة إلى الهيئة. وأعلن الاتحاد الروسي استعداده لتقديم المعلومات ذات الصلة بشأن أنشطة صيد الأسماك التي يقوم بها في البحر الأسود شريطة توجيه رسالة رسمية من جانب الأمين التنفيذي طلباً لهذه المعلومات.

21- وبعد المناقشات حول تحديد حالات عدم الامتثال، قرّرت اللجنة تشكيل مجموعة عمل غير رسمية ومختصة لاستعراض المعلومات المتوفرة لدى الأمانة، وإتمام مقترحات التحديد المعروضة على الهيئة. وكذلك، طُلب إلى مجموعة العمل صياغة ولاية اجتماع للجنة الامتثال قد ينعقد في الفترة بين الدورات. وقُدِّمت نتائج المناقشات مباشرة إلى الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين للموافقة (الملحق دال).

التقدم المُحرَز في تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

22- قُدِّمت أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تقريراً حول التقدم المُحرَز على صعيد إنشاء نظام لرصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في المنطقة التي تغطيها الهيئة، من خلال تحليل لحالة تنفيذ التوصية GFCM/33/2009/7. وكذلك، تمّ التطرق إلى القيود الفنية، والإدارية، والقانونية، والمالية الرئيسية التي تواجهها البلدان الأعضاء الساحلية. وأشار إلى ضرورة اعتماد نهج لتعزيز القدرات حيال نظام رصد السفن، وتم التأكيد على مواصلة بذل

الجهود لمساعدة الأعضاء في مراقبة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

23- وأبلغ مندوب المغرب اللجنة أن الأسطول الوطني بات ملزماً بتوفير نظام رصد السفن في جميع السفن التي تتجاوز حمولتها الإجمالية الطنين، وبأن المغرب قام بوضع إطار قانوني بهذا الخصوص.

24- وأفاد مندوب تونس أنه تم إعداد الإطار القانوني الوطني لإنشاء نظام رصد السفن. ودعا إلى تعزيز الاتساق بين الأطر القانونية الوطنية الخاصة بنظام رصد السفن تمشياً مع التوصية GFCM/2009/33/7 سيما أن البلدان قد تعتمد على التكنولوجيات أكثر منه على السوائل لضمان المراقبة.

25- وأشار مندوب الجزائر إلى أهمية ضمان قدرة جميع الأعضاء على مراقبة أساطيلهم.

26- وذكر مندوب الاتحاد الأوروبي بالصعوبات الملازمة لمسائل المراقبة، وشجّع الأمانة على النظر في إمكانية اختبار البدائل لنظام رصد السفن، والتي يمكن استخدامها في مصايد الأسماك الصغيرة.

27- وقررت اللجنة تشكيل مجموعة عمل معنية بالمراقبة ضمن لجنة الامتثال بهدف معالجة المسائل المتصلة بنظام رصد السفن وعمليات المراقبة الإقليمية. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأنه يتوخى في برنامج العمل الإطاري نشاطاً محدد بشأن نظام رصد السفن، بفضل الأموال التي وفرتها إيطاليا.

انتخاب أعضاء مكتب لجنة الامتثال

28- أُعيد انتخاب رئيس مكتب لجنة الامتثال ونائب الرئيس الأول. كما تمت المصادقة على اقتراح مندوب الجزائر باستبدال السيد خالد فليتي (Khaled Fliti) بالسيدة سامية لونس عبدون (Samia Lounis Abdoun) كنائب رئيس ثانٍ.

خطة عمل اللجنة

29- عرض الرئيس خطة العمل استناداً إلى الوثيقة COC:7/2013/2. واتفق على اعتماد خطة العمل المقترحة خلال الدورة السابعة والثلاثين للهيئة.

أية مسائل أخرى

30- لم تُعرض على لجنة الامتثال أية مسائل أخرى.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثامنة

31- اتفق على أنه سيتم تقرير تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثامنة من قبل الهيئة خلال دورتها السابعة والثلاثين.

اعتماد التقرير واختتام الدورة

32- تم اعتماد هذا التقرير في 16 مايو/أيار 2013.

المرفق كاف / الملحق ألف

جدول الأعمال

1. افتتاح الدورة
2. اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة
3. حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من قِبَل الأعضاء
4. تحديد حالات عدم الامتثال لقرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالإشارة إلى التوصية GFCM/34/2010/3
5. التقدم المُحرز على صعيد تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
6. استعراض مجموعة قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
7. تنسيق التشريعات الخاصة بمصايد الأسماك في مجال اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
8. برنامج عمل لجنة الامتثال
9. انتخاب مكتب لجنة الامتثال
10. أية مسائل أخرى
11. موعد ومكان الدورة الثامنة للجنة
12. اعتماد التقرير واختتام الدورة

المرفق كاف / الملحق باء

لائحة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت	COC:VII/2013/1
تقرير تنفيذي بشأن قضايا مختارة معروضة على لجنة الامتثال	COC:VII/2013/2
قائمة الوثائق	COC:VII/2013/Inf.1
اختصاصات لجنة الامتثال	COC:VII/2013/Inf.2
تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال	COC:VII/2013/Inf.3
بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء	COC:VII/2013/Inf.4
حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من قبل الأعضاء	COC:VII/2013/Inf.5
مجموعة قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	COC:VII/2013/Inf.6
تحديد حالات عدم الامتثال لقرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بما يتوافق مع التوصية GFCM/34//2010/3	COC:VII/2013/Inf.7
التقدم المُحرز على صعيد تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	COC:VII/2013/Inf.8
تنسيق التشريعات الخاصة بمصايد الأسماك في مجال اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	COC:VII/2013/Inf.9
مجموعة قرارات الهيئة على شكل إلكتروني تفاعلي (قرص مضغوط)	COC:VII/2013/Dma.1
(متاح باللغة الإنجليزية فقط)	

المرفق لام

نتائج اجتماع جماعة العمل غير الرسمية التابعة للجنة الامتثال

14-15 مايو/ أيار 2013، سبليت، كرواتيا

1- عقب المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة للجنة الامتثال بشأن مسودة الرسائل النموذجية لتحديد حالات عدم الامتثال والمعدّة مسبقاً بما يتفق مع التوصية GFCM/34/2010/3، اتفق على تشكيل جماعة عمل غير رسمية تنظر في المسائل المتصلة بتنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. ووافق الأعضاء التالون على المشاركة في اجتماع جماعة العمل هذه والذي انعقد في 14 و15 مايو/ أيار 2013: ألبانيا، والجزائر، وكرواتيا، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وليبيا، والجبل الأسود، والمغرب، وتونس. وترأس الاجتماع رئيس مكتب لجنة الامتثال، السيد سمير مجدلاني، كما حضره ممثلون عن أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

2- ناقش الاجتماع الخيارات المتنوعة المتاحة لتحديد حالات عدم الامتثال. وكانت إحدى الإمكانيات التي تم النظر فيها تقضي بتوجيه إخطار إلى الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك من خلال رسالة تحديد يبعثها الأمين التنفيذي نيابةً عن لجنة الامتثال.

3- واعتبر أن الخيار الأفضل يقضي بالتحرك على مرحلتين:

(أ) في مرحلة أولى، تُتخذ الإجراءات حسب كل حالة على حدة في إطار الولاية الواسعة للجنة الامتثال من خلال طلبات توضيح تُرسل إلى جميع الأعضاء في ما يخص حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛
(ب) وفي مرحلة ثانية، تمنح الهيئة لجنة الامتثال سلطة المباشرة بتحديد حالات عدم الامتثال خلال الاجتماع الذي يُعقد بين الدورات.

4- وأقر الاجتماع بأن هذا نهج جدي جداً، وشكر الأمانة على ما قامت به من أعمال.

5- وعلى ضوء ما تقدّم، ركّز الاجتماع أولاً على تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على الصعيد الوطني كخطوة أولى. وجرى استعراض المعلومات التي قدّمها كل بلد عضو من خلال التقارير الوطنية، بما في ذلك في حالة الأعضاء الذين لم يشاركوا في الاجتماع. وبهدف توفير صورة مفصلة عن الوضع، أعدت الأمانة جدولاً إشارياً عرضت فيه حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة ضمن فئات متنوعة (مثلاً نُفذ بالكامل، غير مبلّغ، إلخ). ويرد الجدول كاملاً بعد هذه الفقرة. وقد اتفق على أن يُرسل هذا الجدول إلى جميع الأعضاء الذين أعطوا مهلة زمنية لتوفير توضيحات إضافية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات الهيئة.

6- واقترح الاجتماع أنه على أساس الجداول التي يتلقاها الأعضاء، إذا اتضح أن قرارات الهيئة لا تُنفذ، فيُرسَل طلب بالتوضيح. وينطبق هذا الأمر على جميع الأعضاء، حتى الذين لم يطبقوا ولو قراراً واحداً من قرارات الهيئة. ويرسل الأمين التنفيذي طلب التوضيح نيابةً عن لجنة الامتثال إلى الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك عبر الممثلة الدائمة لمنظمة الفاو، ويرسل نسخة عنه إلى جهة الاتصال الوطنية. وحين لا توجد ممثلات، يرسل الأمين التنفيذي الإخطار إلى البعثة الدائمة للدول لدى الفاو.

7- وفي حال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اقترح بأن يكون الاتحاد الأوروبي المتلقي الوحيد لطلب التوضيح من خلال بعثته الدائمة لدى الفاو. لذا، يجب أن يضمن الاتحاد الأوروبي التنسيق على الصعيد الداخلي، بما في ذلك مع الدولة العضو التي تتلقى طلب التوضيح.

8- وفي نص طلب التوضيح، يقرّ الأمين التنفيذي بالجهود التي يبذلها البلد العضو المعني لتنفيذ قرارات الهيئة مع الإشارة في الوقت ذاته إلى غياب الإجراءات، حيث ينطبق ذلك. وقد أوصي بالآلا يكون هذا الإخطار بمثابة تحديد وبألا تتضمن المصطلحات المستخدمة تعبير "التحديد". إنما يجب أن يلفت هذا الطلب انتباه العضو إلى ضرورة الردّ على الأمين التنفيذي ضمن مهلة محددة لتلافي إجراء تحديد ملائم خلال المرحلة الثانية.

9- وفي المرحلة الثانية، يجري تحديد حالات عدم الامتثال وفقاً للتوصية GFCM/2010/34/3. واقترح بأن تعطي الهيئة سلطةً إلى لجنة الامتثال لاستضافة اجتماع بين الدورات قبل ثلاثة أشهر من انعقاد الدورة السنوية للجنة الامتثال كحدّ أقصى. و سينرأس هذا الاجتماع رئيس مكتب لجنة الامتثال، وتوفّر الأمانة كل المساعدة المطلوبة. ويكون هذا الاجتماع مفتوحاً لممثلي الأعضاء، ربما خبراء قانونيين.

10- واتفق على وجوب أن يتابع الاجتماع بين الدورات الإجابات التي ترد على طلبات التوضيح استناداً إلى المعلومات التي يوفرها الأعضاء. وحين لا تُعتبر الإجابات مرضيةً، توجّه الأمانة رسالةً بالشكل المعروف في المرفق سين من تقرير الدورة السابعة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وقد وُضعت صلاحيات الاجتماع بين الدورات للجنة الامتثال.

11- وتقرّر تبسيط مسودة رسائل التحديد الملحقة بالوثيقة COC:7/2013/2 لتلافي اعتبارها هجومية من جانب الأعضاء. وإضافةً إلى ذلك، سوف يتمّ إعداد مسودة لاستمارة طلب التوضيح. وتُرفع النصوص الجديدة إلى الهيئة لاعتمادها.

المرفق ميم

جدول إشاري عن حالة تنفيذ قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من جانب الأطراف المتعاقدة²

القرار GFCM/35/2011/1	التوصيتان GFCM/36/2012/1 وGFCM/35/2011/2	التوصية GFCM/36/2012/3	التوصية GFCM/36/2012/2	
عن تقديم بيانات مختطه بشأن سفن الصيد	المرجان الأحمر	صون اسماك القرش واسماك الراي	صون الحيتانيات	
منفذ جزئياً	لا ينطبق	التنفيذ جار	التنفيذ جار	ألبانيا
لم يُنفذ	التنفيذ جار	منفذة	التنفيذ جار	الجزائر
منفذ	لا ينطبق	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	بلغاريا
منفذ جزئياً	التنفيذ جار	منفذة	التنفيذ جار	كرواتيا
منفذ جزئياً	لا ينطبق	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	قبرص
التنفيذ جار	لا ينطبق	منفذة	غير منفذة	مصر
منفذ	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	الاتحاد الأوروبي
منفذ	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	فرنسا
منفذ	نُفذت جزئياً	منفذة	منفذة	اليونان
لم يُنفذ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	إسرائيل
منفذ	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	إيطاليا
نُفذ جزئياً	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	اليابان
نُفذ جزئياً	لا تنطبق	التنفيذ جار	لم تُنفذ	لبنان
التنفيذ جار	لا تنطبق	التنفيذ جار	التنفيذ جار	ليبيا
نُفذ جزئياً	لا تنطبق	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	مالطا
لا ينطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	موناكو

² تُعطى التعريفات في نهاية الوثيقة.

القرار GFCM/35/2011/1	التوصيتان GFCM/36/2012/1 و GFCM/35/2011/2	التوصية GFCM/36/2012/3	التوصية GFCM/36/2012/2	
عن تقديم بيانات مختاطة بشأن سفن الصيد	المرجان الأحمر	صون اسماك القرش واسماك الراي	صون الحيتانيات	
لم يُنفذ	الوضع غير واضح	نُفذت	لم تُنفذ	الجبل الأسود
نُفذ	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت جزئياً	المغرب
لم يُنفذ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	رومانيا
نُفذ	غير مبلغ	نُفذت	نُفذت	سلوفينيا
نُفذ	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	إسبانيا
لم يُنفذ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	الجمهورية العربية السورية
لم يُنفذ	التنفيذ جارٍ	غير مبلغ	التنفيذ جارٍ	تونس
نُفذ	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	تركيا

التوصية GFCM/35/2011/6	التوصية GFCM/35/2011/5	التوصية GFCM/35/2011/4	التوصية GFCM/35/2011/3	التوصية GFCM/35/2011/1	
رفع التقارير عن تربية الأحياء المائية	صون الفقمة الناسكة	الصيد العرضي للسلاحف البحرية	الصيد العرضي للطيور البحرية	السجل	
نُفذت	غير مبلغ	التنفيذ جارٍ	غير مبلغ	نُفذت جزئياً	البانيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	التنفيذ جارٍ	الجزائر
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	بلغاريا
نُفذت	لم تُنفذ	لم تُنفذ	لم تُنفذ	نُفذت	كرواتيا
نُفذت	نُفذت جزئياً	نُفذت	لم تُنفذ	نُفذت	قبرص
نُفذت جزئياً	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت جزئياً	مصر
نُفذت	نُفذت جزئياً	نُفذت	نُفذت	نُفذت	الاتحاد الاوروبي

التوصيه GFCM/35/2011/6	التوصيه GFCM/35/2011/5	التوصيه GFCM/35/2011/4	التوصيه GFCM/35/2011/3	التوصيه GFCM/35/2011/1	
رفع التقارير عن تربية الأحياء المائية	صون الفقمة الناسكة	الصيد العرضي للسلاحف البحرية	الصيد العرضي للطيور البحرية	السجل	
نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت	فرنسا
نفذت	لم تنفذ	لم تنفذ	لم تنفذ	نفذت	اليونان
لم تنفذ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	إسرائيل
نفذت	لم تنفذ	لم تنفذ	لم تنفذ	نفذت	إيطاليا
لا تنطبق	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	اليابان
التنفيذ جارٍ	نفذت	نفذت	التنفيذ جارٍ	لم تنفذ	لبنان
التنفيذ جارٍ	لا تنطبق	نفذت	التنفيذ جارٍ	لم تنفذ	ليبيا
نفذت	لا تنطبق	نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت	مالطا
لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	موناكو
نفذت	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	التنفيذ جارٍ	الجبل الاسود
نفذت	لا تنطبق	نفذت جزئياً	التنفيذ جارٍ	نفذت جزئياً	المغرب
نفذت جزئياً	لا تنطبق	لا تنطبق	غير مبلغ	نفذت	رومانيا
نفذت	لا تنطبق	نفذت	نفذت	نفذت	سلوفينيا
نفذت	نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت جزئياً	نفذت	إسبانيا
لم تُنفذ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	الجمهورية العربية السورية
نفذت	التنفيذ جارٍ	التنفيذ جارٍ	غير مبلغ	التنفيذ جارٍ	تونس
نفذت	نفذت	نفذت	غير مبلغ	نفذت	تركيا

التوصية GFCM/33/2009/3	التوصية GFCM/33/2009/2	التوصية GFCM/33/2009/1	التوصية GFCM/34/2010/2	
المهمة 1	الحجم الأدنى لفتحات الشباك المستخدمة في صيد أسماك القاع	منطقة الصيد المحظورة في خليج ليون	بشأن إدارة طاقة الصيد (تقرير لجنة المالية عام 2007 و2008 و2009)	
نُفذت	التنفيذ جار	لا تنطبق	غير مبلغ	ألبانيا
نُفذت	نُفذت	لا تنطبق	لم تُنفذ	الجزائر
نُفذت	لا تنطبق	لا تنطبق	نُفذت	بلغاريا
نُفذت	نُفذت جزئياً	لا تنطبق	لم تُنفذ	كرواتيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	قبرص
نُفذت	التنفيذ جار	لا تنطبق	لم تُنفذ	مصر
لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	الاتحاد الأوروبي
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	فرنسا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	اليونان
لم تُنفذ	غير مبلغ	لا تنطبق	لم تُنفذ	إسرائيل
نُفذت	نُفذت جزئياً	نُفذت	نُفذت	إيطاليا
لا تنطبق	غير مبلغ	لا تنطبق	لا تنطبق	اليابان
نُفذت	لا تنطبق	لا تنطبق	لم تُنفذ	لبنان
نُفذت جزئياً	نُفذت	لا تنطبق	نُفذت جزئياً	ليبيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	مالطا
لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	موناكو
نُفذت	التنفيذ جار	لا تنطبق	لم تُنفذ	الجبل الأسود
نُفذت	نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	المغرب
لم تُنفذ	لا تنطبق	لا تنطبق	نُفذت	رومانيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	سلوفينيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	إسبانيا

التوصية GFCM/33/2009/3	التوصية GFCM/33/2009/2	التوصية GFCM/33/2009/1	التوصية GFCM/34/2010/2	
المهمة 1	الحجم الأدنى لفتحات الشباك المستخدمة في صيد أسماك القاع	منطقة الصيد المحظورة في خليج ليون	بشأن إدارة طاقة الصيد (تقرير لجنة المالية عام 2007 و2008 و2009)	
لم تُنفذ	غير مبلغ	لا تنطبق	لم تُنفذ	الجمهورية العربية السورية
نفذت	التنفيذ جار	لا تنطبق	نفذت جزئياً	تونس
نفذت	نفذت جزئياً	لا تنطبق	نفذت	تركيا

التوصية GFCM/2005/1	التوصية GFCM/2006/3	التوصية GFCM/2006/2	التوصية GFCM/2008/1	التوصية GFCM/33/2009/8	التوصية GFCM/33/2009/7	
حظر الصيد بالجرافات تحت 1000 متر	بشأن إنشاء 3 مناطق تُمنع فيها مصايد الأسماك	إقفال موسم مصايد أسماك الدولفين استناداً إلى معدات تجميع الأسماك	إجراءات في دولة الميناء	قائمة السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	نظام رصد السفن	
نُفذت	التنفيذ جار	التنفيذ جار	نُفذت جزئياً	التنفيذ جار	نُفذت	ألبانيا
نُفذت	لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	غير مبلغ	التنفيذ جار	الجزائر
نُفذت	نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	بلغاريا
التنفيذ جار	لا تنطبق	لا تنطبق	غير مبلغ	نُفذت	نُفذت	كرواتيا
نُفذت	نُفذت	نُفذت	غير مبلغ	نُفذت	نُفذت	قبرص
لا تنطبق	غير مبلغ	نُفذت	لا تنطبق	التنفيذ جار	التنفيذ جار	مصر
نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	الاتحاد الأوروبي
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	فرنسا
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	اليونان
غير مبلغ	غير مبلغ	لا تنطبق	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	إسرائيل
نُفذت	غير مبلغ	نُفذت	لم تُنفذ	نُفذت	نُفذت	إيطاليا
نُفذت	لا تنطبق	لا تنطبق	غير مبلغ	لا تنطبق	غير مبلغ	اليابان
لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	نُفذت	غير مبلغ	لم تُنفذ	لبنان
لا تنطبق	لا تنطبق	نُفذت	التنفيذ جار	نُفذت جزئياً	نُفذت جزئياً	ليبيا
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	مالطا
لا تنطبق	لا تنطبق	لا تنطبق	غير مبلغ	لا تنطبق	لا تنطبق	موناكو
الوضع غير واضح	غير مبلغ	لا تنطبق	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	الجبل الأسود

التوصية GFCM/2005/1	التوصية GFCM/2006/3	التوصية GFCM/2006/2	التوصية GFCM/2008/1	التوصية GFCM/33/2009/8	التوصية GFCM/33/2009/7	
حظر الصيد بالجرافات تحت 1000 متر	بشأن إنشاء 3 مناطق تُمنع فيها مصايد الأسماك	إقفال موسم مصايد أسماك الدولفين استناداً إلى معدات تجميع الأسماك	إجراءات في دولة الميناء	قائمة السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	نظام رصد السفن	
نُفذت	لا تنطبق	لا تنطبق	التنفيذ جار	لا تنطبق	نُفذت	المغرب
لا تنطبق	غير مبلغ	لا تنطبق	غير مبلغ	نُفذت	نُفذت	رومانيا
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	سلوفينيا
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	إسبانيا
غير مبلغ	غير مبلغ	لا تنطبق	غير مبلغ	غير مبلغ	غير مبلغ	الجمهورية العربية السورية
نُفذت	غير مبلغ	التنفيذ جار	غير مبلغ	غير مبلغ	التنفيذ جار	تونس
نُفذت	لا تنطبق	نُفذت	نُفذت	نُفذت	نُفذت	تركيا

تعريفات

التعريف	الحالة
بلغ الطرف المتعاقد أن القرار قد نُفذ وأدرج في التشريع الوطني.	1- نُفذ
بلغ الطرف المتعاقد أن القرار نُفذ جزئياً فقط ، إمّا لأنه لم يُدرج بصورة كاملة في التشريع الوطني (مثلاً التشريع يغطي فقط مجموعة فرعية من الحالات- الأنواع، المناطق، متطلبات البيانات) أو لأن التشريع الوطني شامل بشكل تام إنما لم يتم الامتثال له سوى بصورة جزئية.	2- نُفذ جزئياً:
بلغ الطرف المتعاقد عن إحدى الإجراءات التالية تحسباً للتنفيذ المرتقب للقرار: 3-1 صعوبات في التنفيذ: أعلن الطرف المتعاقد أنه يعالج الصعوبات التقنية التي لها دور فعال في تنفيذ القرار. 3-2 قيد الإعداد: ما من صعوبات تقنية/جرت معالجة الصعوبات التقنية على نحو ناجح، والطرف المتعاقد يدرج القرار في التشريع الوطني. 3-3 خطة الإدارة قيد الإعداد: ما من صعوبات تقنية/جرت معالجة الصعوبات التقنية على نحو ناجح، والطرف المتعاقد بصدد إعداد خطة للإدارة ستشمل، من بين أمور أخرى، القرار. 3-4 إجراء اختبارات تجريبية: الطرف المتعاقد يجري اختبارات باتجاه تنفيذ القرار.	3- التنفيذ جارٍ:
بلغ الطرف المتعاقد أن القرار لم يُدرج في التشريع الوطني/ أدرج القرار إنما لم يتم الامتثال له بعد.	4- لم يُنفذ
الطرف المتعاقد ليس ملزماً بتنفيذ القرار لأحد الأسباب التالية: 5-1 لا وجود لأنشطة صيد: لا يقوم الطرف المتعاقد بأي نشاط في مجال الصيد في المنطقة الخاضعة للقرار. 5-2 مصايد أسماك مغلقة: أغلق الطرف المتعاقد مصيد الأسماك المعني بالقرار. 5-3 محظور: حظر الطرف المتعاقد صيد الأنواع المعنية بالقرار.	5- لا ينطبق
لم يبلغ الطرف المتعاقد ما إذا اتخذت إجراءات لتنفيذ القرار وإدراجه في التشريع الوطني، أو في حال القرارات التي تتطلب تقديم بيانات/معلومات، لم يقدم الطرف المتعاقد البيانات/المعلومات المطلوبة.	6- غير مبلغ

المرفق نون

**رسالة نموذجية بشأن الإيضاحات المطلوبة عن حالة تنفيذ توصيات الهيئة العامة
لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من جانب الأطراف المتعاقدة**

صاحب المعالي،

اسمحوا لي بدايةً أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام المتواصل الذي تبديه حكومتكم في دعم الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

وأودّ أيضاً أن أتوجه إليكم بالشكر على المعلومات التي وقّرها [البلد] إلى لجنة الامتثال بمناسبة انعقاد دورتها الـ... (المكان والتاريخ) في ما يخصّ تنفيذ توصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، كما هو مبين في الجدول الملحق بهذه الوثيقة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، فإن [البلد] لا ينفذ بعد التوصيات — تنفيذاً كاملاً. وعلاوةً على ذلك، لم تتلق لجنة الامتثال أي تقرير يتعلّق بحالة تنفيذ [البلد] للتوصيات —.

وسأكون ممتناً لكم أن تطلعونا على أي تطورات تكون قد طرأت على صعيد تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، وأن تشيروا إلى أية صعوبات معينة قد أعاققت إنفاذها.

وسأكون ممتناً إذا تكرمتم بإرسال ردّكم قبل [التاريخ].

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

المرفق سين

رسالة نموذجية تتعلق بتحديد الأطراف المتعاقدة غير الممتثلة

صاحب المعالي،

أودّ أن أشكركم على المعلومات الإضافية التي وفّرتها حكومتكم بشأن حالة تنفيذ توصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

وبهدف ضمان التنفيذ الصحيح لإجراءات الصون والإدارة التي تضعها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، تضطلع لجنة الامتثال بمهمة تحديد حالات عدم الامتثال للأطراف المتعاقدة في الهيئة. وقد تمّت المصادقة على هذا بموجب التوصية GFCM/34/2010/3 "بشأن تحديد حالات عدم الامتثال"، التي اعتمدت في الدورة الرابعة والثلاثين للهيئة.

ووفقاً لأحكام هذه التوصية، يتوجب على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من خلال لجنة الامتثال التابعة لها، أن تضمن تنفيذ التوصيات السارية تنفيذاً صحيحاً وإدراجها في التشريعات الوطنية عملاً بالمادتين الثالثة-1 (باء) والخامسة من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

ويشير تحليل أحدث المعلومات الواردة من حكومتكم إلى أن [البلد] لا ينفذ بعد التوصيات التالية:

- [السبب]

-

-

وتجدر الإشارة إلى أنه تمثياً مع التوصية GFCM 34/2010/3 لدى [البلد] الحق في الردّ على لجنة الامتثال حتى 30 يوماً قبل انعقاد الجلسة العامة المقبلة للهيئة، وتوفير جميع المعلومات المكتملة ذات الصلة، بما في ذلك الإجراءات المخطط لها لتصحيح الوضع.

وسأكون ممتناً إذا تكرّمتم بإرسال إشعارٍ باستلام هذا الإخطار نيابةً عن حكومتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

المرفق عين

رسالة نموذجية عن تحديد غير الأعضاء وفقاً للتوصية GFCM/34/2010/3

صاحب السعادة،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة [XXXX].

يسرني أن أذكر مع هذه الرسالة بنطاق التوصية GFCM/34/2010/3 "فيما يتعلق بتحديد عدم الامتثال"، التي اعتمدها الهيئة في دورتها الرابعة والثلاثين. ويتعين على الهيئة، وفقاً لأحكام هذه التوصية، ومن خلال لجنة الامتثال الخاصة بها، ضمان تنفيذ التوصيات النافذة بشكل صحيح وإدراجها في التشريعات الوطنية وفقاً للمادتين الثالثة 1(ب) والخامسة من اتفاقية إنشاء الهيئة. وقد اعتمدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في الدورة الثلاثين التوصية GFCM/30/2006/5، بشأن "معايير الحصول على وضع الطرف المتعاون غير المتعاقد في مجال اختصاص الهيئة". وتدعو هذه التوصية الدول التي تمارس الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمياه المتصلة بهما لأن تصبح "أطرافاً متعاونة غير متعاقدة" في الهيئة. ويحدد هذا الوضع الدول التي تصيد طواعية وفقاً لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها الهيئة. وإذا لم تتقدم حكومتكم حتى الآن بطلب للحصول على مثل هذا الوضع، فهي بالتالي ليست عضوة في الهيئة.

ويدرك القانون الدولي المتعارف عليه، كما هو مبين في المادة 8 من "اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال" (نيويورك، 1995)، أن من واجب الدول أن تتعاون في حفظ الموارد البحرية الحية، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية القائمة لإدارة مصايد الأسماك.

ويرد في المادة 8 (4) من هذا الاتفاق أيضاً أنه:

"فقط تلك الدول الأعضاء في مثل هذه المنظمة أو المشاركة في مثل هذا الترتيب، أو التي توافق على تطبيق تدابير الحفظ والإدارة التي تضعها منظمة كهذه أو ترتيب كهذا، ستحصل على الموارد السمكية التي تنطبق عليها تلك التدابير".

واتساقاً مع هذا الحكم، ومع الأخذ في الاعتبار أن الهيئة هي المنظمة الإقليمية لإدارة الأسماك المختصة فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، يتوقع من كافة الدول التي تمارس الصيد في هذه المنطقة أن تنفذ بالتوصيات النافذة، كما تعتمدها الدورات السنوية للهيئة (والقائمة الكاملة متاحة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: www.gfcm.org).

ولتوضيح ما إذا كانت حكومتكم تقوم بأنشطة صيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أم لا، ومدى قيامها بذلك، سيكون من دواعي سروري أن تتكرموا ببحث إمكان حضوركم الدورة المقبلة للهيئة التي ستعقد في (يوم/شهر/سنة) والتي سيتم فيها تحديد حالات عدم الامتثال للتوصيات النافذة ومناقشة الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد من يصطادون الأسماك بطريقة تنتقص من فعالية هذه التوصيات.

وعلاوة على ذلك، وبما يتفق مع درجة انخراط حكومتكم في أنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أود أن أدعوكم إلى النظر في أن تصبح حكومتكم عضوا في الهيئة أو أن تحصل على وضع "الطرف المتعاون غير المتعاقد".

وسيكون من دواعي سروري تقديم أية معلومات أو إيضاحات إضافية قد تحتاجونها بشأن هذه المسألة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

المرفق فاء

تقرير الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية سبليت، كرواتيا، 13 مايو/أيار 2013

افتتاح الدورة

1- عقدت لجنة الإدارة والمالية (اللجنة) التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها الرابعة في سبليت، كرواتيا في 13 مايو/أيار 2013. وقد حضر الدورة مندوبون من 21 من البلدان الأعضاء في الهيئة بالإضافة إلى مراقبين من دول غير أعضاء في الهيئة (الاتحاد الروسي) ومن منظمات حكومية دولية وغير حكومية دولية.

2- وأعلن السيد Aleksandar Joksimovic، نائب الرئيس الأول للجنة، افتتاح الدورة مرحباً بالمشاركين ومبدياً تقديره لحكومة كرواتيا لاستضافتها هذه الدورة في سبليت ولتنظيم الممتاز لهذا الحدث.

اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة

3- أشار نائب الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على نحو ما يرد في الوثيقة CAF:IV/2013/Inf.4.

4- وقد تم اعتماد جدول الأعمال الوارد في المرفق ألف مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه.

تقرير الأمانة عن المسائل الإدارية والقانونية

5- قدّم السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة، "تقرير الأمانة عن المسائل الإدارية والمالية" (الوثيقة CAF:IV/2013/2) الذي يلخص الأوضاع الإدارية والمالية. وبعدها سلط الضوء على تأثيرات النهج الموجه نحو النتائج الذي اعتمده أمانة الهيئة ودوره الأساسي في العملية التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالنسبة إلى الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من دستور الفاو، تناول العرض جملة مواضيع من بينها المقر الرئيسي للهيئة والتعيينات والمعدات والبنى التحتية وأنشطة فريق المهام والإجراءات الخاصة بالبحر الأسود وأنشطة التعاون والزيارات الرفيعة المستوى واجتماعات التنسيق والاجتماعات والمطبوعات والتعاون مع الشركاء وحالة دفع المساهمات في الميزانية المستقلة من قبل الأعضاء واستعراض بيان النفقات لسنة 2012 بما يشمل الموارد من خارج الميزانية.

المسائل الإدارية

التوصيات المعتمدة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الهيئة

6- أبلغت اللجنة بأن الأمانة قد أحالت رسمياً نص التوصيات المعتمدة في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة (المغرب، مايو/أيار 2012) إلى الأعضاء والمراقبين. وبعد "فترة سماح"، دخلت القرارات ذات الصلة حيز التنفيذ في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

الإجراءات المحددة التي اتخذتها الهيئة في منطقة البحر الأسود

7- أطلع الأمين التنفيذي اللجنة على أبرز نتائج الأنشطة في منطقة البحر الأسود مسلطاً الضوء بشكل خاص على تعيين جهات الاتصال لكل من الدول المطلّة على البحر الأسود واستحداث قاعدة بيانات إقليمية على الإنترنت للخبراء والمؤسسات في منطقة البحر الأسود وعقد حلقتي عمل عن الرصد والمراقبة والإشراف وجمع البيانات على التوالي. وشدد بنوع خاص على الاهتمام الكبير الذي أبدته البلدان الأعضاء وغير الأعضاء تجاه أنشطة الهيئة وتوطيد التعاون مع بلغاريا ورومانيا وتركيا.

أنشطة الأمانة وطريقة عملها

8- وأبلغت اللجنة أنّ أنشطة الأمانة بين الدورة والأخرى شملت تنظيم وتنسيق 22 اجتماعاً وافقت عليه الهيئة، بما في ذلك 9 اجتماعات للأجهزة الفرعية والدورة السنوية للجنة العلمية الاستشارية و4 اجتماعات للأجهزة الفرعية التابعة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية والدورة الثامنة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية، بما في ذلك نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط. كما عقدت الهيئة 3 اجتماعات لمكتبها ولمكتب لجنة الامتثال ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، فضلاً عن تنظيم 4 حلقات عمل إقليمية فرعية ضمن برنامج العمل الإطاري الأول. وأصدرت الأمانة 35 وثيقة فنية وإدارية.

9- وأبلغت اللجنة أنّ المسؤول عن موارد مصايد الأسماك (ف-4) السيد Miguel Bernal (إسباني الجنسية) قد تم تعيينه في يوليو/تموز 2012 في حين تمّ تعيين المحررة العلمية / المترجمة (ف-2) السيدة Dominique Bourdenet (فرنسية الجنسية) في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وعلاوة على ذلك، تم ترفيع وظيفة السيدة Claudia Escutia من مساعدة إدارية خ ع-5 إلى مساعدة البرنامج خ ع-6 بما يعكس على نحو أفضل المسؤوليات والمواصفات المطلوبة لهذه الوظيفة. ولا يزال العمل جارٍ لاختيار مسؤول عن مصايد الأسماك مختص بالمسائل القانونية والمؤسسية (ف-3) ومساعد مكتب (خ ع-3) وحارس أمن (خ ع-2). وفي هذه الأثناء، تولى فريق مؤقت يضم أربعة من المتقاعدين من الفاو المهام الأمنية بالتناوب. وتم تعيين مساعد مكتب (خ ع-3) مؤقتاً لمدة 6 أشهر لاستبدال موظفة المكتب في الهيئة خلال إجازة الأمومة وتولى استشاريون تأدية المهام الأمنية. وقد ساعد متدرّب واحد وعدد من الاستشاريين في تنفيذ الأنشطة في سنتي 2012 - 2013.

تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات

10- أبلغت اللجنة باستحداث بنية تحتية دائمة قائمة على تكنولوجيا السحابة الإلكترونية بهدف: (1) توفير أدوات تفاعلية مكيّفة لدعم الأنشطة بين الدورة والأخرى والأجهزة الفرعية وبرنامج

العمل الإطاري ؛ (2) تقديم حلّ متكامل يمكّن الأطراف المهتمة من التواصل ومن تخزين البيانات المشتركة؛ (3) وتحسين كفاءة الأمانة وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة.

المقر الرئيسي للهيئة

11- جرى تذكير اللجنة بأنّ تمويل المقر الرئيسي لأمانة الهيئة يتمّ بواسطة مساهمة من الفاو (قدرها 46 000 يورو في السنة) ومن إيطاليا (قدرها 100 000 يورو في السنة). وقد جرى تأمين البنى التحتية والمعدات الأمنية اللازمة واقتناء تجهيزات تكنولوجيا المعلومات.

حالة المصادقة على التعديلات في اتفاقية إنشاء الهيئة

12- أُطلعت اللجنة على حالة الموافقة على التعديلات التي أُدخلت في سنة 1997 على اتفاقية إنشاء الهيئة والتي بقيت على حالها، أي أنّ 21 من الأعضاء قد أودعوا صكوك موافقتهم في حين أنّ مصر (التي عمدت إلى تسديد مساهمتها) وإسرائيل لم تودعا الصك بعد. ووردت رسالة من سفارة الجمهورية العربية السورية في سبتمبر/أيلول 2010 تبلغ فيها بأنّ سوريا قد صادقت على الاتفاقية.

المسائل المالية

مساهمات الأعضاء في الميزانية المستقلة

13- أبلغت الأمانة اللجنة بأنّ رسالة "النداء الخاص بطلب الأموال" أرسلت في يونيو/حزيران 2012. ومع حلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، كان معظم الأعضاء قد سددوا مساهماتهم. وبلغ مجموع الأعضاء الذين أودعوا صكوك قبولهم ودفعوا مساهماتهم 18 عضواً؛ في حين أنّ كلا من لبنان وليبيا ومالطة قد أودعوا صك قبولهم لكن من دون أن يدفعوا مساهماتهم، بينما لم تودع أي من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل صك القبول ولا سددتا مساهماتهما.

14- وطرح مندوب الجزائر مسألة المساهمات التي لم تُسدد بعد مشدداً على ضرورة الحرص على وفاء جميع الأعضاء بالتساوي بواجباتهم عند استحقاقها دونما تأخير بما يسمح للأمانة أن تعمل بكامل طاقتها. وطلب إلى الوفود من البلدان التي لا تزال لديها مساهمات مستحقة إعطاء إيضاحات بهذا الشأن. فأكدت مالطة وليبيا للجنة أنهما ستبادران إلى الدفع في الوقت المطلوب.

الأوضاع المالية في عام 2012: الميزانية المستقلة والمتأخرات والصناديق الاستثمارية

15- أُطلعت اللجنة على النفقات الرئيسية في الفترة ما بين الدورتين بحسب الأولويات وخطة العمل المعتمدة.

16- وأتيحت المعلومات الواردة من الفاو والاتحاد الأوروبي وإيطاليا عن حالة موارد الهيئة من خارج الميزانية (أي المساهمات الطوعية من الأعضاء المخصصة لأنشطة محددة).

17- وتقدمت اللجنة بالشكر إلى الأمانة على عرضها المفصل عن المسائل الإدارية والمالية.

18- وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى ازدياد حجم الأنشطة التي تنفذها الهيئة بفضل الموارد الخارجة عن الميزانية وأبرز حاجة الأعضاء إلى الحصول على صورة شاملة للموارد المالية الإضافية التي تُستخدم لتمويل الأنشطة المتفق عليها بين الدورة والأخرى. وأكد أهمية الشفافية في الميزانية لكي يتمكن الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة عند النظر في خطة العمل السنوية. واقترح بهذا الصدد أن تعدّ الأمانة تقريراً إضافياً يقتصر على الموارد الخارجة عن الميزانية - على أن يُحال مع التقرير المعتاد عن المسائل الإدارية والمالية - بما يفيد في تحليل خطة العمل وتحديد الأولويات.

19- وحظي هذا الاقتراح بتأييد واسع من مندوب فرنسا الذي شدد على أهمية معرفة الإطار الإداري (الميزانية المستقلة، الموارد الخارجة عن الميزانية، برنامج العمل الإطاري، وغيره) الذي اندرجت ضمنه كل من الأنشطة المنفذة بين الدورة والأخرى. وتم التذكير في هذا الإطار بأن الأنشطة الجارية بالتعاون مع المشاريع الإقليمية للفاو لا يمكن تصنيفها ضمن هذه الفئة.

الميزانية المؤقتة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لسنة 2013

20- عرض الأمين التنفيذي ميزانية الهيئة ومساهمات الأعضاء لسنة 2013 (الوثيقة CAF:IV/2013/3).

21- وكانت الميزانية المقترحة للفترة المذكورة قد أعدت مع افتراض تعيين المسؤول عن مصايد الأسماك المختص بالمسائل القانونية والمؤسسية (ف-3) ومساعد المكتب (خ ع-3) والحارس الأمني (خ ع-2) قبل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013، فضلاً عن ترفيع درجة محلل البرامج/النظم (خ ع-5) إلى مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (خ ع-6) اعتباراً من سنة 2014.

22- ويقدر المبلغ الإجمالي للميزانية المستقلة في سنة 2013 بحدود 1 940 973 دولاراً أمريكياً مقابل 2 056 017 دولاراً أمريكياً في سنة 2014. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 7.53 في المائة في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وزيادة بنسبة 5.93 في المائة في سنة 2014 مقارنة بالميزانية المقترحة للسنة المالية السابقة.

23- وأعدّ اقتراح الميزانية لسنة 2013 أيضاً على افتراض أنّ الفاو ستواصل المساهمة في الأمانة بمبلغ 46 000 يورو في السنة بالإضافة إلى تقديمها دعماً تقنياً؛ وأنّ الحكومة الإيطالية سوف تواصل إنفاق 100 000 يورو في السنة لتغطية قسم من التكاليف الجارية للهيئة.

24- وبالنسبة لرغبة الجبل الأسود التي عبّر عنها بصورة غير رسمية لتغطية مساهمة صربيا التي لم تُسدّد بعد قبل انسحابها من الهيئة والبالغة 8 785.42 دولار أمريكي، أكد مندوب الجبل الأسود أنّ هذا سيكون موضع بحث ثنائي على مستوى الوزراء وأنّ القرار النهائي سوف يصدر في أقرب وقت ممكن لكي تنظر فيه الهيئة.

25- وأيد مندوب الجزائر مقترح الأمين التنفيذي بشأن تغطية تكاليف مناصب نواب رؤساء اللجان واقترح البحث في إمكانية تكبد هذه التكاليف من قبل بلدانهم.

26- واثنى وفد الاتحاد الأوروبي على العرض المفصل الذي قدّمته الأمانة مما أتاح النظر عن كثب في الجهود التي تبذلها الأمانة لتنفيذ جميع المخرجات المنشودة ولزيادة الكفاءة وكفالة الاستخدام الأمثل للنفقات. واقترح الوفد بهذا الصدد إفساح مزيد من الوقت للأعضاء لتحليل الأرقام خاصة في ضوء المناقشات التي ستجري خلال الأسبوع.

27- ووافقت اللجنة على اتخاذ قرار نهائي بشأن التعيينات واعتماد الميزانية والأولويات خلال الأسبوع بعد مراجعة خطة العمل لسنة 2013.

برنامج عمل لجنة الإدارة والمالية

28- نظراً إلى الولاية الهامة التي أوكلت إلى اللجنة، طرح مندوب تونس إمكانية عقد اجتماع لمكتب اللجنة في الفترة الفاصلة بين الدورة والأخرى للتنسيق الضروري مع اللجان الأخرى وللتحضير للمسائل المالية. غير أنه اقترح في المناقشات اللاحقة أن تتم هذه التحضيرات بالوسائل الإلكترونية (المؤتمرات الفيديوية أو سواها) عوضاً عن إضافة عبء كبير إلى النفقات القائمة لعقد اجتماع آخر.

انتخاب مكتب اللجنة

29- ذكّر الأمين التنفيذي بقواعد انتخاب مكتب الأجهزة الفرعية للهيئة. وأيد عدد من الوفود انتخاب أعضاء المكتب الحاليين لولاية أخرى نظراً إلى التحديات الناشئة عن عملية التحديث الجارية للهيئة والتي من أجلها من المهم أن يواصل الأشخاص المكلفون بالفعل عملهم.

30- وفي ظل غياب السيد محمد ناجح، انتخبت اللجنة بالإجماع السيدة Mimoza Cobani (ألبانيا) في منصب النائب الثاني لرئيس اللجنة.

أية مسائل أخرى

31- بالإشارة إلى المادة الثانية (1) من اتفاقية إنشاء الهيئة ولا سيما المادة الثالثة (2) من لائحتها الداخلية التي تنص على أن "يتسلم الأمين التنفيذي في كل دورة أوراق تفويض الوفود، والدول التي لها صفة مراقب والمنظمات الدولية المشاركة بصفة مراقب. وتطابق هذه الأوراق الصيغة الموحدة الموضوعة من قبل الأمانة"، عرض الأمين التنفيذي نموذج استمارة لكي تنظر فيه الهيئة.

32- وأيد مندوبا فرنسا والجزائر هذا الاقتراح مذكرين بأنّ هذا الإجراء متبع بالفعل في منظمات إقليمية أخرى لإدارة مصايد الأسماك وبأنّ من شأنه أن يعزز أكثر دور الممثلين الوطنيين المشاركين في الدورات وولايتهم.

33- وقد تم اعتماد نموذج الاستثمار مع إدخال بعض التعديلات التي اقترحتها الوفود. واتفق على أن تُرسل الأمانة نموذج الاستثمار إلى الأعضاء في الوقت الكافي قبل انعقاد كل دورة من الدورات.

موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة

34- اعتبر مندوبا مصر وتونس أنه من الضروري الإبقاء على اجتماع لجنة الإدارة والمالية ضمن الدورة السنوية للهيئة (وليس قبلها) رغم تأييدهما عقدها في وقت متأخر من الأسبوع للنظر أولاً في الأولويات والأنشطة المزمع الاضطلاع بها ومن ثم في التداعيات المالية على الميزانية.

35- واتفق بالتالي على أن تحدد الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة.

اعتماد التقرير واختتام الدورة

36- اعتمد هذا التقرير في 16 مايو/أيار 2013.

المرفق فاء / الملحق ألف

جدول الأعمال

1. افتتاح الدورة
2. اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة
3. استنتاجات فريق المهام حول المسائل الإدارية والمالية
4. تقارير الأمانة حول المسائل الإدارية والمالية
 - أنشطة الأمانة وسير عملها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتوظيف
 - حالة المصادقة على التعديلات في اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
 - حالة مساهمات الأعضاء في الميزانية المستقلة
 - الأوضاع المالية في عام 2012 : الميزانية المستقلة والمتأخرات والصناديق الاستثنائية
5. الميزانية المؤقتة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لسنة 2013
6. برنامج عمل لجنة الإدارة والمالية
7. انتخاب مكتب لجنة الإدارة والمالية
8. أية مسائل أخرى
 - اقتراح استمارة موحدة لتقديم أوراق التفويض إلى الدورات القانونية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
9. موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة للجنة
10. اعتماد التقرير واختتام الدورة

المرفق صاد

استمارة موحدة لتقديم أوراق التفويض إلى الدورات القانونية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

"بناء على توجيهات [ممثل السلطة المسؤولة]، أودّ إحاطتكم علماً بأنّ [اسم العضو في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط] سوف يشارك في الدورة [...] للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وسوف يمثّله الوفد التالي (أو السيد ... في حال كان الوفد يقتصر على شخص واحد فقط...):

- السيد ... (الوظيفة الرسمية) رئيس الوفد.
- السيد ... (الوظيفة الرسمية) مناب (مناوبون)
- السيد ... (الوظيفة الرسمية) خبير (خبراء)
- السيد ... (الوظيفة الرسمية) مستشار (مستشارون)

ويُسمح للسيد ...، رئيس الوفد، أو في حال غيابه للمناوب عنه أو لأي عضو آخر يعيّنه من بين أعضاء الوفد، بالمشاركة في مجريات الدورة وبتخاذ، نيابة عن حكومة [اسم العضو في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط] (أو عن السلطة المختصة بالنسبة إلى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي)، أي إجراءات أو أي قرارات لازمة في سياق هذه الدورة.

التوقيع

[الوزير أو السلطة المسؤولة]"

يُفضل أن تحمل الرسالة توقيع الوزير المعني؛ كما يجوز أو توقعها نيابة عنه أي سلطة أخرى مرخّص لها بذلك (على غرار المديرية العامة لشؤون البحار والصيد – DG MARE)

تُرسل أوراق التفويض إلى الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

المرفق قاف

صلاحيات جماعة العمل لمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الهدف العام لجماعة العمل، التي سوف تعمل بموجب سلطة فريق المهام، هو تحديد واقتراح التعديلات على اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللائحة الداخلية واللائحة المالية، استناداً إلى الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع المصادقة على "فريق المهام من أجل تحسين وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة".

ويتعين على فريق المهام أن يضمن إجراء مشاورات ملائمة، ومشاركة مراقبي الهيئة في هذه العملية، وعند الضرورة أطراف شأن آخرين.

وسوف تعالج جماعة العمل المسائل التالية باعتبارها أولوية:

الإطار الأساسي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: وبخاصة الولاية التي يمكن توسيع نطاقها، وأهداف المنظمة ونطاقها، على أن يتم تحديدها بصورة واضحة. وكذلك، ينبغي تعديل الاسم لإدراج البحر الأسود ووضع آلية ملائمة لتسوية النزاعات. ويجب أيضاً صياغة مجموعة كاملة من التعريفات المجمعّة في مسرد.

إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: لضمان استدامة الأنشطة من وجهة نظر بيئية، واجتماعية، واقتصادية، بهدف الحصول على غلات مرتفعة في الأجل الطويل. سوف تقيم الجماعة جدوى إعادة التنظيم الوظيفي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إنشاء آلية لتيسير تنفيذ نهج إقليمي فرعي، من أجل وضع خطط الإدارة المتعددة السنوات، لضمان تحسين أنشطة الهيئة. وفي هذا السياق، ينبغي تقييم التآزر والازدواجية الممكنة مع مبادرات أخرى. وفي حالة تربية الأحياء المائية، يجب أن تقيم الجماعة ما إذا كان يجب أن تضم المنصة المتوسطة القائمة لأصحاب الشأن المتعددي الأطراف أعضاء آخرين في الهيئة.

الامتثال والإنفاذ: تعزيز آليات الامتثال، وتقييم إمكانية وضع نظام عقوبات وتقديم اقتراحات ملموسة لتعزيز مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وزيادة مراقبة ورصد أنشطة صيد الأسماك من خلال التعاون الدولي.

حوكمة المنظمة:

- المسائل المالية والإدارية، بما في ذلك المراجعة المالية وآليات تمويل بديلة ممكنة للأنشطة المدعومة من خارج الميزانية.
- الترتيب الإداري الواسع في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة دور ووظائف رئيس الهيئة وأمينها التنفيذي، إضافة إلى الرابطة مع المشاريع الإقليمية للفاو.
- عمل الأجهزة الفرعية وكفاءاتها
- عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك الخيارات المتاحة لتحسين فعالية وكفاءة الدورة السنوية للهيئة وأجهزتها الفرعية. كذلك، يجب تيسير التشاور مع أصحاب الشأن. وإضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة ولاية الآلية المُشار إليها في المادة 7(ح) على النحو الواجب في مسودة التعديلات كما عرضها فريق المهام، على أن تؤخذ تأثيراتها على الميزانية في الاعتبار.
- حالة المراقبين

من شأن الجماعة أن تنجز مهامها بحلول 15 مارس/آذار 2014 كحدّ أقصى.

المرفق راء
الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام
2013

الحصة من المجموع نسبة مئوية	بالدولار الأمريكي	الميزانية المستقلة
		الإدارة
		<u>الموظفون الفنيون</u>
13.19 %	256,000	الأمين التنفيذي - مد-1
	0	نائب الأمين التنفيذي - ف-5 (مجمدة)*
12.21 %	237,000	مسؤول أول في مجال تربية الأحياء المائية، ف-5
9.89 %	192,000	مسؤول الموارد السمكية - ف-4
7.47 %	145,000	مسؤول معلومات سمكية - ف-2
6.34 %	123,000	مسؤول بيانات الامتثال - ف-2
5.92 %	115,000	محرر علمي/مترجم - ف-2
1.03 %	20,000	مسؤول موارد سمكية (شؤون قانونية ومؤسسية) - ف-3 (شهران)
56.05 %	1,088,000	المجموع الفرعي للموظفين الفنيين
		<u>الموظفون الإداريون</u>
5.41 %	105,000	شريك في البرنامج - خ ع-6
4.69 %	91,000	محلل برامج/نظم - خ ع-5 (محسن إلى مساعد في تكنولوجيا المعلومات، خ ع-6 عام 2014)
3.61 %	70,000	مساعد إداري - خ ع-3
0.52 %	10,000	مساعد مكتب - خ ع-3 (شهران)
0.46 %	9,000	حارس أمن - خ ع-2 (شهران)
14.68 %	285,000	المجموع الفرعي للدعم الإداري
70.74 %	1,373,000	مجموع نفقات الموظفين
		<u>الأنشطة</u>
4.38 %	85,000	الموارد البشرية المؤقتة (حراس الأمن، ومعاونو خدمة المكاتب، ووقت العمل الإضافي)
1.29 %	25,000	الاستشارات (مديرو فرق العمل، وغير ذلك.)
5.15 %	100,000	نفقات السفر (الموظفون، المكتب، المنسقون، وبدل المعيشة اليومي وبطاقات سفر الخبراء)
7.99 %	155,000	تحميل التكلفة الداخلية على الإدارة طالبة الخدمة (بما في ذلك الترجمة الفورية)
0.52 %	10,000	التدريب
0.21 %	4,000	المعدات
1.29 %	25,000	نفقات التشغيل ونفقات عامة
0.88 %	17,000	العقود (بما في ذلك المطبوعات)
1.55 %	30,000	فريق المهام/البرنامج الإطاري
0.77 %	15,000	نفقات سفر المترجمين الفوريين
24.01 %	466,000	مجموع الأنشطة الفرعي

	1,839,000	الميزانية المستقلة
	18,390	مصروفات متنوعة (1% من الميزانية المستقلة)
	83,583	تكاليف خدمة منظمة الأغذية والزراعة (4.5% من المجموع)
	1,940,973	مجموع الميزانية المستقلة

* على أن يغطيها جزئياً مسؤول الموارد السمكية (الشؤون القانونية والموسمية)

المرفق شين

الاشتراكات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2013

العضو	دولار أمريكي	نسبة مئوية	دولار أمريكي	المؤشر	دولار أمريكي	المجموع المرجح	دولار أمريكي
ألبانيا	17 175	0,88	8 439	1	4 246	18 430	4 490
الجزائر	66 182	3,41	8 439	1	4 246	219 578	53 497
بلغاريا	12 685	0,65	8 439	1	4 246		
كرواتيا	79 168	4,08	8 439	10	42 459	116 038	28 271
قبرص	93,357	4,81	8,439	20	84 918		
مصر	78 552	4,05	8 439	1	4 246	270 352	65 867
فرنسا	93 357	4,81	8 439	20	84 918		
اليونان	50 898	2,62	8 439	10	42 459		
إسرائيل							
إيطاليا	93 357	4,81	8 439	20	84 918		
اليابان	93 390	4,81	8 439	20	84 918	137	33
لبنان	14 986	0,77	8 439	1	4 246	9 445	2 301
ليبيا	85 151	4,39	8 439	10	42 459	140 593	34 253
مالطا	50 898	2,62	8 439	10	42 459		
موناكو	8 439	0,43	8 439				
الجبل الأسود	9 445	0,49	8 439			4 131	1 006
المغرب	32 590	1,68	8 439	1	4 246	81 701	19 905
رومانيا	12 685	0,65	8 439	1	4 246		
سلوفانيا	50 898	2,62	8 439	10	42 459		
إسبانيا	93,357	4,81	8,439	20	84 918		
الجمهورية العربية السورية	14 987	0,77	8 439	1	4 246	9 451	2 303
تونس	75 410	3,89	8 439	1	4 246	257 457	62 726
تركيا	211 033	10,87	8 439	1	4 246	814 121	198 348
المفوضية الأوروبية	602 973	31,07	8 439			2 440 263	594 534

4 381 697

160

100

1 067 535

679 341

194 097

1 940 973

إجمالي الميزانية		دولار أمريكي
الرسم الأساسي	10 %	1 940 973
		من مجموع الميزانية
* عدد الأعضاء		194 097
		دولار أمريكي
إجمالي الميزانية ناقص الرسم الأساسي		23
		دولار أمريكي
عنصر الناتج المحلي الإجمالي	35 %	1 746 876
		من مجموع الميزانية
		679 341
		دولار أمريكي
عنصر المصيد الطبيعي	55 %	1 067 535
		من مجموع الميزانية
		دولار أمريكي

*الأعضاء الذين يسدون مساهماتهم في الميزانية المستقلة.

حضر الدورة السابعة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)، بما في ذلك الدورة الرابعة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السابعة للجنة الامتثال، ممثلون عن ٢١ بلدا من الأطراف المتعاقدة، وبلد غير عضو في الهيئة، و١١ مراقبا. وقد استعرضت الهيئة أنشطة فترة ما بين الدورات للجنة العلمية الاستشارية واللجنة المعنية بتربية الأحياء المائية، فضلا عن نتائج فريق المهام الذي أنشئ لتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة. ومن بين التدابير التي اعتمدها الهيئة هذا العام، ترد توصية بشأن خطة الإدارة متعددة السنوات وبشأن تدابير الصون الانتقالية لمصايد الأسماك المتعلقة بأرصدة أسماك السطح الصغيرة في البحر الأدياتيكي، وقد حددت هذه التوصية الإجراءات الرامية إلى التقليل من خطر الصيد المفرط وتدهور الأرصدة وتشجيع الاستغلال المستدام لهذه الأنواع المستهدفة الهامة مع الحفاظ على غلات مستقرة. وفي منطقة البحر الأسود، اعتمدت الهيئة توصية بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد أسماك الترس وحفظ الحيتانيات، بغية ضمان حماية صغار أسماك الترس إلى أن تبلغ حجم التكاثر المساهم في تجديد هذه الفئة من سكان البحر الأسود. كما يتطلع هذا الإجراء إلى وضع معايير لمصايد أسماك الترس وذلك للحد من الصيد العرضي للحيتانيات. وبالإضافة إلى هذه التوصيات الملزمة، وافقت الهيئة على قرارين لتعزيز تنفيذ المناطق البحرية المحمية (بما في ذلك المناطق التي يحظر فيها الصيد) ولاعتماد خطوط توجيهية بشأن إدارة طاقات الصيد وفقا لتوافر الموارد من أجل تعزيز مراقبة ورصد جهد الصيد وطاقته. وقد تمثلت نتيجة أخرى من نتائج الدورة في اعتماد خطوط توجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية الهادفة إلى التخفيف من آثار غير مرغوب فيها على الأرصدة، وتحسين الربحية الاقتصادية لمصايد الأسماك. وفي مجال تربية الأحياء المائية، وافقت الهيئة على إنشاء أول منصة متعددة أصحاب المصلحة تعمل على إشراك جميع الفاعلين في هذا القطاع، أخذة بعين الاعتبار الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، ومعترفة بضرورة تعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وقد اعتمدت اللجنة ميزانيتها المستقلة لعام ٢٠١٣، والبالغة قيمتها ٩٧٣ ٩٤٠ دولار أمريكي، مع برنامج عملها للفترة ما بين الدورتين، بما في ذلك بموجب برنامج الهيئة الإطاري الأول للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وتم الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل جديدة : ثلاث مجموعات عمل معنية بمنهجيات التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ومصايد الأسماك الحرفية/الصغيرة، ومصايد الأسماك الترفيهية، وذلك تحت إشراف اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة عمل تقاطعية معنية بالمناطق البحرية المحمية تشارك فيها جميع اللجان الفرعية، ومجموعة عمل لمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة. وقد تميزت دورة هذا العام باتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام لدعم عملية الإصلاح التي تم إطلاقها في ٢٠٠٩ بهدف تحديث الإطار المؤسسي وضمان أداء أكثر كفاءة للهيئة. وسوف تدعى مجموعة العمل المعنية بمراجعة اتفاقية إنشاء الهيئة إلى تأدية دور جوهري في عملية الإصلاح هذه، التي ينبغي أن تفضي إلى تعزيز التعاون الإقليمي الفرعي، وإنشاء آليات فعالة لضمان الامتثال للقرارات الملزمة، وإنشاء خارطة طريق لمكافحة الصيد غير القانوني، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الاستدامة الطويلة الأجل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وستبحث دورة استثنائية، من المقرر عقدها في ٢٠١٤، نتائج عملية الإصلاح هذه.

